الباب الثامن

جان بودان ، وهوجو جروتيوس

١ — قيام النظرية الحديثة عن مصدر السلطة العليا فى الدولة :

كون الكتاب السياسيون بانتهاء القرن السادس عشر فكرة واضحة بعض الوضوح نوعا ما عن مصدر السلطات فى الدولة ، وقالوا إنه توجد فى كل دولة سلطة عليا واحدة ، وأن كل دولة تستقل بقوميتها عن باقى الدول والقوميات ، وقد اشترك كثير من المفكرين فى بناء هذه الفكرة اشترا كا اختلف باختلاف وجهة نظر كل منهم ، ولكن الذى نظمها وصبغها بصبغتها الحديثة هما كاتبان شهيران جان بودان وهوجو جروتيوس ، إذ بحث أولهما فى مظهر السلطة من الوجهة الداخلية بأن بحث فى علاقة الدولة بالوطنيين ، وبحث ثانيهما فى مظهرها من الوجهة الخارجية وبحث فى علاقة الدولة بغيرها من الدول

تناول ارسطوطاليس فى كتابته السياسية نظرية مصدر السلطات وكتب فيها ، وتناولها القانون الرومانى وبحث فى منشئها وأصلها ، فقال ارسطوطاليس أن فى كل دولة توجد سلطة عليا إما أن تكون فى يد فرد واحد أو فى يد أفراد قليلين ، أو فى يد أفراد كثيرين ، وقالت النظرية الرومانية إن السلطة العليا تكون فى جمهور الوطنيين مجتمعين ، وأنهم نزلوا عنها الى الامبراطور الذى كانت لأرادته نتيجة لذلك قوة القانون

ولما احييت دراسة القانون الرومانى وسياسة ارسطوطاليس فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر اتخذها الكتاب أساسا لنظرية مصدر السلطة التى نشأت عن الجدل بين أنصار الكنيسة وأنصار الامبراطورية ، فقال أنصار الامبراطورية إن الإمبراطورية ورثت رومية وطالبوا للامبراطور بالحقوق والامتيازات التى كان يتمتع بها سلفه الامبراطور الرومانى ، وقبلوا النظرية الرومانية القائلة بأن مصدر السلطة العليا هى الأمة ، وأنها نزلت عنها للامبراطور ليكون وكيلا عنها فى إدارة شئونها ، أما رجال الكنيسة الأوائل فى عصر أوغستين وجريجورى السابع فقد قالوا إن الدولة لم تقم الا لأن الانسان وقع فى الخطيئة ، ولما جاء اكويناس قال وهو متأثر بأرسطوطاليس بأن سلطة الدولة أتت اليها عن طريق الشعب ، وإن السلطة المدنية أصلها انسانى ، أما السلطة الروحانية فأصلها مقدس ، وفى أثناء الجدل حول سلطة المجالس وعلاقتها بالبابوية نقل الكتاب فكرة أن الأمة مصدر السلطات من الدولة الى الكنيسة ، وأيدوا رأيهم بمختلف البراهين ليقيدوا سلطة البابا المطلقة بوساطة مجالس ملية نيابية وبذلك أصبحت نظرية أن الحكومة تستند فى بقائها على رضاء المحكومين من النظريات المعروفة فى أثناء القرون الوسطى

عارض فريق من الكتاب سلطة البابا الزمنية كما رأينا ، وقال إن الحاكم المدنى يحكم مفوضا من قبل الله ، وقد اكتسبت هذه النظرية قوة بازدياد نفوذ الملكيات القومية وبأنتشار البروتستنتية واعترافها بسيادة الملوك ، وظهرت نظرية تعارض هذه النظرية وتقول إن الملك يستمد سلطته من الناس بمقتضى تعاقد بينه وبينهم ، ويمكن فسخ التعاقد اذا استبد الملك وحكم حكما ظالما ، وقد عاضد نظرية التفويض الألهى لوثر وكلفن وجماعة السياسيين والكتاب الكاثوليك الاسكتلنديون أمثال بركلى وبلاكود وفلمر وجيمس

الأول ملك انجلترا ، وعاضد نظرية أن الأمة مصدر السلطات اتباع كلفن المضادون للملكية المستبدة فى فرنسا واسكتلندة وانجلترا والنذرلند وجماعة الجزويت فأن هؤلاء جميعهم أرادوا ملكية مقيدة على أساس التعاقد ، و بهذه الكيفية تمهد الطريق أمام المجادلات التى قامت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بين الملوك والشعوب،وبين نظريتى التفويض الألهى والعقد الاجتماعى ، وأن الأمة مصدر السلطات جميعها

لم يثبت الكتاب القدماء فكرة واضحة عن مصدر السلطات العليا فى الدولة ،وكذلك ظلت الفكرة عنها غامضة فى أثناء قيام الامبراطورية الرومانية ، ولما سقطت هذه الامبراطورية تأثر الكتاب بنظرية القانون الطبيعى و القانون المقدس الذى يعبر عن إرادة الله ، وفى أثناء المعركة بين البابوية والامبراطورية لم يتفق الكتاب على من يكون المصدر الاعلى للسلطة فى الدولة ، وكذلك حالت الأحوال فى العهد الأقطاعى دون التوحيد السياسى و السلطة المركزية ،وظل الكتاب يعتقدون فى النظرية الرومانية التى فضلت نوعا مشتركا من الحكم على غيره من أنواع الحكومات ، وبقيت السلطة العليا موزعة بين هيئات متعددة ، ولكن لما تكونت القوميات الأهلية وتكونت معها الملكيات القوية وحكمت امراء الاقطاع و رجال الدين واستقلت عن البابوية واصبحت مصدر التشريع فى البلاد ظهرت الفكرة الحديثة عن نظرية السلطة العليا فى الدولة ، وقد ظهرت الملكية المطلقة وظهرت فضائلها ومزاياها معها فى فرنسا فى أثناء القرن السادس عشر وتأثر كاتب فرنسى وهو جان بودان بما أحاط به من الاحوال السياسية وقال إن مصدر السلطة العليا فى الدولة هو الملك

أن الحالة السياسية التى وصلت اليها أوربا عند انتهاء القرن السادس عشر تطلبت اساساً جديداً من النظريات السياسية اذ استقلت كل دولة

سياسيا ودينيا وداخليا وخارجيا ، وزالت الآراء والافكار القديمة التى كانت ترمى الى توحيد أوربا فى دولةواحدة ، والى الاخاء العام والعدل العام والقانون العام الى غير ذلك من الافكار التى تشبع بها الكتاب فى اثناء القرون الوسطى وسيادة الكنيسة ، ولما دخلت الدول فى دور التوسع والاستعمار فكر الباحثون فى العلاقة السياسية والتجارية التى يجب أن تسود بينها وظهر كاتب مجيد وهو هوجو جروتيوس من ابناء النذرلند ، وكانت دولته صغيرة تنشد السلام والحرية التجارية والاستقلال ، وتنادى بوضع الحدود القانونية لقيام الحروب ، وقد تأثر هذا الكاتب بأحوال دولته ، كما تأثر غيره من الكتاب قبله ، والف الرسائل القيمة فى السيادة الدولية وفى القانون الدولى . وأصبحت الفكرة التى قالت بان لكل دولة حق الحرية فى التقدم ، وانتهاج السبل التى توصلها الى غرضها ، وأنها تقف مع غيرها من الدول على قدم المساواة بمقتضى قواعدوقوانين معروفةومقبولة من الجميع ، وانه لاينبغى أن تقوى دولة حتى تهدد بقوتها استقلال غيرها ، من الفكر الاساسية فى السياسة الاوربية

والخلاصة ان القومية الاهلية حلت محل الدولة العامة ، وحلت نظرية التوازن الدولى بين الدول المتعددة محل نظرية التوحيد الدولى التى انتشرت فى القرون الوسطى

٢ — جان بودان (١٥٣٠—١٥٩٦)

كان جان بودان (Jean Bodin) من علماء القانون ومن الذين اكتسبوا خبرة عملية فى الوظائف العامة ، وكان ينتسب الى جماعة السياسيين الذين أرادوا اعادة السلام والنظام فى الدولة ، والذين اعتقدوا ان نجاح فرنسا يتطلب انتهاء المنازعة السياسية الداخلية ، ووقوف المناظرات والمجادلات الدينية ، وتقرير حكومة ملكيةقوية وعلى ذلك طالب تسامحا دينيا ، وأيد سيادة

الملك سيادة مطلقة ، وكتب يعاضد السيادة القومية والتوسع الاقليمى الذى كانت فرنسا ترجو تحقيقه فى ذلك العهد ، وكان من انصار هنرى نفار ، ولقد كان بودان فيلسوفا سياسيا استمد آراءه من البحث العميق والملاحظة الدقيقة ، وهو أول كاتب عصرى كتب فى فلسفة التاريخ وطبق الطريقة التاريخية والمقارنة فى دراسة فن التشريع ، واعتقد ان الفلسفة السياسية يجب ان توضع على اساس الملاحظة التاريخية ، وان تدرس النظم السياسية منذ نشأتها ، وان تحلل الاساليب القضائية والسياسية المختلفة ويوازن بعضها ببعض فى الازمنة المختلفة وبأشكالها المختلفة ، ولذلك قد سبق هوبز فى طريقته التحليلية ، وسبق منتسكيو فى طريقته التاريخية ، وقد درس كل منهما كتابته واستفاد منها ، هذا وبقيت طريقته التاريخية الاستنباطية مهملة حتى طبقها الكتاب السياسيون فى منتصف القرن التاسع عشر

اتخذ بودان كتاب ارسطوطاليس «السياسة» اساسا لنظريته السياسية ، واتبع طريقة نظامية فى معالجته للشئون ، وعرّف مبادئه الاساسية تعريفا واضحا ، واستأنف اسلوب مكيافلى فى اعتبار علم السياسة علما مبنيا على قوة الحجة والبرهان ، ولكنه كان شديد الاهتمام بالمبادىء العامة للفلسفة السياسية مثل اهتمامه بالسياسة العملية ، وقد ميز مثل مكيافلى بين القانون والاخلاق ، ولكنه لم يفصلهما تمام الانفصال كما فعل سلفه بل قال بأن العدل والقانون الخلقى ضروريان فى علم السياسة ، وقبل فكرة القانون الطبيعى ، وقال إنه يطابق القانون الخلقى ، وان اكبر ملك مستبد مقيد به وبأصوله

اعتقد بودان أن الدولة نشأت تاريخيا ونمت منطقيا من الاسرة ، ولذلك لم يلتفت الا قليلا الى الحرية الفردية ونظرية العقد الاجتماعى التى كان لها شأن عظيم فى المبادىء المضادة للملكية المستبدة ، وقال ان غريزة الانسان

الطبيعية هى التى دفعته الى تكوين جماعات اقتصادية ودينية ، ولما تنافرت هذه الجماعات تأسست الحكومات وأصبح الفائزون فى ميدان القتال سادة واستعبدوا المقهورين وتكونت الدولة بذلك ، وقد استند وهو يبحث هذه النظرية على سلطة رب الاسرة فى القانون الرومانى ، وعلى نظرية النيابة عن الافراد فى هذا القانون ، وانكر على الجماعات التجارية والجماعات السياسية فى فرنسا حقها الموروث الذى تدعيه فى السلطة ، وقال انها تخضع خضوعاً تاما للسلطة العليا فى الدولة وهى الحكومة ، وقال إن رؤساء الاسر والعشائر يكونون جمهور الوطنيين ، ولكنه خالف اليونان ولم يعترف بأن اشتراك هؤلاء الوطنيين فى الحياة السياسية اشتراكا فعليا ضرورى ، وفى رأيه أن الوطنيين قد يختلفون فى المراتب والحقوق والامتيازات ولكنهم متساوون فى الخضوع للسلطة السياسية العليا التى تشرف على الدولة وتديرها ، وعرف الوطنى بأنه رجل حر خاضع لسلطة عليا يملكها آخر ، وكان الخضوع لسلطة الحكومة هو محك الوطنية ، وان الاعتراف بهذه السلطة بين الجميع علامة على صلاحية قيام الدولة ، ثم وصل بعد هذا التحليل الى لب نظريته فى السلطة العليا ، وعرفها بانها قوة عليا تسيطر على الوطنيين وباقى أفراد الشعب غير مقيدة بالقوانين ، وان وظيفتها الاساسية هى عمل القانون ، ولانها هى التى تسنه وتشرعه ليست مقيدة به ، وهى سلطة دائمة وقانونية ، ولا تتقيد الا بالروابط الخلقية ، وهى قانون الخالق وقانون الطبيعة ، وعليها ان ترعى تعهداتها مع غيرها من السلطات العليا ومع رعاياها ، وقد أشار الى بعض الاصول السياسية المعتد بها اشارة غير واضحة فقال إن السلطة التى تقنن لا تستطيع تقييد القوانين ، وميز بين القانون والعادة ، وقال إن امر السلطة العليا ضرورى للقانون ، وقال إن الملك مقيد فى بعض الاحايين بما وعد به سلفه ولكنه يستطيع اذا أراد ان يغير ويبدل فى هذه الوعود بما له من سلطة عليا ، وقال

إن الحكام الذين يمتنعون عن طاعة قانون الخالق وقانون الطبيعة يصبحون مستبدين ولكنهم يستمرون حكاما. وعلى ذلك يكون الفرق بين المستبد وغير المستبد انما هو فارق خلقي لا أقل ولا اكثر، ويرى من ذلك ان بودان ميز بين الواجب الخلقي والالتزام القانوني ففصل بين المبادىء الخلقية والقانونية

كان بودان مثل مكيافلي الذى سبقه ومثل هوبز الذى خلفه يميل الى الحكومة المطلقة، وأكد أن سلطة الملك يستمدها من الله، وطلب من الرعية الطاعة العمياء مستشهد بالآيات الانجيلية على صدق نظريته، ومع ذلك لقد ميز تمييزاً دقيقا بين الدولة والحكومة، وقال إن الدولة لا تتم أركانها الا اذا ملكت السلطة العليا، ويتوقف نوع الحكومة على الطريقة التى تستعمل وتنفذ هذه السلطة العليا، وقال إن الدولة اما ان تكون ملكية او ارستقراطية أو ديمقراطية على حسب من يحكم ويملك السلطة العليا، وعارض فكرة الحكومة المشتركة التى أيدها الكتاب الرومانيون كما إنه عارض الطلبات التى تمسكت بها المجالس النيابية فى عصره، وقال إن هذه المجالس لاتملك سلطة عليا وان وظيفتها استشارية، وحلل أنواع الحكومات فى أوربا اذ ذاك تحليلا دقيقا وأبان مواضع الضعف والقوة فى كل منها، وقال إن الملكية الوراثية فى الذكور هى افضل أنواع الحكومات لانها تكون بعيدة عن المنازعة على العرش فتستطيع نشر الطمأنينة فى النفوس وتعمل على توسيع الحدود وبسط النفوذ

بحث بودان كما بحث ارسطوطاليس فى التغييرات الحكومية التى تنتاب الدولة مميزا بين التغيرات فى النظم والقوانين التى لا تؤثر فى السلطة العليا وبين التى تؤثر فيها، وقال إن الملكية أثبت أنواع الحكومة وان الديمقراطية اكثر الانواع تقلقلا، ولما بحث فى سبب الثورات قال إن النظم الحكومية يجب ان تطابق أمزجة السكان وعاداتهم وأبان أن شكل

الحكومة وطبيعة القانون قد تؤثر فى الخلق القومى . ثم تناول المسائل العملية فى الدولة ونادى بالتسامح الدينى ، وعارض الرق ونظامه معارضة شديدة ، واعترف بالعلاقة الوثيقة بين توزيع الثروة ومصدر السلطة السياسية الفعلية فى الدولة ، كما أنه اعترف بالاخطار التى تتعرض لها الدولة من جراء عدم المساواة فى الثروة ، ولكنه عارض مبدأ المساواة الشيوعى ، وميز بين التشريع والملكية ، وقال ليس للحاكم ان يتدخل فى املاك الافراد الخصوصية ، وكان يميل الى مبدأ التجارة الحرة . وقال إن الايراد المستمد من التجارة الخارجية لا يليق بمقام الملكية العظيم ، وقال إن الملوك لايليق بهم ان يكونوا قضاة بل عليهم ان ينيبوا عنهم موظفين يشرفون على الاحوال الخلقية للشعب بسبب ضعف نفوذ رجال الدين ، ثم بحث فى علاقة الملوك بعضهم ببعض ، ووضع اساسا للقانون الدولى الذى تناوله جروتيوس ، وخالف مكيافلى ، وقال إن الاتفاقات يجب ان تحترم خصوصا اذا كانت شروطها معتدلة وحقة

أثرت آراء بودان أثرا كبيرا فى نفوس معاصريه من الكتاب فى فرنسا ، انجلترا ، وتأثرت الافكار السياسية بنظريته فى السلطة العليا حتى يومنا الحالى ، ولقد ترجمت رسائله الى الانجليزية ، وكانت تدرس فى جامعة كمبردج ، وتأثر بها هوبز وفِلْمَر ، ووضعت الملك فوق القانون ، وعارضت مطالب البرلمان فى ان له الحق القانونى فى حد سلطة الملك

٣ — الكتاب الذين تقدموا جروتيوس :

حاول الكتاب قبل ظهور جروتيوس بقرون عدة أن يوجدوا أساسا منطقيا للعلاقات بين الناس حتى يخففوا من وطأة الحروب ، وقد استعملوا فى محاولتهم هذه مبدأين من مبادىء التشريع الرومانى وهما القانون

الطبيعى والقانون المشترك بين الأمم (Jus Gentium) وقد تناول هذا القانون فيما تناول مسائل الحرب والمعاهدات والمسائل التجارية ، ولما وجد الرومان أن نصوصه تتفق مع كثير من نصوص القوانين التى تستعملها البلدان الأخرى قالوا إن هذا القانون مطابق لقانون الطبيعة العام، وقد تأثر بهذا الرأى كثير من كتاب القرون الوسطى ورجعوا اليه لاستخراج القواعد والأصول التى يجب أن تتبع فى الشئون الدولية ، وقد استخدم الآباء الروحانيون الأوائل الالتزامات الخلقية والقضائية عند الرومان ، وبحث سنت أوغستين فى القرن الرابع الميلادى فى المناسبات التى تبرر قيام الحرب والتى توجب على المسيحى أن يحارب غيره ، وفى القرن السابع استعمل كاتب من أشبيليه يسمى ايسادور (Isadore of Seville) كثيرا من نصوص القانون الرومانى فى رسائله السياسية ، وميز سانت توماس اكويناس بين قانون الطبيعة وقانون الأمم ، وعنى عناية عظيمة بالمسائل الخلقية المتصلة بموضوع الحرب ، وكتب رجال الدين والمشترعون فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر عن شرعية الحروب ، وعلى ما يجب أن يتصف به المحارب نحو اعدائه ، وعلى شروط الهدنة الملزمة الى غير ذلك من المسائل الدولية

مهد الكتاب السياسيون أمثال وليم اوكام ومرسليو ودانتى منذ القرن الثالث عشر الطريق أمام من جاء بعدهم من الفلاسفة السياسيين للبحث بطريقة أوفى فى العلاقات بين الوحدات السياسية ، وكتب مكيافلى فى سياسة الحكام فيما يتعلق بالحرب والمعاهدات وبمد النفوذ والاتساع الاقليمى ، وقال السير توماس مور بان الحرب غير ضرورية واوصى بالاقلاع عن الفظائع التى ترتكب بين المتحاربين ، وعنى بودان كما تقدم بالمسائل الدولية وتناول رجال الدين الاسبان فى اثناء حركة الاصلاح الدينى

المسائل الدولية العملية ، فأنكروا سلطة الامبراطور العامة وسلطة البابا الزمنية ، وقبلوا فكرة الرومان الخاصة بالقانون الطبيعى العام ، وتأثروا بالأستكشافات والتوسع الاوربى ، ونظروا الى العالم المسيحى بأنه جماعة سياسية تتكون من دولة مستقلة و امراء مستقلين كل له حقوق محدودة بقانون الطبيعة وقانون الامم ، ولما بحثوا فى المسائل البشرية العلمية وضعوا قواعد وأصول دولية كثيرة ، وقد اشتهر من هؤلاء فرنسيسكو فكتوريا « Francisco a Victoria » (١٤٨٠ — ١٥٤٩) وكان أستاذا للدين فى مدينة سلمنكا ، وبحث فى الاسباب المشروعة لقيام الحرب ، وكتب كتابة مفصلة عن علاقة اسبانيا وسلطتها بالأملاك والمستعمرات فى العالم الجديد وخصوصا فى العلاقة بين الاسبان والهنود ، وفى الحقوق التى اكتسبها الاسبان نتيجة لاستكشافهم واستعمارهم . ولما انتصف القرن السادس عشر ظهرت رسائل نظامية فى القوانين التى تنظم العلاقات بين الدول فكتب كونراد برون « Conrad Braun » (١٤٩١ — ١٥٦٣) فى حقوق مندوب البابا وواجباته ، ووضع أسسا كثيرة فى المعاملات الدبلوماتيكية وكتب غيره من الكتاب الاسبان فى سيادة اسبانيا وسلطتها على المستعمرين ، وفى حق مدن ايطاليا فى اغلاق الأدرياتيك فى وجه التجارة الاجنبية ، وفى حرية البحار ، وفى شرعية الحروب ، وفى غنائم الحرب ، وفى معاملة أسرى الحروب ، وكتب فرنسسكو سوارز كتابة شائقة فى النظرية الفلسفية للقانون الدولى وميز بين قانون الطبيعة والقانون المشترك ، واكد ضرورة وجود قانون تخضع له الامم وتطيعه جميعها ، وقد درج القانون الدولى فى سبيل الرقى بظهور البركاس جنتيليس « Albercas Gentilis » (١٥٥٢ — ١٦٠٨) وكان ايطاليا من المهاجرين ، استوطن اكسفورد ،

وحاضر فى جامعتها، واشتهر بعلمه، وأرسلت اليه اسبانيا تستفتيه فى مسألة سفير من سفرائها ، فكتب رسالته الاولى وقسم فيها البعثات السياسية وتناول تاريخها، وبحث فى حقوق السفراء وصناعتهم وعلاقتهم بالدول التى ارسلتهم وبالتى يبعثون اليها . ولما تعين استاذا للقانون المدنى فى اكسفورد كتب افضل رسائله سنة ١٥٨٨ وفيها بحث فى طبيعة الحرب وفيمن يعلنها ، وفى أسبابها المشروعة ، وقسم الحروب ووصف الاساليب التى يجب ان تتبع فى اثنائها ، وفى اثرها فى الافراد والثروة ، ثم بحث فى قواعد المعاهدات وفى شروطها الملزمة ، وقد انتدبته اسبانيا بعد ذلك ليمثلها فى مسألة غنائم الحرب التى أخذتها انجلترا منها ، وكتب رسالة أخرى لم تنشر الا بعد موته ، وفيها عرف المتحاربين والمحايدين تعريفا دقيقا ووصف واجبات وحقوق كل منهم ، وطبق قواعد القانون الدولى على المسائل العملية التى ظهرت فى ايامه ، ولذلك انه يعد من الذين أفادوا نظرية جروتيوس فائدة كبرى ، بل يعد كثير من الكتاب رأيه فى الحياد أفضل كثيرا من رأى خلفه الشهير

كتب الكتاب البروتستنت فى القانون الدولى أيضا متبعين فكرة ملتشون فى القانون الطبيعى وقد اشتهر منهم جروتيوس

هوجو جروتيوس (١٥٨٣ — ١٦٤٥)

كان هوجو جروتيوس (Hugo Grotius) من علماء التشريع فى هولندا وقد ذاع صيته واشتهر شهرة عظيمة بفضل ما كتبه من المؤلفات القيمة ، وكانت طريقته فى الكتابة طريقة علمية تحليلية ومنطقية، وقد فصل بين القانون الدولى والاخلاق والتشريع ، ولقد كان من اسرة عريقة فى المجد وتثقف وبرز فى العلوم الانسانية والقانون، وانتظم فى سلك الوظائف وشغل

مراكز سامية فى اقاليم هولندا وحكومتها، وتولى رياسة بعثات سياسية الى فرنسا وانجلترا وعاش فى أثناء الحروب الاهلية التى قامت فى فرنسا، ورأى الثورات الدينية والاضطرابات السياسية التى قامت فى انجلترا وهولندا، كما انه شاهد الحرب التى أثارتها ولايات النذرلند المتحدة على اسبانيا، وفى ايامه قامت حرب الثلاثين عاما وتأثر بهذه الحوادث ورغب فى اعادة السلام الى أوربا والدفاع عن ارض وطنه فكتب رسالة سياسية برهن فيها على انه يوجد بين الامم قانون مشترك نافذ خاص بالحرب وسيرها، وفى هذه الرسالة حلل القانون الطبيعى والقانون الرومانى المشترك واستخرج منهما أصولا قضائية ومبادىء قانونية تنطبق على الدول عامة، ثم بحث فى نظرية السلطة العليا وتناول اصولها وطبيعتها ومن يملكها فى الدولة حتى يستطيع اعلان الحرب على غيره، وبذلك قد تناولت كتابته السياسية القانون الطبيعى والقانون العام بين الامم ونظرية السلطة العليا. وفى أثناء النزاع الحاد بين هولندا والبرتغال الخاص بادعاء البرتغال بان لها حق التشريع دون سواها فى مسائل التجارة والملاحة فى الشرق كتب جروتيوس رسالة اخرى

عارض هذا الكاتب مبدأ هوبز القائل بانه ليس هناك ميزان عام للعدل بين الدول، وان ميزان العدل فى كل دولة هو منفعتها والقانون لا يكون صالحا وموافقا الا اذا انطبق على هذه المنفعة، وقال إن طبيعة الاشياء تتضمن أسس العدل والاخلاق، وانه يجب على الامم ان تتبع هذه الاسس كما يتبعها الافراد، وميز بين القانون الطبيعى والقانون الاختيارى، وقال إن الاول املاء العقل السليم وهو ينطبق على الاصول الطبيعية العقلية فهو اذن ارادة الله وهو ثابت وغير متغير، ثم قال إن اجتماع الناس طبيعى، وان هذه الغريزة الاجتماعية تكون عنصرا من

عناصر القانون الطبيعى ، و ان عنوان العدل و الفضيلة فى الجماعة البشرية هو طاعة الافراد لحاجات هذه الجماعة ، و ميز أيضا بين القانون الطبيعى البحت الذى ساد بين الافراد قبل ان يكونوا الجماعات و القانون الطبيعى الذى اتبعته هذه الجماعات بعد ان اجتمعت و كونت الدول ، و رأى الحرب طبيعى للدفاع عن النفس ، و على اساس هذا القانون قسم الاساليب التى تتبعها الدول فى اثناء الحرب وابدى رأيه فيها و اقترح المبادىء و القواعد التى يجب على كل دولة ان ترعاها وهى تعامل غيرها من الدول

أما القانون الاختيارى فأنه نبع من ارادة الانسان ومن أوامر الله ، وهذا القانون يشمل القانون المدنى الذى شرعته السلطة العليا فى الدولة والاوامر التى أصدرها الآباء والسادة فى أزمان مختلفة ، ويشمل أيضا القانون المشترك ،وسماه قانون الأمم ، وقد منح الله العالم القانون الاختيارى المقدس بعد أن خلق الخلق و بعد الطوفان ، وفى تعاليم المسيح عليه السلام وعلى ذلك ميز جروتيوس بين قانون الطبيعة والقانون المقدس ، وميز بينه و بين القانون المشترك بين الأمم ، ولكنه قال إن قواعده الأساسية يمكن تطبيقها على العلاقات بين الدول

اضاف جروتيوس مبادىء جديدة على القانون المشترك و وسع حدوده وبذل جهده لتغيير معناه من القواعد المشتركة بين الأمم الى القواعد التى تحكم المعاملات الدولية ، ثم بحث فى القانون الدولى وفى مسائله العملية كما وقعت فى عصره ، واغفل وهو يفصل فى هذه المسائل الفرق بين القانونين قانون الطبيعة والقانون المشترك ، واختار منهما الأسس والاصول التى تنطبق على العدالة الطبيعية وعلى أصول العقل والفضيلة ، وبحث ضمن المسائل الكثيرة التى بحثها مسألة طبيعة الحرب وسببها المشروع وتناول الاساليب

التى يجب أن يتبعها المتحاربون ، وأثر الحرب فى الافراد والممتلكات وحق التوسع والاستعمار والعلاقة بين المتمدين وغيره ، وتناول أيضا مسألة الرق الى غير ذلك من المسائل التى شغلت بال الدول اذ ذاك

تناول جروتيوس نظرية السلطة العليا وطبيعة الدولة وهو يتكلم عن قانون الطبيعة وقانون الأمم ، ولكن لم يعن بالمسائل الحكومية العملية ولا بالانظمة الادارية ، وعرف الدولة بانها اتحاد تام بين الرجال الاحرار ليتمتعوا بحماية القانون وليستطيعوا توفير السعادة والخير لمجموعهم ، ولما بحث فى أصلها ومنشئها وفق بين رأى الاغريق بأنها نتيجة للغريزة الاجتماعية عند الانسان ورأى الرومان بأنها نتيجة تعاقد بقصد المنفعة بين هؤلاء الذين يعيشون فى حالة طبيعية ، واكد حق الفرد ولكنه لم يجزم بصحة نظرية العقد الاجتماعى كما فعل من سبقه من الكتاب المضادين للملكية وكما فعل هوبز ولوك اللذان كتبا بعده . واستمد المبادئ التى اتبعها فى نظرية السلطة العليا مما كتبه سوارز وبودان وعرفها بأنها سلطة سياسية عليا يملكها من لاتستطيع أن يرد أى أنسان له أمرا أو يبطل له كلمة ، وعارض النظرية القائلة بان الأمة مصدر السلطات حتى يرد الأمن والسلام الى نصابه ، وقال إن الامة لها أن تختار حكامها ولكنها وجبت عليها الطاعة لهم متى اختارتهم وانكر حق الفرد فى المقاومة ، وقد أعجب الملوك فى عصره بمبادئه ونظرياته ولذلك كان لهذه الآراء والافكار أثر عظيم فى تقرير شروط صلح وستفاليا وهو أول مؤتمر دولى عظيم عقد بين دول أوربا إذ أيد الملكية المطلقة والتوسع الاستعمارى والمساواة بين الدول المستقلة ، واتخذ الدولة المستقلة بين أسرة من الأمم وحدة لدوليته عوضا عن الاخاء الفردى فى دولة عالمية كما

تخيلها الكتاب فى القرون الوسطى ، وقد عاضد الملكية المطلقة وهو يكتب فى نظرية السلطة العليا ، إذ قال عنها أنها حق خاص يملكه الملك ولكنه لم ينس الحرية الفردية فى الوقت عينه وقضى حياته وهو ينشد هذه الحرية ، ووجد كثير من القائلين بنظرية السيادة الشعبية فى كتاباته عن أصل الدولة وأنها نتيجة تعاقد وعن تعاقد الملوك على حسب قواعد القانون الطبيعى ما أيد أقوالهم وعاضدهم فى مبادئهم

obeikandl.com

الباب التاسع

ثورة المطهرين فى انجلترا

١ — النظريات السياسية الانجليزية قبل الثورة :

إن وجه الشبه شديد بين النمو السياسى فى انجلترا و رومية ، ففى كلتيهما نما النظام الدستو ر ى شيئا فشيئاً ، وكان نتيجة اختبارات عملية لأناس أظهروا مقدرة فائقة فى فن الحكم واساليبه ، وفى كلتيهما تقدمت النظم السياسية وسبقت النظريات السياسية . وكان الانجليز فى القرون الوسطى يلجأون فى معاركهم السياسية الى القانون والعادات المقررة ولا يرجعون الى النظريات والمبادىء ، ولما قامت المعركة بين البابوية وملوك انجلترا اعتمد هؤلاء الملوك على قوانين بلادهم وتقاليدها فى مقاومتهم لدعاوى البابا ، وظهر فى كل منهما فلاسفة سياسيون نشروا المبادىء والنظريات و وصفوا نظم دولهم بأنها بلغت حد الكمال النظرى وأثنوا عليها فمدح بولبيوس الاغريقى وشيشرون الرومانى نظم رومية ، وأطرى منتسكيو الفرنسى وبلاكستون وبرك الانجليزيان نظم انجلترا ، ووضع كل منهما نظاما تشريعيا اتبعته فى بلادها ونشرته فى غيرها من الممالك والدول ، ولكن التشريع الانجليزى اختلف عن تشريع رومية وعوضا عن أن يكون قانونا مسطورا كان قانونا غير مسطور مستمد من التقاليد والعادات وما لبث أن مرن بما كان يضاف اليه كل يوم من المبادئ والأصول الجديدة .

اختلف النمو السياسى فى انجلترا عنه فى قارة أوربا إذ أنها توحدت بفضل الفتح النورمانى وتأسست فيها حكومة مركزية قوية ولم ينتشر فيها حكم الاقطاع انتشاره فى غيرها من دول القارة ، وظل البرلمان الذى يمثل النبلاء ورجال الدين قائما فيها منذ القرن الثالث عشر ، أما فى أوربا فقد اختفت المجالس النيابية بقيام الملكية المستبدة ، وفوق ذلك كانت الروابط التى تربط النبلاء والشعب فى انجلترا أقوى وأمتن من الروابط التى ربطتهما فى غيرها من البلدان ، ووضعت القيود والحدود على سلطة الملك وحافظ الشعب الانجليزى عليها محافظة قوية ، واستطاع ان يقرر حقوقه أمام الملكية بمقتضى سلسلة من القوانين شرعها فى ازمان مختلفة

ظل الاشتغال بالنظريات السياسية فى انجلترا ضعيفا قبل قيام ثورة المطهرين فى أثناء القرن السابع عشر ، ولما كتب حنا سلسبرى ووليم اوكام فى القرون الوسطى فى هذه النظريات عنيا بالمسائل الأوربية اكثر من عنايتهما بالمسائل الانجليزية ، ولم يشتهر أحد من الكتاب الانجليز شهرة تذكر غير حنا وكلف فانه كتب فى الوحدة الاجتماعية وفى الشيوعية وحاول تطبيق نظرية القانون الطبيعى على المسائل الاقتصادية والخلقية اليومية ، ولما أحيا الكتاب فى أوروبا القانون الرومانى وصف المشترعون الانجليز قوانين بلادهم متأثرين قليلا بهذا القانون ، وظهر فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر كتاب كثيرون تناولوا بعض المسائل السياسية والمبادىء الفلسفية فكتب السير حنا فورتسكيو (Sir John Fortescio) (١٣٩٤ — ١٤٧٦) فى نظام القانون الانجليزى وحلله واظهر وجه الخلاف بينه وبين القانون الرومانى ، وامتدح النظام الحكومى فى بلاده ، وقال عنه انه يجمع بين سلطة الملك وسلطة الشعب لأن موافقة البرلمان على التشريع ومسائل الضرائب أمر ضرورى ، وقال إن القانون فوق أوامر

الملك وانكر مثل من سبقه من الكتاب أن ارادة الملك مصدر القانون، وقال إن السلطة النهائية تنحصر فى قانون طبيعى أنزله الله و يشتمل على مبادىء العدالة المطلقة ، ويستمد الملك سلطته من هذا القانون وهو مقيد به فى حكمه كرئيس للبلاد ، وهو يستمد سلطته الملكية من اجماع الشعب وموافقته ، وقد استشهد الكتاب المعارضون لسلطة الملك المطلقة بهذه الآراء فى أثناء الانقلابات والثورات التى وقعت فى انجلترا بعد ذلك

ارتقت الأسرة التيودورية الى العرش فى انجلترا فى القرن الخامس عشر وظلت تحكم البلاد طول القرن السادس عشر ، وفى عهدها وقعت حوادث داخلية وخارجية نجم عنها ازدياد نفوذ الملك زيادة عظيمة فقد كانت اسبانيا تهدد سلامة البلاد بقوتها ، والتف الشعب حول مليكهم لانقاذه من الخطر ، ونمت الروح القومية ، ومات عدد عظيم من النبلاء فى حروب الوردتين فضعفت المعارضة للملكية واتسعت املاك التاج بما اضيف اليها من أملاك الكنائس وأصبح الملك الرئيس السياسى والدينى فى البلاد ، وتأثر الكتاب بهذه الأحوال وأيدوا نظرية التفويض الالهى وطلبوا من الرعية الطاعة العمياء والخضوع التام للملكية المطلقة ، واشتهر فى هذه الفترة ريشارد هوكر (Richard Hooker) (١٥٥٣ - ١٦٠٠) وكتب رسالة سياسية تناول فيها مبدئيا الخلاف بين رجال الدين على نظام الحكم فى الكنيسة ثم استرد الى الحكم المدنى وطبق مبادئه الفلسفية عليه ، وكان لهذه الرسالة أثر قوى فى سير الفلسفة السياسية فى انجلترا بعد ذلك ، وحلل أصل القانون وطبيعته ، وفسر القانون الطبيعى تفسيرا منطقيا وقال إنه غير متغير مثل القوانين المدنية والروحية التى يجب أن لاتنفذ الا اذا صادق عليها ممثلوا الشعب ونوابه ، وقال إن الناس عاشوا أولا بحالة طبيعية لايخضعون لسلطة منظمة أو حكومة قائمة ، وكانوا متنازعين يعتدى القوى فيهم على

الضعيف، ويحبون الاجتماع غريزيا فاجتمعوا وتعاقدوا على الخضوع الى سلطة سياسية، وقال إن هـذا التعاقد ملزم لايمكن حله الا باتفاق الجميع، وكان يرمى بهذه المبادىء الى تأييد الملـكية المطلقة،وأشار على الشعب بالطاعة التامة ثم بحث فى قانون الامم وقال عنه إنه ضرورى لملافاة الفوضى والتنازع الاجتماعى بين الدول، وكتب كتابة واضحة فى نظرية العقد الاجتماعى وفى السيادة الشعبية وفى الفصل بين السلطات

٢ — السير توماس مور، وفرنسيس بيكون:

اشتهر كاتبان فى أثناء العصر التيودورى وأوائل حكم الاستيوارت فى انجلترا وهما السير توماس مور (Sir Thomas More) (١٤٧٨— ١٥٣٥) وفرنسيس بيكون (Francis Bacon) (١٥٦١—١٦٢٦)

وقد تأثرا فى كتابتهما بالروح الانسانية التى سادت فى أيام النهضة العلمية وبالمستكشفات فى العـالم الجديد، ووصفا للعالم دولا خيالية كاملة مثل مافعل أفلاطون من قبل، وكان مور لايعطف على الروح المادية وعلى الروح الاستبدادية التى انتشرت فى عصره، وسخر من مساوىء الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى انجلترا،ووصف فى كتابه الذى ألفه فى سنة ١٥١٦ مملـكة خيالية لاوجود لها تـكون خلوا من تلك المساوئ وأنـكر الحرب وشجع التسامح الدينى، وكان ينقم على الحالة الاقتصادية التعسة التى وصل اليها الفلاحون الانجليز والمشتغلون برعى الماشية ورأى أن الضرر ناجم عن الملـكية الخصوصية فطلب الغاءها ووصف نظاما جديدا من الشيوعية يسوده الرخاء والأمن ووصف للمملـكة الخيالية نوعا من الحـكومة الديمقراطية مع منح الهيئات الاقليمية سلطات واسعة

أما بيكون فقد تخيل مملكة نشرت فى رسالة بعد موته فى سنة ١٦٢٩ وقد اختلفت عن مملكة مور اختلافا جوهريا اذ جعل أساسها الاستكشاف العلمى والرخاء المادى لا على الشيوعية الخلقية كما فعل سلفه ووصف لها نوعا من الحكومة الملكية القوية على رأس جماعة منظمة مختلفة الطبقات وكتب رسائل وكتبا أخرى تناول فيها المسائل السياسية ، وكان من أنصار الحرب والتوسع الاستعمارى والسياسة القومية فى التجارة الخارجية ، ولم يحفل بما كتبه معاصره جروتيوس فى القانون الدولى بل كان رجعيا فى آرائه السياسية ، وقال إن خضوع الفرد للملك واجب عليه كوجوب خضوع الطفل لوالديه ، وعارض المحامين الذين قالوا بحقوق البرلمان وامتيازاته معارضة شديدة . فلم يكن اذن من نصراء الحرية الفردية بل من المؤيدين للملكية المستبدة

٣ — آراء جيمس الأول السياسية :

ظهرت آثار النهضة الدينية وحركة الاصلاح الدينى فى سير الفلسفة السياسية فى انجلترا عند انتهاء القرن السادس عشر وابتدأ المتناظرون يتجادلون فى المبادئ السياسية كما فعل زملاؤهم من قبل فى قارة أوربا فوقف فريق منهم يؤيد الملكية المطلقة والكنيسة الانجليزية وعلى رأسها الملك مستندا فى أقواله على نظرية التفويض الالهى ، ووقف الفريق الثانى وهو فريق المحامين ينصر حقوق المحاكم والبرلمان على دعاوى الملك وخصوصا الملك الاسكتلندى ، وابتدأ المطهرون (The Puritans) يهاجمون أنصار النظام الانجليزى الدينى ، ورجع اتباع كلفن فى انجلترا الى مبادئ الفلسفة السياسية التى نادى بها بنو وطنهم فى اسكتلندا وهولندا وفرنسا

والى مبادئ الكتاب المضادين للملكية المطلقة امثال بوكنان والثسيوس وغيرهما من الذين قالوا بالحقوق الطبيعية وبالتعاقد الاجتماعى ، واشتهر القرن السابع عشر بالمباحثات السياسية كما اشتهر القرن الذى قبله بالمجادلات الدينية

استطاع ملوك التيودور أن يحكموا حكما مطلقا لأنهم حملوا لواء الوحدة والأمانى القومية ، ولكن لما تغلب الانجليز على اسبانيا بعد انتصارهم فى موقعة الارمادا قلت الحاجة الى سلطة قوية ، ولما ماتت البزابث انتهى بموتها الولاء الشخصى للملك ، وكان النبلاء لايعضدون الملكية بسبب اضمحلال ثروتهم الخصوصية وانتقالها الى طبقة التجار والمزارعين ، وهبت المحاكم تطالب باستقلالها وتنادى بسيادة القانون العام على أوامر الملك ورغباته ، وكانت المعركة التى قامت بين الملك والهيئة القضائية فى البلاد مقدمة للمعركة التى قامت بعد ذلك بين الملك والبرلمان اذ ابتدأ البرلمان يطالب بحقه فى الاشتراك فى فرض الضرائب وجمعها ، وفى الفصل فى المسائل السياسية العامة ، واعتقدت احزاب المطهرين وخصوصا جماعة المستقلين منهم أن الملكية المطلقة لا تتفق مع الحرية الدينية التى نشدوها لأنفسهم ، ولما صعد جيمس الاول عرش انجلترا وأراد تنفيذ رغباته وآرائه متشبعا بنظرية التفويض الالهى هبت المعارضة فى وجهه وتناولت مركز الملك وحللته تحليلا دقيقا

نشأت فلسفة جيمس الأول (١٥٦٦ — ١٦٢٥) السياسية عن الاختبارات الأولى التى رآها فى اسكتلندا فقد قال استاذه بوكنان إن الملك يستمد سلطته من الشعب وإنه يجب خلعه اذا أساء استعمال سلطته ، وقد قتل والده ، وطردت والدته واسقطت عن عرشها ونفيت الى خارج بلادها ثم

قتلت ، واكد حزب البرسبتريان (The Presbyterian Scct) حق الشعب فى مراقبة حكامه ، وعلى ذلك كانت معارضة جيمس الأول لمبادئ المطهرين طبيعية فقد استوى على عرش انجلترا مستندا الى مبدأ الوراثة دون سواه ، ووقف فى سبيله الكاثوليك لأنهم رغبوا فى ملك كاثوليكى فأداه ذلك الى مناوأة جماعة الجزويت المضادين للملكية المطلقة ، وكان من المعتنقين لنظرية التفويض الالهى التى نادى بها بركلى وبلاكود وجماعة السياسيين فى فرنسا ، وأيد هذا المبدأ رجال الدين من أتباع الكنيسة الانجليزية وطلبوا من الشعب إطاعة الملك من غير قيد ولاشرط ، وكانوا يعظمون الملكية المطلقة لتساعد الكنيسة وتقويها على نفوذ البابوية وغلو المطهرين ، ولما نادى الجزويت والمطهرون بسلطة الشعب والأمة نادى المعارضون بتقوية نفوذ الملك وتعظيم شخصه وتمجيده واعتمدوا على أقوال الكتاب أمثال دانئى واوكام ومرسليو وهم يدافعون عن سلطة الامبراطور ضد البابا ، وعلى أقوال مارتن لوثر وهو يقدس استقلال أمراء المانيا ، واستخرجوا من الكتاب المقدس ومن القوانين الاقطاعية القديمة ما عزز رأيهم ، وقالوا إن الخطر الذى ينجم عن الفوضى أعظم من الذى ينجم عن الأستبداد ، وقالوا إن كان الملك قد استمد سلطته من تعاقد بينه وبين الشعب فان الله هو الذى يحكم فى كون الملك مستبدا أو ظالما واليه ترفع الشكوى من استبداد الملك ، وخطب الملك جيمس فى البرلمان سنة ١٦٠٩ وهو متشبع بهذه الآراء وقال إن الملوك آلهة تحكم فى الارض ، وسلطة الملك يجب ألا تنازع ، وقال فى غرفة النجمة فى سنة ١٦١٦ من الكفر أن ينازع الانسان ما قدر الله أن يفعله وكذلك من

الكفران ينازع الفرد سلطة الملك او يقف فى سبيل رغباته

ايد الملكية المطلقة مع رجال الدين أنصار الكنيسة الانجليزية كاتبان شهيران وهما فلمر و هوبز ، فقال أولهما إن التاريخ أعدل شاهد على أن سلطة الملك المطلقة طبيعية ونتيجة لازمة للطبيعة البشرية ، واستخرج ثانيهما ما يؤيدها من فلسفة الماديين ومن نظرية العقد الاجتماعى ، وفى اثناء قيام الحرب الاهلية التى قامت فى انجلترا بعد موت جيمس الاول قال الملكيون بنظرية التفويض الالهى ، وقالوا إن الاحوال السياسية تحتمها وتبرر وجودها

٤ — آراء أنصار البرلمان السياسية :

عارض أنصار الحكم النيابى فى انجلترا نظرية التفويض الالهى واضطرتهم الاحوال أن يثبتوا آراء سياسية تؤيد دعواهم فدونوا المبادىء القضائية والأصول الدستورية فى انجلترا بطريقة منظمة ومفيدة ، واقتبسوا المبادىء التى قال بها الكتاب المضادون للملكية المطلقة فى اوربا ، واسكتلندا فى اثناء حركتى النهضة العلمية والاصلاح الدينى سواء أكانوا من الكتاب السياسيين أو الكتاب الدينيين ، وكان هؤلاء الكتاب إما من المحامين أو من رجال الدين المخالفين للكنيسة الانجليزية ولسلطان الملك فيها ، وقد فسروا المبادىء القائلة بسيادة القانون العام وباستقلال الهيئة القضائية وبأن مصدر القانون هو الشعب ممثلا فى الملك والبرلمان ، وبأن البرلمان له حق مراقبة الضرائب وجمعها والمنح المالية وغيرها ، وقد اشتهر من هؤلاء السير ادوارد كوك (Sir Edward Coke) فقد كان رئيسا للقضاة وعزز نظرية سيادة القانون ، ولما عزل من وظيفته اختير عضوا فى البرلمان واشتغل بمعارضة سلطة الملك ، واليه يرجع الفضل فى تقديم ملتمس

الحقوق فى سنة ١٦٢٨ فى عصر شارل الأول ، واشتهر ايضا حنا سلدن (John Selden) وكان أعلم اهل زمانه وأيد الملكية الدستورية قائلا إنه ليس هناك انواع من الملك وما الملك الا شيء اختاره الناس بمحض رغبتهم ليحفظ النظام بينهم ومثله مثل فرد اختارته الاسرة لشراء بعض الغذاء من السوق ، وكان يكره رجال الدين كراهية شديدة فقلل من شأنهم وعارض سلطتهم وسلطة الملك وعمل على تقليل احترامهم بين الناس وقال على الشعب ان يحكم على النظم والمبادىء على حسب قوانين العقل والفكر السليم

ظهر فريق من الكتاب والمعارضين لسلطة الملك المطلقة امثال اليوت وجون همبدن وأيدوا الحريات العامة واتخذ البرلمان قرارات فى هذه الفترة مثل قانون الحقوق تقيدت بها الملكية المستبدة ، وبرزت فكرة الملكية المقيدة والحرية المدنية للافراد بروزا واضحا ، وحدثت حوادث دينية وسياسية فى كل من انجلترا واسكتلندا ساعدت على ذلك فان الشعب الأسكتلندى ثار بتأثير رجال الدين فى وجه شارل الاول وقرر فى سنة ١٦٣٨ بأن يحافظ على عادات عبادته محافظة شديدة ويرفض تدخل الملك فى هذه العادات الدينية وأنه يوالى الملك مادام يحكم بمقتضى قوانين الكنيسة والبرلمان ، ولما قامت الحرب الاهلية بعد ذلك (١٦٤٢ — ١٦٤٩) تحالف الزعماء فى كل من اسكتلندا وانجلترا بمقتضى اتفاقية بينهم عقدوها فى سنة ١٦٤٣ وعلى ذلك نفذت مبادىء العقد الاجتماعى وان الامة مصدر السلطات فى انجلترا ونفذ البرلمان مبادىء البرسبتريان فى الكنيسة وابعد تدخل اساقفة الكنيسة الانجليزية فى الوظائف السياسية

اعتنق البرلمان الانجليزى مبادىء البرسبتريان فمنع الفوضى التى

انتشرت بتعدد المذاهب الدينية ولطف من حدة الثورة واتجاهها نحو الديمقراطية المتطرفة ، ومال الزعماء الانجليز الى المبادىء الارستقراطية التى اشتهر بها هذا المذهب الدينى ، وكان فريق المستقلين من اتباع هذا المذهب يؤيد الاستقلال الذاتى لكل هيئة من هيئات الكنيسة المحلية ويقول بان لكل فرد الحق فى الاشتراك فى ادارة الكنيسة ، وقال زعيم المستقلين ومؤسس مذهبهم وهو روبرت برون (Robert Brown) بنظرية فصل الكنيسة عن الدولة ، وقال إنه ليس للحكام سلطان على ضمائر الافراد ، وقد استطاع هذا الحزب السيطرة على الحكومة فى انجلترا بقيادة اليفر كرمويل ونشر الحرية الدينية وحرية الخطابة والكتابة وانتهز المحامون الفرصة وأيدوا دعواهم فى طلب الحرية واحترام الملكية الفردية وتأثرت الحياة السياسية بهذه الآراء وقويت النظرية القائلة بان الحكومة انما تعتمد على رضا المحكومين ، وقد هاجر كثير من هؤلاء المستقلين الى امريكا ونشروا مبادئهم

ان التنافس بين الملك والبرلمان أدى الى انتصار نظريات الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى والأمة مصدر السلطات وهذه هى النظريات التى استخدمها اتباع كلفن لتقرير التسامح الدينى والتى استخدمها الجزويت وهم يناوئون الملوك البروتستنت ، وبينما أيد الكتاب فى قارة أوربا هذه النظريات وقالوا إنها حق من حقوق الهيئات السياسية فان الكتاب فى انجلترا نشروها بين الناس وقالوا إنها حق من حقوقهم ، وبذلك برهنوا عمليا أن الامة دون غيرها مصدر السلطات ، وقد نقلت مبادىء الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعى من انجلترا الى اوربا واستخدمها كتاب الثورة الفرنسية فى محاربة الملكية المطلقة فى بلادهم

٥ — النظريات السياسية فى عهد الجمهورية الانجليزية

كان حزب البرسبتريان له الكلمة النافذة بين أعضاء البرلمان فى أثناء سير الحرب الاهلية ، وكان لايتسامح من الوجهة الدينية مع غيره من الأحزاب الاخرى ، وكان معظم جيش البرلمان من المستقلين ، ولما انتهت الحرب وانهزمت القوات الملكية تنافس الجيش والبرلمان وسيطر الجيش على البرلمان وأدار الشئون فى الدولة وطرد البرسبتريان من البرلمان وشنق الملك واصبح قائده اليفركرمويل دكتاتورا فى البلاد ، وفى وسط هذا النضال الحزبى تغيرت اصول النظريات السياسية من المبادىء الدستورية والقضائية الى مبادىء الحقوق الطبيعية والمساواة البشرية ، وأيد الكتاب السياسيون هذه المبادىء بحجج عقلية اكثر منها دينية

قال الكتاب الاحرار من الانجليز بأن الناس متساوون طبيعيا وإن الحكومة تركن الى القانون. وهذا القانون يمثل ارادة الشعب، وإن الناس جميعا يملكون الحق الطبيعى فى الحياة والملكية والحرية وحرية الفكر والتعبير والمساواة السياسية ، وقد اتهمهم فريق من الكتاب بانهم يريدون احياء مبادىء وكلف الشيوعية وانهم يريدون تعليم الشعب بأن المساواة فى الملكية طبيعية ايضا ، وقد نشر هؤلاء الكتاب آراءهم السياسية فى رسائل كثيرة اشتهرت منها رسالة نشرها حنا للبرن (John Llburne) اكد فيها سيادة الامة وان البرلمان وكيلها بصفة عامة ، وقد اعتنق الجيش مبادئه هذه فثار فى وجه حكومة البرسبتريان الارستقراطية، واشتهر كاتب آخر بمناصرته للشيوعية ويسمى جرارد ونستانلى (Gerard Winistanlly) اذ قال إن التغيرات السياسية تكون لا أثر لها الا اذا اصطحبت بتغيرات اقتصادية واجتماعية ذات أثر فعال فى الحياة العامة ، أما فى مجلس الجيش فقد عارض

كرمويل هذه الآراء وعارض المساواة فى الملكية والتصويت العام ، واعتمد على القانون لا على الحق الطبيعى ، وأراد حكومة دستورية معتدلة ولكن الأحوال اضطرته أن يحكم حكما دكتاتوريا فى أثناء عصر الحماية

لما شنق الملك حاول حزب الجيش أن يسطر مبادىء وقوانين تسير عليها الحكومة متخذا نظرية العقد الاجتماعى أساسا له ، واشتهر من هذه القوانين والقواعد رسالة عرفت باتفاق الناس ونشرت فى سنة ١٦٤٧ بوساطة الحزب الحر فى الجيش وأعلن فيها أنها وثيقة تعبر عن الارادة الشعبية وطلبت من كل فرد أن يوقع عليها بامضائه الشخصى ، وطلبت انتخاب برلمان مؤلف من مجلس واحد وتكون سلطته معينة تعينا واضحا ، واشتملت على قانون للحقوق وطلبت من السلطة العليا فى البلاد ألا تتدخل فى الحريات العامة الاساسية، وقد عارض حزب المحافظين فى الجيش تنفيذ هذه الوثيقة وحاربها بكل ما استطاع من قوة ، ولما تغلب كرمويل على البرلمان وعطله اجتمع ضباط الجيش ووضعوا دستورا جديدا عام ١٦٥٤ سمى الآلة الحكومية ومضمونه أن يكون على رأس الحكومة اللورد الحامى و بجانبه برلمان منتخب بوساطة ناخبين يملكون مقدارا عظيما من الثروة، وقد عين هذا الدستور سلطة اللورد وسلطة البرلمان تعيينا دقيقا، ولكن لم ينفذ هذا الدستور أيضا لمعارضة كرمويل له وأسس هذا القائد حكما عسكريا دكتاتوريا فى البلاد وبذلك أخفقت المحاولة لوضع دستور مسطور فى انجلترا

كتب حنا ملتون (John Milton) (١٦٠٨ — ١٦٨٤) نظرية معتدلة فى أثناء هذه الفترة وأيد الحزب البرلمانى وطلب فصل الكنيسة عن الدولة واشترك اشتراكا فعليا فى الحياة السياسية فى عهدى الجمهورية والحماية ولما أصدر البرلمان قانونا فى سنة ١٦٤٣ لمراقبة الطباعة و بائعى الكتب عارض ملتون هذا القانون ودافع عن حرية الرأى و الكتابة و استمر يدافع

عن الحرية الفردية،وعارض القيود الحكومية معارضة شديدة وايد التسامح الدينى وكان بطل الفردية التى اشتهرت فى القرن التاسع عشر ، وقد تأثر ملتون بآراء بوكنان وقال إن الناس ولدوا أحرارا ولهم حقوق طبيعية وقد كونوا الجماعات السياسية بمقتضى اتفاقات اختيارية واختاروا الملوك والحكام ليكونوا وكلاء عنهم ، وإن السلطة العليا للأمة التى لها الحق فى خلع الملك وفى اقامته ولها أن تطرد المستبدين ، وقد طلب مجلس الدولة منه ان يرد على رسالة ظهرت تؤيد الملكية المقدسة فكتب ردا بليغا حمل فيه حملة شعواء على نظام الملكية ولكنه عارض الديمقراطية المتطرفة وأيد نوع الحكم الذى ساد فى عصر الجمهورية وقال عنه انه افضل انواع الحكومات وكان يكره حكم الفرد بمفرده ومع ذلك كانت ثقته قليلة فى الديمقراطية النيابية ، ثم وضع نظاما للحكم لما ضعفت حكومة الحماية بموت كرمويل ، ووصف نوعا من الحكومة الجمهورية ليعارض رجوع شارل الثانى الى العرش ، وكان لايميل شخصيا الى الديمقراطية بل مال بكل جوارحه الى حكومة كرمويل المستبدة لعلاقته الشخصية به

٦ - جيمس هارنجتون (١٦١١ - ١٦٧٧)

حافظ هارنجتون على حياده فى اثناء الحرب الاهلية ولم ينتم الى حزب من الاحزاب وكان كاتبا مجيدا الف رواية سياسية اقترح فيها نوعا نظاميا من الحكومة لتحل محل الملكية التى قضت عليها الثورة الانجليزية واشتهرت هذه الرواية شهرة كبيرة فى عالم التاريخ والسياسة ونظرت اليها الاحزاب بعين الشك والريبة بسبب خطة كاتبها الحيادية ، وقد استمد الكاتب كثيرا من افكاره السياسية من حكومة البندقية لانه عاش فى هذه المدينة مدة من الزمن ودرس نظمها الحكومية دراسة دقيقة ، وقال إن الانسان

لايستطيع أن يكون سياسيا الا اذا درس التاريخ وساح فى البلدان الاجنبية واختبر احوالها واختلط بنظمها وسكانها ، ووصف فى مقدمة كتابه النظم والاساليب الحكومية التى اتبعتها سبع جمهوريات من الجمهوريات التى اشتهرت فى التاريخ وكان من المعجبين بآراء أرسطوطاليس ومكيافلى، وانتقد هوبز مر الانتقاد عندما نشر كتابه الشهير وضمنه آراءه السياسية والدينية وكان يعتقد أن ثبات الحكومة ضرورى لرخاء السكان وهناءتهم ، وان الحكومة لاتعد صالحة الا اذا استطاعت أن تسيطر على جميع القوى فى البلاد ، وقال إن الدول إما أن تحكمها القوانين للصالح العام وإما أن يحكمها الافراد للوصول الى مآربهم الذاتية ، وميز بين الحكومة المستقلة والحكومة التى تخضع لشعب غير شعبها ، ثم بحث فى المبادئ التى تؤدى الى حكومة ثابتة من الوجهتين المادية والنفسية ، وقال إن السلطة تستمد من الثروة المادية أو من الثروة العقلية وأثبت أن السلطة السياسية تتأثر بتوزيع الثروة وان الحكومة لاتكون ثابتة الا اذا توزعت هذه السلطة بين الملاك وأصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، وعلى ذلك أن الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية لاتكون طبيعية الا اذا كانت ملكية الارض فى الدول الزراعية فى أيدى فرد واحد أو فى أيدى أفراد قليلين ، وفى انجلترا حيث قضى ملوك التيودور على أملاك الاديرة وضيقوا الخناق على النبلاء العظام يكون أفضل نوع للحكومة حكومة الجمهورية و يجب أن توزع الاراضى بقدر معين على الافراد حتى تستمر الحكومة موطدة الاركان ثابتة الدعائم

اقترح هارنجتون بعد ذلك نظاما دستوريا مفصلا يتفق مع ميول الفرد الطبيعية وذلك النظام انما هو مجلس للشيوخ (السناتو) ويتألف من الارستقراطية الطبيعية وتكون وظيفته التشريع والنظر فى الشئون السياسية ، ثم مجلس آخر يتألف من جمهور الشعب او من نوابهم وتكون

وظيفته الاقتراع على الامور التى اوصى بقبولها مجلس الشيوخ ، وبجانب هذين المجلسين يجب ان توجد هيئة من الحكام لتنفيذ القوانين وتدبر البلاد ، ورأى لتقوية هذا النظام بأن يكون الانتخاب بطريقة الاقتراع السرى وان يتناوب اعضاء السلطة التنفيذية السلطة واقترح الحرية الدينية والتعليم العام الالزامى تحت مراقبة الحكومة واشرافها

حاول هارنجتون واصحابه ان يؤثروا فى البرلمان حتى يعتنق المبادىء التى قال بها وبذلت المجهودات العظيمة فى هذا السبيل ، وقد انتشر كتابه انتشارا كبيرا ولم يصادره كرمويل اعتقادا منه بأنه خيالى وان الآراء التى ادلى بها الكاتب فيه غير عملية ولا يمكن تنفيذها ، هذا ولقد كان اقل تعشقا للحرية من ملتون ولكنه كان اكثر منه خبرة عملية من وجهة اساليب الحكومة والحقائق السياسية ، ولم تتأثر انجلترا بما كتبه هارنجتون لشدة تمسكها بالتقاليد ولمحافظتها على الاساليب التى عرفتها ولذلك اعيدت الملكية فيها ولكن تأثرت امريكا بهذه الآراء تأثرا شديدا وطبقتها فى دساتيرها بوساطة روساء جمهوريتها ، وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية فى اثناء الثورة الكبرى واتخذه الأبسايس اساسا لكثير من مبادئه

٧ — السير روبرت فلمر (؟ — ١٦٥٣)

لم يشترك فلمر اشتراكا فعليا فى الحرب الاهلية ولم تنشر كتاباته الا بعد موته بزمن طويل ، وقد اشتهر لأن سدنى ولوك وهما كاتبان شهيران قد ردا على مادونه من الآراء ولأن كثيرا من المحافظين اعتنقوا مبادئه وطبقوها بعد عودة الملكية المستبدة ، ولكنه خالف هوبز فيما قاله عن نظرية العقد الاجتماعى وقال إن هذه النظرية تتعارض مع مبدأ الملكية المطلقة

وانه اذا كان الناس قد امتلكوا السلطة العليا وكان لهم ان يختاروا الملك فأن افضل انواع الحكومة تكون الحكومة الديمقراطية وأنكر الادعاء بان الناس متساوون طبيعيا وان السلطة تستند على الاتفاق العام واتفق مع بودان فى ضرورة وجود فرد فى كل دولة يكون صاحب السلطة العليا فيها مطلق التصرف غير مسئول امام احد غير الله وقال إن الحكومة نشأت عن اتساع نطاق الاسرة وإن الملك رب الاسرة وإن الشعب أولاده والأب مطلق التصرف مع الاولاد، وإن هذا النوع من الحكم يتفق مع ما جاء بالكتاب المقدس وما هو مدون فى بطون التاريخ، وإن الملكية نظام مقدس وتنطبق على القوانين الطبيعية، واذا لم توجد الملكية وجدت الفوضى او الدكتاتورية العسكرية، والملكية هى التى تستطيع ان تحافظ على الدين القويم واستشهد بالخلافات الدينية التى انتشرت فى هولندا والبندقية لعدم قيام الملكية فيهما، وقال إن الملك منبع القانون وإن البرلمان هيئة استشارية وعلى الرعية الطاعة التامة للملك وإن الملك نال سلطته وراثيا. وإذا احتاج الامر لاختيار ملك يجلس على العرش لعدم وجود وارث شرعى له فعلى رؤساء الاسر اختيار الملك وهذا الاختيار يعد كأنه اختيار من قبل الله.

بنى فلمر آراءه على التاريخ وعلى القانون الطبيعى، وإن أفضل ما جاء بنظريته هو رأيه القائل بأن الدولة نمو طبيعى وليست نظاما ميكانيكيا أوجدها التعاقد البشرى وأيد نظرية التفويض الالهى بأدلة تاريخية وشواهد بشرية مبتعدا عن الدين وعلى ذلك استطاع النقاد أن يستدلوا على بطلان أدلته التاريخيه ويتناولوها بالنقد والتحليل

٨ — آراء المطهرين ونظرياتهم فى امريكا

نشطت حركة الاستعمار فى العالم الجديد فى اثناء قيام الثورات الدينية

والسياسية فى انجلترا،وهاجر فريق من المستقلين والمطهرين فى عصر الاسرة الاستيورتية الى انجلترا الجديدة فى امريكا حتى يمتعوا بالحرية الدينية ويقيموا شعائرهم الدينية من غير معارض ، ولما شنق شارل الأول وتسلم كرمويل زمام السلطة فى البلاد هاجر كثير من الملكيين انصار الكنيسة الانجليزية واستوطنوا المستعمرات الجنوبية،واستوطن الكاثوليك ماريلند واستعمر غيرهم بنسلفانيا ، وقد حمل هؤلاء المستعمرون النظم والتقاليد الانجليزية والقانون العام الانجليزى الى المستعمرات ، ووجدوا فى امريكا بيئة صالحة لتنمية الديمقراطية والحرية الفردية ولكنهم ظلوا متأثرين بالنظم الانجليزية حتى قامت الثورة الامريكية

كانت آراء المطهرين الذين استوطنوا انجلترا الجديدة أعظم الآراء أثرا فى النظريات الامريكية اذ كان نفوذ الكنيسة شديدا ونادى هؤلاء بوجوب رعاية الدولة للدين وعليها المحافظة عليه وحمايته من عبث العابثين وعلى كل فرد يتمتع بالمزايا الوطنية أن يكون عضوا فى الكنيسة . وقد عارض هذه الآراء جماعة المستقلين واشتهر منهم روجر وليمز وقال إن الدولة منفصلة تماما عن الكنيسة ولا حق للحكام أن يتدخلوا فى الشئون الروحية للكنيسة ، وحث على حرية الفكر والرأى معتمدا على الآيات المقدسة ومبرهنا على أن مثل هذه الحرية ضرورية لمصلحة الاجتماع والسياسة،وقال إن الحكومة المدنية تستند على اتفاق عام بمقتضى تعاقد أصلى ، وقد كان لآرائه قيمتها فى انجلترا فى أثناء قيام الجمهورية فيها

حمل المطهرون الى امريكا مبادىء كلفن التى تعارض الديمقراطية ولكن كان السكان قليلين فى المستعمرات الأولى واشتركوا جميعا فى ادارة الشئون فقويت الديمقراطية أثر ذلك ، وقد اتخذت نظرية العقد الاجتماعى اساسا لتكوين الجماعة السياسية فى انجلترا الجديدة ، وأن الاتفاقية التى عقدت فى

سنة ١٦٢١ والتى عقدت فى سنة ١٦٣٩ وتلك التى عقدت فى سنة ١٦٤٠ كلها أمثلة على تشبع المستعمرين بصحة هذه النظرية ، وقد ايدها كاتب يسمى توماس هوكر بعبارات معينة صريحة واضحة وضوحا تاما وقد اكدت هذه النظرية الحرية الفردية وقيمة الفرد فى الدولة والكنيسة وما لبثت أن حلت الديمقراطية فى امريكا محل الميل الى الارستقراطية بين المستعمرين الاوائل

أما المستعمرات فى الجنوب وكان معظمهم من الملكيين فقد اشتغلوا بالزراعة واستخدموا الرقيق وكانوا أقل ميلا الى الديمقراطية من اخوانهم فى الشمال ، ثم اتجهت الافكار فى أمريكا الى تسطير القوانين والدستور ، وأن الامتيازات المكتوبة التى منحت للشركات التجارية المستعمرة والتى منحت المستعمرين الاراضى الزراعية كانت أساسا كتابيا لقيام الحكومة ولحفظ الحقوق الفردية ، واشتهر عدد من المستعمرات بدساتيرها المكتوبة وأعجب فولتير ومنتسكيو بدستور بنسلفانيا اعجابا شديدا ثم ظهرت الديمقراطية ، ظهورا جليا فى المنافسة التى قامت بين الحكام الارستقراط الذين كانوا يمثلون الملك الانجليزى وبين الجمعيات العمومية للشعب فى المستعمرات وسارت هذه المنافسة على أساس ما دار بين الملك والبرلمان فى انجلترا وتسمت الاحزاب فى المستعمرات أحرارا ومحافظين كما كان الحال فى الدولة الرئيسية ، واستطاعت الجمعيات شيئا فشيئا مراقبة الاحوال المالية وضيقت دائرة نفوذ الحكام ، وكان من نتائج هذه المنافسة أن تعلم المستعمرون السياسة العملية ومالوا الى الحكومة الديمقراطية فالاستقلال

الباب العاشر

توماس هوبز، وجنا لوك

١ — الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعى

كتب هوبز ولوك الكاتبان الانجليزيان فى نظريتى القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى كتابة وافية وبلغت مبادىء هاتين النظريتين غايتها فى انجلترا وكانت معروفة منذ القدم، ونظر الكتاب السياسيون فى بلاد الاغريق وفى رومية الى القانون الطبيعى نظرة سلبية بمقارنته لقانون المدنية، ولكن الرواقيين نظروا اليه نظرة ايجابية واعتبروه مساويا فى الأهمية للقانون الخلقى، وقال المحامون الرومان عنه إنه هو القانون المشترك بين الأمم وميزوه عن القانون المدنى، وأما كتاب القرون الوسطى فانهم قسموا القوانين الى ثلاثة أقسام وهى القانون الطبيعى وقانون الخالق والقانون الايجابى، واعتبروا القانون الطبيعى مرتبطا وخاضعا لقانون الخالق ولكنهم عدلوا هذا الرأى شيئا فشيئا ونظروا اليه بأنه إملاء العقل وليس إملاء السلطة وفى كتابة هوكر وجروتيوس ما يدل على هذا الرأى دلالة غير واضحة، ولما جاء هوبز قال إن قانون الطبيعة هو قانون العقل وإن مواده مستنبطة من طبيعة العقل البشرى

أشار الكتاب القدماء الى الفكرة القائلة بوجود حالة طبيعية بين الافراد قبل أن يكونوا الجماعات السياسية، وكانوا يخضعون لقانون طبيعى

ويتمتعون بحقوق طبيعية ، وظلت هذه الفكرة غير ملتفت اليها حتى كتب فيها كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر فازدادت خطورتها ، وبلغت شأوا عظيما من الشهرة

لم يثبت الكتاب هذه النظرية باساليب تاريخية بل نظروا اليها بأنها ضرورية ليفسروا بها القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية ، وارادوا أن يصلوا بطريق الاستنباط الى وجود جماعات بشرية قبل أن تتكون الدولة ويتكون معها القانون ليؤيدوا بذلك نظرية السلطة الشعبية ، ووصفوا الحاله الطبيعية بصفتين اساسيتين . الأولى إنها تمثل الفطرة والفضيلة وإن السلطة المدنية قضت عليها عند ما تأسست ، وطلبوا من الناس العمل على إعادة هذه الحالة ، اما الصفة الثانية فأنها حالة تنازع بين الافراد واعتداء من جانب القوى على الضعيف ، وإن الدولة تأسست فقضت على هذه الحالة ، وعلى الافراد ان يخضعوا للدولة حتى لا تسود الفوضى الاولى ، وانتشر فى القرون الوسطى الرأى القائل بوقوع الانسان فى الخطيئة ووصف الكتاب الاجتماع السياسى بأنه ضرر لا بد منه ، وكان القرن السادس عشر عصر إنقلاب اقتصادى وتوسع سياسى . ورحب الكتاب بالآراء والافكار الجديدة واهملوا الآراء القديمة ، وقال الكتاب الذين عظموا الملكية إن حالة الطبيعة حالة توحش وإن الحكومة المنظمة والدولة التى يسودها الامن والسلام نتيجة من انبل نتائج الحضارة والمدنية ، وكان هذا رأى هوبز ، ولما جاء روسو أبرز الفكرة الطبيعية مرة ثانية ووصفها بأنها حالة بديعة وفائقة ، ووصف الرجل غير المتمدين بأوصاف النبل والشرف ، وطلب من الناس الرجوع اليها حتى يتخلصوا من مساوىء الحكومة التى انتشرت فى الدولة وخاصة فى فرنسا إذ ذاك

لم تكن نظرية العقد الاجتماعى جديدة فقد أشار اليها وانتقدها كل من افلاطون وارسطوطاليس ، وورد ذكرها فى كتاب العهد القديم ، ونشرها رجال الكنيسة فى القرون الوسطى ، ومهدت الالتزامات الاقطاعية بين اللورد ورعيته والاتفاقات التى عقدت بين الطرفين الطريق لظهور الفكرة القائلة بوجود تعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وقال بها وليم أوكام اذ جعل أساس الحكومة المدنية والملكية الخصوصية اتفاق المحكومين ورضاهم ، وأصبحت النظرية مألوفة فى النصف الثانى من القرن السادس عشر ، واستعملها السياسيون لمعارضة دعاوى الملوك والامراء فى السلطة المطلقة والحكم الاوتوقراطى ، واستخدمها الجزويت فى معارضة منافسيهم من رجال الدين والامراء السياسيين ، وأشار اليها بوكنان والثسيوس ، وكان الكتاب يعتبرونها طورا تعاقدا بين الله والناس ليتبعوا الدين القويم ، ومرة تعاقدا بين كل فرد وآخر ليؤلفوا جماعة سياسية ، وتارة تعاقدا بين الحاكم والمحكومين يعين حدود السلطة التى نزل عنها هؤلاء الى الحاكم

وكتب فيها ريشارد هوكر فى انجلترا عام ١٥٩٤ واعتنقها الشعب الانجليزى بسبب تقدم الطبقات الوسطى وزيادة ثروتهم وبسبب ظهور طائفة من رجال القانون الاقوياء ، واستخدمها الحزب الديمقراطى فى أثناء الحرب الاهلية سلاحا يدفع به أقوال انصار نظرية التفويض الالهى والملكية المقدسة ، واتخذت القوانين التى سنت فى أيام الجمهورية فى انجلترا شكل تعاقد بين الحاكم والمحكومين ، وعلى ذلك اصبحت النظرية من القواعد الاساسية بين حزب الاحرار ، ولما عاد النظام الملكى الى انجلترا أحرق انصار الملكية الرسالة التى تقول بها فى سنة ١٦٧٢ ، ولكن الكتاب احيوها بعد الانقلاب عام ١٦٨٨ ، وأن طرد جيمس الثانى من على عرشه

كان مشروعا فى نظرهم بسبب سوء ادارته وعسفه فاعتبروه مخالفا لنصوص العقد الاجتماعى الذى عقد أصلا بين الملك والشعب

أصبحت هذه النظرية من النظريات المقررة بين الكتاب والمفكرين فى الجزء الأخير من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر واستخدمها هؤلاء لمعارضة نظرية الملكية المقدسة ، واعتنقها الناس لانها تطلق الحرية لهم وتعيد الملكية . ولقد كان أثرها شديدا فى انجلترا وامريكا وفرنسا ، واذاعها كل من لوك فى انجلترا و روسو فى فرنسا ، واتخذت أساسا للانقلابات التى ادت الى الديمقراطية الحديثة والحرية الفردية ولكن يؤخذ عليها أنها نظرية لا يثبتها التاريخ . وانتقدها الكتاب بعد ذلك أمثال هيوم وبنتام وبرك وكانت انتقادا مرا واثبتوا عدم صلاحيتها

٢ — توماس هوبز (١٥٨٨—١٦٩٧)

كان توماس هوبز (Thomas Hobbes) أول كاتب إنجليزى كتب فى الفلسفة السياسية كتابة منطقية واضحة ، وكان فى بدء أمره فيلسوفا اشتغل بالكتابة والتأليف . ولم يشترك فى المنازعات الحزبية التى انتشرت فى البلاد الانجليزية فى عصره ، وكان يعتقد أنه يبحث فى الحقائق الخالدة ويكتب لكل الطبقات و الازمان . ولكنه مالبث ان تأثر بالحوادث والاحوال التى احاطت به إذ كان متصلا بالملكيين اتصالا وثيقا . وتألم لحالة الفوضى والاضطراب التى انتشرت فى انجلترا فى إثناء الانقلاب الذى قام به المطهرون ، وكان يميل بطبعه الى حب النظام واعتقد أن نظرية القانون الطبيعى كما فسرها الكتاب المضادون للملكية ادت الى الفوضى ، ولما لم يستطع مناصرة نظرية التفويض الالهى مناصرة قوية قال بمناصرة حكومة ثابتة الدعائم مطلقة التصرف على حسب قواعد العقل والحكمة ، وعلى ذلك

استخدم نظريتى القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى لمناصرة الملكية المطلقة ، وقال إن السلطة العليا للملك يجب أن تقابل بالخضوع التام من جانب الرعية ، وفى كتابه الذى سماه الجبار العظيم (The Leviathan) وصف دولة تسودها الوحدة المطلقة وعلى رأسها السلطة العليا نافذة الكلمة مهيبة الجانب ، ونظر الى التقسيمات السياسية فى الدولة كأنها ديدان صغيرة فى احشاء ذلك الجبار ، ونادى بتأسيس ملكية قومية قوية تشرف على كل الامور وتقبض على ادارة الشئون بيد من حديد

لم يلتفت هوبز الى التاريخ وحوادثه والى آراء من سبقه من الكتاب والفلاسفة السياسيين الا قليلا ، ولم يبحث فى الحقائق السياسية التى نشأت عن الاختبارات العملية ، ولكنه إبتدأ فلسفته بتعريف الآراء الأساسية تعريفا شاملا ، واتبع هذه التعاريف بسلسلة من الحجج والبراهين الاستنباطية وقد تأثر كثيرا بمبادىء العلوم الطبيعية الجديدة التى ظهرت فى عصره ، فأنكر حرية الاختيار ولم يعتقد بالرأى القائل بسقوط الانسان الذى انتشر فى القرون الوسطى . وقال إن الناس كلهم متساوون تقريبا طبيعة ، ولم يوجد بينهم قوى لدرجة أن لا يخشى الخوف او ضعيف لدرجة أن يكون خطرا على غيره ، وقال إن الحالة الطبيعية كانت حالة فوضى واعتداء بسبب التنافس بين الافراد وكانت حياة الانسان حياة وحشية ومنفردة وحقيرة وقصيرة ، وكان الناس لا يعرفون حقا او عدالة . وعلى ذلك تكونت الدولة تكوينا صناعيا بمقتضى تعاقد اجتماعى لرغبة افرادها فى الامن والسلام ، وكانت الاغراض الذاتية هى أساس كل سلطة وقانون ، فالقانون نتيجة الرغبة فى الدفاع عن النفس ونشأت عنه الفضيلة الخلقية ، ودفعت الرغبة فى البقاء الناس للاتحاد والخضوع لقواعد الاخلاق أو

القانون . وقد ميز هوبز بين الحق الطبيعى و القانون الطبيعى وعرف الحق الطبيعى بأنه الحرية التى يملكها الانسان لعمل مايراه صالحا لبقائه وفى مأمن من شر جيرانه ، اما القانون الطبيعى فكان فى نظره القاعدة التى اكتشفها العقل البشرى لتمنع اى اعتداء على حياة الفرد ، وقد سببت المساواة بين الافراد فى الحقوق الطبيعية حالة حرب بينهم ، فاتبعوا القانون الطبيعى واسسوا الدولة و الحكومة حتى يتجنبوا هذه الحالة ، ولما تأسست الحكومة اصبحت ارادة الحاكم هى القانون الحقيقى الوحيد ، واضطر الافراد حبا فى البقاء والتمتع بالامن و السلام أن يتحدوا ويكونوا الدولة ، ونزلوا عن حقوقهم الطبيعية الى سلطة عامة تخيف القوى وترهب الضعيف وتمنع التعدى وترعى الصالح العام و انحصرت السلطة العليا فى الشخص او الهيئة التى تتولى تنفيذ ذلك ، ولم يكن صاحب السلطة هذه طرفا فى العقد الاجتماعى فلا يستطيع احد أن يبطله أو يخرج على نصوصه ، وإذا حاول إنسان أن يخالف الجماعة فانه يريد الرجوع الى الوحشية الاولى وعلى صاحب السلطان أن يأمر بأهلاكه

لم يقل هوبز بضرورة انحصار السلطة العليا فى شخص واحد ، ولكنه قال بان الملكية افضل انواع الحكومات لأنها أقل الأنواع تأثرا بالاغراض والشهوات ، كما إنها أقل تعرضا للانحلال والزوال بسبب الحروب الداخلية والثورات الاهلية ، ونادى بضرورة اطلاق يد صاحب السلطان وعدم توزيع السلطة بين هيئات متعددة ، وكره فكرة الملكية المطلقة ، ولم يقل إن التاريخ أثبت تكوين الدولة بمقتضى تعاقد اجتماعى ، بل نظر الى الحالة الطبيعية بانها حالة عادية ومنطقية لوجود البشر وقال إن مثل هذه الحالة تستمر اذا لم تتكون هيئة سياسية تعمل على انهائها

انكر هوبز حق الفرد فى المقاومة حتى ولو كان الحاكم مستبدا ، وقال يجب أن يترك عقاب الظالم الى الله دون سواه ، ويتمتع الفرد بالحرية فى حدود القانون وليس له حق طبيعى سوى الدفاع عن نفسه ضد أى اعتداء ، كما أن له الحرية فى دفع التهم التى توجه اليه ، ثم قال عن الحاكم إنه تولى لحماية الافراد فاذا عجز عن تأدية هذه الوظيفة وقامت الثورة بسبب هذا العجز فانه يكون قد برهن على عدم القدرة لحفظ السلام والطمأنينة فى البلاد ، ويكون قد خالف العقد فى هذه الحالة وتزول عنه حقوقه القضائية ، ويرى من ذلك تخبط هذا الكاتب من الوجهة المنطقية . وقال إن الحاكم له حق سن القوانين وتشريعها ، وله ان يختار لمساعدته من اشتهر بحب النظام وعدم تعكير صفو السلام ، وقال إن القوانين يجب أن تكون قليلة بعيدة عن الابهام ، وقال عن الدولة إنها لم توجد للعمل على الصالح العام بل هى ضرر لابد منه تكونت لتحمى الافراد ضد غرائزهم الوحشية ، ثم عرف القانون بانه أوامر الملك موجهة الى الشعب ، وميزه عن الفضيلة الخلقية السياسية ، وللملك وحده حق التشريع وحق ابطال القوانين وهو فوق القانون ولا يخضع له ، وانكر هوبز وجود القانون الطبيعى كما فسره من سبقه من الكتاب ، وقال إنه إذا وجد فان كل فرد يغيره على حسب مايهوى ويشتهى ، وقال إن القانون لابد أن ينفذ بالقوة وطلب عقوبة من يخالفه إلا إذا نشأت هذه المخالفة عن جهل باصول القانون

قال هوبز إن الملك يسيطر سيطرة تامة على الشئون السياسية والدينية فى الدولة ، ولكنه نادى بالتسامح الدينى ، وعارض مطالب المطهرين والكاثوليك فى انجلترا معارضة شديدة ، وتناول المبادىء التى نشروها بالنقد والتجريح وألصق بالكنيسة الكاثوليكية تهما شديدة وانكر دعاويها الدينية ولذلك كرهه الكاثوليك ورجال الدين ورموه بالزندقه

لم تتأثر انجلترا بآراء هوبز الا قليلا وذلك بسبب عدائه الشديد لرجال الدين على اختلاف مذاهبهم ، ونظر اليه الملكيون بعد عودة الملكية بعين الشك والريبة لانه عارض نظرية التفويض الالهى ، وقال إن سلطة الملك أصلها انسانى وليس مقدسا ، وكرهه الحزب البرلمانى لأنكاره القوانين الاساسية فى البلاد ، ولكن أوستن وبنتام احييا مبادئه ونظرياته فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وفى قارة اوربا نشر كاتب اسمه سبنوزا (Spinoza) مبادىء هوبز وعمل على اذاعتها

كان هوبز متطرفا فى رأيه إن السلطة العليا المطلقة طبيعية ، ولم يفصل الدين والاخلاق عن السياسة كما فعل مكيافلى ، بل وضع السياسة فوق الدين والاخلاق ، وقيد بودان السلطة العليا بالقانون المقدس والقانون الطبيعى والقانون المشترك بين الامم ، ولكنه جعلها قادرة ومطلقة وغير مقيدة . وقال جروتيوس إن قانون الطبيعة وقانون الامم ملزم للدول ، غير إنه قال إن هذه القوانين لاتقيد الافراد الا بوساطة مليكهم ، وقد حاول أن يتخذ نظرية العقد الاجتماعى سلاحا يناصر به الملكية المطلقة ولكنه أخفق فى ذلك وجاء لوك بعده وسار فى طريق الانقلابات والديمقراطية

٣ — النظريات السياسية فى عهد الملكية المستردة :

لما عاد النظام الملكى الى انجلترا عام ١٦٦٠ قويت الروابط بين التاج والكنيسة ، وانتشرت مبادىء نظرية التفويض الالهى والطاعة العمياء لولى الأمر ، وسادت آراء فلمر بين الجماهير الانجليزية ، رجع حزب المحافظين الى السلطة ، وابد الملك والكنيسة وقاوم كل محاولة من جانب الاحرار لتقييد سلطة الملك أو قلب أى نظام فى الدولة والكنيسة ، وعارض النظرية القائلة بأن الأمة مصدر السلطات ، وانكر حق الافراد فى مقاومة إرادة الملك ولو

استبد . وفى وسط هذه الموجة الرجعية أرسل هارنجتون الى سجن البرج فى لندره واحرقت كتابات ملتون و رسائله السياسية

طالبت الفرق البروتستنتية بالتسامح الدينى ولكنها انقطعت عن الاشتغال بالامور السياسية ، واختفت المبادىء السياسية والاقتصادية التى نشرت أيام كانت تتولى السلطة فى البلاد . وكان الملك يميل الى الكاثوليك فلم يشجع التسامح الدينى ، ولما تولى جيمس الثانى الحكم فى البلاد ناصر الكاثوليك مناصرة شديدة ، فاتحدت الاحزاب المعارضة وخلعوه من على العرش ، واستدعت البلاد وليم ومارى للحكم واصدر الملكان قانون الاعتراف بحقوق الانسان فانتصر البرلمان وانتصرت معه النظرية الشعبية ، وكان انقلاب سنة ١٦٨٨ من تدبير الرجال المتمسكين بالقديم المحبين للنظام والمعارضين للفوضى الديمقراطية ، فرغبوا فى ملكية مقيدة و إشراف ارستقراطى على شئون الحكم ، وقد تأثر حنا لوك بهذا الرأى و اثبته فى فلسفته السياسية . كتب زعيم من زعماء الاحرار يسمى الجرنون سدنى (Algernon Sydney) (١٦٢٢ - ١٦٨٣) يؤيد مبادئ فلمز وقال إن السلطة تستند على رضاء المحكومين وقد شنق من أجل مبادئه ، وقال إن العقد يبقى نافذا بين الملك والرعية مادام الملك يعمل على المصلحة العامة ، ومدح الحرية وكره المساواة المطلقة بين الناس ، واليه يرجع الفضل فى ايقاظ الشعور بالحرية فى عهد الملكية المستردة ، وكان له أصبع فى الانقلاب الذى حدث عام ١٦٨٨ وقضى على نظرية الملكية المقدسة فى انجلترا . واشتهر كاتب آخر فى هذا العصر يسمى جورج سافيل « اللورد هلفكس » (George Savile) (١٦٣٣ - ١٦٩٥) وقد نشر رسائل سياسية كثيرة برهنت على فكر صائب وملاحظة دقيقة ، وقد كان محافظا بطبيعته ، ولكنه كان يميل الى الاعتدال والاتفاق بين الاحزاب ، وعارض الاضطهاد والعنف وكره الثورات

الداخلية ، ونادى بالملكية المطلقة والحرية الفردية فى حدود القانون ، وأيد الاساليب الدستورية والقضائية وطلب التسامح الدينى ، وقال بالتحالف بين انجلترا وهولندا فى الامور الخارجية ، ويجب عليها أن تحفظ التوازن بين فرنسا واسبانيا ، وطلب من انجلترا أن تحتفظ بقوة بحرية عظيمة حتى تأمن شر الغوائل ، وعارض نظرية التفويض الالهى التى نشرها الملكيون كما إنه عارض نظرية الحقوق الطبيعية التى نشرها الجمهوريون

تأثرت فرنسا بالنظريات السياسية التى نشرها الاحرار فى انجلترا ، وترجمت الرسائل التى كتبها سدنى وغيره الى الفرنسية وكتب كاتب فرنسى فى سنة ١٧٥٠ يقول إن الافكار والمبادئ الانجليزية عبرت البحر واتت الى فرنسا لتطبق فيها ، وتأثر المستعمرون فى أمريكا بهذه الآراء أيضا وضمنوها القوانين التى أصدرها ، ويرى الباحث فى وثيقة اعلان الاستقلال كثيرا من هذه الآراء

٤ — حنا لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤)

كان حنا لوك (John Locke) الكاتب الذى اشتهر فى أثناء الثورة الانجليزية عام ١٦٨٨ شهرة فائقة وكتب رسائله دفاعا عن الحزب البرلمانى وكان سكرتيرا لدى اللورد سافستبرى (Lord Shafestbury) مؤسس حزب الاحرار فى انجلترا ، وفى هذه الوظيفة اكتسب خبرة سياسية عملية وعارض الأساليب الدينية والسياسية التى اتبعها الملوك الاستوارتيون ، وهاجم نظرية الملكية المقدسة التى نادى بها فلمر وأنصار الكنيسة الانجليزية ونظرية الملكية المطلقة التى قال بها هوبز مستندا على نظرية العقد الاجتماعى كما إنه كان قليل العطف على المبادئ المتطرفة التى نادى بها الأحرار

كتب لوك رسالتين تناول فى الأولى النظرية التى نشرها الكتاب عن

السلطة التى يتمتع بها الملك على حسب مبدأ الملكية المقدسة ، وعارضها معارضة شديدة وبرهن على عدم صحتها وصلاحيتها ، وقد نحا فيها نحو سدنى ، إذ تناول كل نقطة و بحثها وناقشها واثبت خطأها . أما رسالته الثانية التى سماها « الحكومة المدنية » فقد بحث فيها بحثا مرتبا وتفصيليا عن أصل الحكومة وطبيعتها ووظيفتها ، وقد كتبها ردا على ما جاء فى كتابات هوبز ولو أنه لم ينقض مبادئه نقضا كاملا ، ولقد اعترف بأنه مدين لهوكر إذ استمد من أفكاره السياسية ، واتفق مع هوبز فى مبادئه الخاصة بالأفراد وفى اعتماده على نظرية العقد الاجتماعى ، ولكنه رفض معظم الأسس الفلسفية التى نشرها هوبز . قال لوك إن حالة الطبيعة الاولى كانت حالة تعقل سادها الأمن والسلام ولم تكن حالة فوضى إذ عاش الأفراد مقيدين بالقانون الطبيعى ، وقد عرفه بأنه مجموعة قواعد وأصول سنها العقل لأرشاد الناس وهم فى حالتهم الطبيعية ، وبذلك خالف هوبز لانه اعتبر القانون الطبيعى سابقا للقانون الحقيقى لا معارضا له ، ثم قال إن الناس عاشوا متساوين فى ظل القانون وتمتعوا جميعا بالحقوق الطبيعية ، وهى حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية ، أما حق الحياة فكان حقا أساسيا للفرد ، وعرف الحرية بانها عدم تقيد الفرد بغير قواعد الطبيعة . أما حق الملكية الخاصة فقال عنه إن الفرد اكتسبه من نتيجة عمله فلا يجوز لأنسان آخر أن يحرمه منه ، ولما اختلف الافراد فى تفسير أحوال القانون الطبيعى ولما لم يوجد بينهم قاض يفصل فى منازعاتهم ، ولما لم يستطع الفرد أن يحتفظ بحقوقه ضد اعتداء غيره وظلمه ، اجتمع هؤلاء الافراد وتعاقدوا وكونوا جماعة سياسية متعهدين أن ينزلوا عن حقوقهم فى تفسير القانون الطبيعى وتطبيقه مقابل تمتعهم بحقوقهم الطبيعية ، وعلى ذلك كان العقد معينا تعيينا واضحا وليس مبهما كالعقد الذى قال عنه هوبز ، ثم قال إن السلطة المتنازل عنها لم تعط

لفرد واحد أو لهيئة من الهيئات بل أعطيت للجماعة السياسية باعتبارها وحدة قائمة بنفسها ، ولم تكن سلطة الجماعة السياسية مطلقة بل مقيدة وقاصرة على حماية القانون الطبيعى . وكانت كلمة الأغلبية هى الكلمة العليا لأن الفرد نزل عن حقوقه للجماعة فيما يختص بتنفيذ القانون الطبيعى ، وعلى الأقلية أن تخضع لرأى الأكثرية ، وقال إن الخلف مرتبط بتعهدات السلف فيما يختص بالتعاقد الاجتماعى . ميز لوك بين الدولة والحكومة وقال إن الحكومة تكونت بمقتضى الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية وقال إن نوع الحكومة يتوقف على من يملك سلطة التشريع فيها ، ونظر الى السلطتين التنفيذية والقضائية بأنهما خاضعان للسلطة التشريعية ، ولكن لم يتوسع فى البحث فى نظرية الفصل بين السلطات ، وكانت الحكومة الديمقراطية التى تتألف من أعضاء ينتخبهم الشعب ويراقبهم أفضل انواع الحكومات فى نظره ، وقبل الحكومة الملكية اذا سلب الملك حق التشريع واعترف أن يستند فى حكمه على اتفاق الشعب ورضاه

اعترف بسيادة السلطة التشريعية فى البلاد سيادة غير مطلقة ، وقال إنها مرتبطة بحقوق الشعب الطبيعية ، وإن الشعب له حق تغيير الحكومة إذا حادت عن الطريق السوى وخرجت على تعهداتها ، وله أن يقاوم السلطة المدنية إذا عم الظلم وانتشر فى الدولة ، وعلى ذلك أقر مبدأ الثورة وأثبت حق الفرد فى المقاومة ، ثم تناول العلاقة بين الكنيسة والدولة وطلب من الدولة أن تشرف على بقاء النظام الاجتماعى وليس لها أن تتدخل فيما يتعلق بالروحانيات ، وتشجع التسامح الدينى ولا تتعرض الى المذاهب الدينية إلا إذا تعارضت مع الامن العام ، ولكنه طلب من الدولة ألا تتسامح مع الزنادقة والكاثوليك والمسلمين . لم يضف لوك الى النظريات

السياسية مبادىء جديدة ، لكنه عين الحقوق الطبيعية والسلطة الشعبية وحق المقاومة تعيينا واضحا . وأكد قوة الفردية فى العقد الاجتماعى ، وأراد هوبز سلطة عالية مطلقة ولكنه أراد سلطة مقيدة ، وكانت نظرياته سياسية اكثر ممن تقدموه . وفصل الكنيسة عن الدولة ليؤكد أهمية الدولة ونفوذها لا للعمل على استقلال الكنيسة ، وكانت آراؤه ونظرياته معتدلة وعملية ولكنها كانت أقل منطقا من آراء هوبز ، وقد نشرها ليوجه آراء الناس لأفضلية الحكومة النيابية التى يكون الفرد متمتعا بحقوقه تحت كنفها ، وقد اعتنق مبادئه كثير من زعماء الاحرار الانجليز لأنها برهنت على شرعية نظريتهم الاقتصادية فيما يختص بالحرية الاقتصادية والرأسمالية ، ولم ينشر لوك آراء شيوعية أو إشتراكية بل أقر حق الفرد فى الملكية وأكده

كان تأثير لوك فى غيره من الكتاب بعيد الأثر ، واستعمل الساسة آراءه أساسا لمباحثهم ، واعتنق كثير من الهيجونوت فى فرنسا وهولندا نظرياته ، واتخذ منتسكيو نظريته فى الفصل بين السلطات قاعدة لبحثه ، واستخدم روسو نظريته فى العقد الاجتماعى واتخذها هاديا له وفسرها تفسيرا يتفق مع مبادىء الثورة الفرنسية ، وفى أمريكا استفاد السياسيون الذين ألفوا مواد إعلان الاستقلال من آراء لوك ، والخلاصة إن لوك يمثل الروح الحديثة فى الاستقلال والنقد والفردية والديمقراطية هذه الروح التى بلغت غايتها فى الانقلابات الفكرية والاقتصادية والسياسية فى القرن الثامن عشر ، وأنه كان اكثر الفلاسفة اثرا فى عقول الكتاب وفى النظم القائمة .

الباب الحادى عشر

النظريات السياســـية

فى قارة أوربا فى القرن السابع عشر

١ـ الاحوال السياسية فى الدول الاوربية فى أثناء القرن السابع عشر :

اشتغل السياسيون فى أوربا فى أثناء النصف الاول من القرن السابع عشر بحوادث حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) التى قامت بسبب المنازعات الدينية فى المانيا ، ولكنها ما لبثت أن انقلبت الى حرب سياسية بين عدد كبير من دول أوربا ، وفى نهايتها اجتمع المتحاربون فى مؤتمر دولى فى مدينة وستفاليا وعقدوا صلحا عام ١٦٤٨ يعد فاتحة عهد جديد فى السياسة الأوربية إذ فقدت الخلافات الدينية خطر شأنها الاول ، ولم يعد للبابوية مقامها المختار بين دول أوربا واماراتها ، وضعف مركز الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وظهرت دول قوية على حدودها ، وانقسمت المانيا الى وحدات سياسية ولم يبق للامبراطور السلطة العليا الى داخل حدود املاك اسرة الهبسبرج

تأثر المؤتمرون فى وستفاليا بنظريات جروتيوس ومبادئه أثراً كبيرا ، وقبلوا المبدأ القائل بوجود عدد من الدول المستقلة على رأس كل منها ملك نافذ الكلمة فى شعبه ذو سلطة عالية يخضع لها الجميع خضوعا تاما ، ويكوّن هذا العدد من الدول أسرة واحدة ترعى أصول القانون الدولى وتسير فى

علاقاتها وفق نصوصه وقواعده ، وسادت فى أوربا فكرة التوازن الدولى ، واعتنقها السياسيون وعملوا على تنفيذها ، ولقد ضعفت اسبانيا التى كانت أقوى دول أوربا فى القرن السادس عشر ، فطمع الدول فى تقسيمها ، واصبحت فرنسا بفضل ذكاء رشليو وتلميذه مزران أقوى الدول الأوربية ، واشتهرت بحكومتها المركزية الثابتة وبملكيتها المطلقة القوية ، وفى عصر ملكها لويس الرابع عشر اتسعت دائرة مطامعها وأخذت تعمل على تحقيق هذه المطامع ، فقاومها رجال السياسة فى أوربا وثبتت السياسة الأوربية حول ذلك فى أثناء النصف الثانى من القرن السابع عشر ، وقد امتازت هذه الفترة بالملكيات القوية المستبدة ، وبالتنافس العظيم بين الملوك الاقوياء والدول الأوربية ، ونظر الملوك الى دولهم كأنها ضياع خاصة لهم ، واجتهدوا فى توسيع رقعتها ، وعملوا على ترقية مصالح أسرهم الخاصة دون مصالح شعوبهم ، واشتد التنافس فى الاستعمار ، وفى ميدان التجارة ، وحاولت كل دولة أن تبز غيرها وتستفيد من ضعف جيرانها ، وتأثرت النظريات السياسية بالمظاهر الاقتصادية وبالسياسات التجارية ، واشتركت انجلترا بارتقاء وليم الثالث الى عرشها سنة ١٦٨٨ فى هذه المعمعة السياسية ، ودافعت عن هولندا ضد اعتداء لويس الرابع عشر ، واصبحت المنافس العظيم لفرنسا وابتدأت المعركة بينهما وظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر

تقدمت مبادئ القانون الدولى فى أثناء الحروب التى أثارها لويس الرابع عشر فى أوربا لتحقيق مآربه ، واعترف المتحاربون بمناعة البعثات السياسية ، وتناولت الجرائد الرسمية فى كل دولة مبدأ التدخل لحفظ التوازن الدولى وبحثته وناقشته ، ودرست قواعد الحرب فى البحار واتبعتها الدول ، وأصدرت فرنسا فى سنة ١٦٨١ قانونا بحريا أباحت فيه للمتحاربين التدخل

فى تجارة المحايدين ، واعترفت الدول بحرية البحار اعترافا عاما مخالفة مبدأ سلدن ، ووضعت القواعد والاصول فيما يجب أن يتبع فى تفتيش السفن ، واقفال الثغور ومصادرة التجارة ، وغير ذلك من الامور البحرية ، والخلاصة إن الاحوال السياسية التى عادت أوربا فى هذا العصر لم تساعد على تقدم النظريات السياسية تقدما يذكر ، ووقف تيار الفكر بين الكتاب فى كل من اسبانيا وفرنسا بسبب اشتغال الناس بالشئون السياسية العملية ، أما فى المانيا وهولندا حيث سادت الحرية السياسية والدينية فقد استمر العلماء فى دراسة نظريات هوبز وجروتيوس ، وتسربت الافكار الانجليزية السياسية الى قارة أوربا ، واشتغل الكتاب بعلاقة الافراد بالحكام وبعلاقة الدول بعضهم ببعض

٢ ـ النظريات السياسية فى هولندا :

كانت هولندا فى القرن السابع عشر متمتعة بالرخاء المادى ، وكانت جمهورية ارستقراطية تشابه فى نظمها وأساليبها الحكومية انجلترا اكثر من مشابهتها أى مملكة أوربية أخرى ، ومالت حكومتها الى النظام الملكى بسبب خوفها من فرنسا ومطامع اسرة اورنج التى ملكت زمام الامر فيها وأخذ كاتب برتغالى اسرائيلى كان يستوطنها يسمى بندكت سبنوزا (Benedict Spinoza) (١٦٣٢ - ١٦٧٧) ينشر مبادىء جروتيوس عن السلطة العليا ، ونظريات هوبز الخلقية والسياسية ، وايد الحرية الدينية بكل ما أوتى من قوة بيان بسبب الاضطهادات الدينية التى وقعت عليه ، واعتنق نظرية السلطة العليا فى مباحثته الفلسفية وقال إن الدولة تملكها على انها وحدة سياسية ، وليس الحاكم كما قال غيره من الكتاب ، وقبل

نظرية العقد الاجتماعى واتخذها اساسا للحرية ولتكوين حكومة ديمقراطية معتدلة ، وكما تأثر جروتيوس باعتداء اسبانيا على النرلند فى النصف الاول من القرن السابع عشر ، تأثر سبنه زا باعتداء فرنسا على هولندا فى النصف الاخير منه

اختلف سبنوزا مع هوبز فى بعض نقط جوهرية ، ولكنه اتفق معه فى كثير من المبادىء والآراء الفلسفية ، وقال إن المصلحة الذاتية هى المحور الذى تدور عليه جهود الانسان ، وإن الدفاع عن النفس هو أول حق طبيعى يملكه الفرد ، وكان معجبا بمكيافلى إعجابا شديدا ، واعتنق كثيرا من مبادئه إذ كانت الصعوبات التى اعترضت هولندا إذ ذاك تشابه تلك التى اعترضت مدن ايطاليا وجمهورياتها فى القرن الخامس عشر ، وشابهت نظمها نظم فلورانسة والبندقية ، وقال إن المبادىء التى تتفق مع مبادىء الفرد لا تتفق فى معظم الحالات مع مبادىء الدولة ، وعلى الدولة أن ترعى مصالح افرادها وألا تتقيد بالمعاهدات اذا تعارضت مع هذه المصالح ، وقال إن الحرب ضرورية بين الدول إلا إذا وجدت دولة أقوى من الجميع تستطيع أن تسيطر عليها ، ونادى بالمبدأ التعاهدى بين الدول وقال إنه وسيلة لتخفيف وطأة الحروب والعمل على تقليلها ، ثم نظر الى الدولة بأنها ضرر لا بد منه ، وقال إنها تكونت لا بسبب الخوف بين الافراد بل بسبب المنافع الذاتية التى دفعتهم الى تكوينها ، فاجتمعوا وتعاقدوا اختياريا ونزلوا عن حقوقهم الفردية الطبيعية الى سلطة حاكمة اتبعت الحق الطبيعى العام للجماعة السياسية ، ولم يدخل فى تفصيلات العقد ولا فى صفته القانونية ، ولا فى طبيعة السلطة العليا فى الدولة كما فعل هوبز ، وميز بين الدولة من حيث أنها مالكة للسلطة العليا وشخص الحاكم ، وقال إن السلطة العليا تعتمد على الارادة العامة أو على الاقل إرادة

الاكثرية ، وقد استخدم روسو هذه النظرية عندما كتب فى نظرية الارادة العامة بعد ذلك وفصل بين الحكومة والدولة فصلا واضحا ، ومال الى الحكومة الجمهورية الارستقراطية عند ما كان يبحث فى أنواع الحكومات، وكان لا يعطف على الحرية الديمقراطية ، ونادى باستحالة وجود الملكية المستبدة من الوجهة العملية ، وكان يسعى لتقرير الحرية الفردية على عكس هوبز الذى كان يسعى لتقرير الملكية المطلقة ، وقال إن غرض الدولة الأساسى هو العمل على تقرير هذه الحرية الفردية ، وقال إن سلطة الدولة مقيدة بالحقوق الطبيعية التى يملكها الأفراد ، وإن كفاية الحاكم كانت فى نظره القدرة على حفظ النظام وإذا لم يستطع زالت عنه صفة الحكم ، واكد حرية الفكر والتعبير لأنها ضرورية لكرامة الفرد ، وضرورية لخير الدولة ، ويرى من ذلك أنه كان متقدما فى آرائه من هذه الوجهة عن هوبز الذى قال إن الافراد يملكون حقوقا طبيعية منفصلة عن الدولة ، أما هو فقال إن الافراد يملكون الحقوق التى تمنحهم إياها الدولة

ظلت مؤلفات سبنوزا مجهولة فى أوربا نحو قرن من الزمن بسبب الشكوك والريب التى حامت حول معتقداته الدينية ، ولكن لما جاء لوك أحيا مبادئه وتأثر وهو يعالج نظريته فى الحرية الفردية بنظرياته ، واعتنق روسو كثيرا من مبادئه ونشرها فى إثناء الحركات الثورية التى قامت فى أوربا بعد ذلك .

٣ — النظريات السياسية فى المانيا:

اشتغلت الافكار فى المانيا بعد حركة الاصلاح الدينى بالمجادلات الدينية العقيمة وبحوادث حرب الثلاثين عاما ، ولم تتقدم النظريات

السياسية بسبب ذلك واضمحلت الروح القومية لانقسام هذه البلاد الى أمارات مستقلة، واستمد الالمان كثيرا من عادات فرنسا ونظمها مهملين عاداتهم القومية ولغتهم وأنظمتهم، وظلت الأمور سائرة على هذه المنوال حتى ظهر كاتب بينهم يسمى صمويل بفندورف (Samuel Pufendorf) (١٦٣٢ — ١٦٩٤) فأبتدأ به عصر العرفان الحديث فى المانيا، وقد أراد هذا الكاتب أن يوفق بين آراء هوبز فى السلطة العليا المطلقة وبين آراء جروتيوس فى السلطة العليا المقيدة، وكانت طريقته منطقية تجنب فيها اشارات جروتيوس إلى النظم اليه نانية والرومانية، وإشارات هوبز الى الكتاب المقدس والآيات الانجيلية، وهاجم المبادىء والنظريات الدينية التى نشرها رجال الدين فى عصره يؤيدون بها نظرية الملكية المقدسة. واتخذ القانون الطبيعى أساسا لمذهبه السياسى وفلسفته السياسية. وعرف هذا القانون بأنه املاء العقل فيما يختص بالخطأ والصواب، ولكنه مال الى مذهب هوبز المادى وقال إن المصلحة الذاتية هى أساس السلوك الشخصى

حلل بفندورف الحالة الطبيعية وقال عنها إنها حالة تاريخية ومنطقية لوجود البشر، وإن غرائز الناس الاجتماعية هى التى دفعتهم الى الاجتماع مقيدين بأوامر القانون الطبيعى لا بالاوامر الانسانية. وعاش الناس فى الحالة الطبيعية عيشة شقاء وتعس مدفوعين بحب الذات. يتغلب القوى على الضعيف بدافع الشهوة الذاتية لا بدافع العقل والحكمة. ولكنه خالف هوبز ولم يقل عنها إنها كانت حالة كفاح مستمر. اتفق معه بأن العدل والحق كانا غائبين بسبب جهل الأكثرية. فاجتمع الناس بمقتضى عقد اختيارى وكونوا الجماعة البشرية ليتغلبوا على النقائص الطبيعية

التى وجدت بين الافراد متفرقين وقال إن العقد الاجتماعى الذى وصفه هوبز والعقد الحكومى الذى وصفه الكتاب المضادون للملكية المستبدة ضروريان فكانت الخطوة الاولى ان اتفق الافراد فيما بينهم على أن يكونوا الدولة ، وقرروا باغلبية نوع الحكومة التى تسيطر عليهم ، وكانت الخطوة الثانية أن تعاقد الطرفان وهما الجماعة البشرية على أنها وحدة معتبرة طرفا أول ، وهيئة الحكام التى انتخبت معتبرة طرفا ثانيا ، تعهد الطرف الاول على اطاعة الطرف الثانى ، وتعهد الثانى بتنفيذ سلطته وتوجيهها الى الصالح العام وخير الجميع ، وعلى ذلك تكونت السلطة العليا مقيدة ولكنها سيدة لا تخضع الى سلطة بشرية أعلى منها أو الى قانون بشرى ، وانما تعهدت بالقانون الطبيعى بالدين وبالعادات والتقاليد القومية وبالغرض الذى من من أجله تأسست ، ويجب على الدول مثل الافراد أن تخضع لقانون العقل كما يفسره الاذكياء النابهون ، ونظر الى الملك المنتخب أو المقيد بانه أفضل الحكام وقال إن اشتراك البرلمان فى التشريع لا يعد تقليلا فى السلطة الممنوحة للملك بل هو مساعد لها

وعرف قانون الامم بانه جزء من القانون الطبيعى بحث فى علاقة الدول بعضها ببعض ، واشتقت قواعده من ميل البشر الى ترقية الصالح العام ، وانكر وجود قانون ايجابى أو قانون اختيارى بين الامم سنت قواعده وأصوله بالاتفاق العام ، ومن هذه الوجهة يتفق مع هوبز ويختلف مع جروتيوس وكان بفندورف أول أستاذ فى جامعة أسس استاذية لدرس قانون الطبيعة وقانون الأمم ، وقد انتشرت مبادئه انتشارا كثيرا بسبب اعتدال آرائه وتوفيقه بين الملكية المستبدة التى تعمل للمصلحة العامة ، وبين الحرية الفردية التى قبلت مبدأ السلطة العليا بشرط ألا يكون لها الرقابة المطلقة على

أرواح اعضاء الدولة وأعمالهم . وقد ظلت نظرياته معدلة تعديلا خفيفا بوساطة اتباعه أساس الفلسفة السياسية فى المانيا حتى جاء كانت

٤ ـ النظريات السياسية فى فرنسا :

أهمل الكتاب السياسيون فى أثناء حكم لويس الثالث عشر (١٦١٠ — ١٦٤٣) نظرية بودان القائلة بوجود قوانين أساسية فى الدولة على الملك إطاعتها ، ونشروا المبدأ القائل بان الملك غير مقيد إلا بالقوانين التى يمليها ضميره عليه ، ولما حكم لويس الرابع عشر (١٦٤٣ — ١٧١٥) نادى الكتاب بشرعية الملكية المطلقة ، وقالوا عنها إنها أفضل أنواع الحكم . وعظموا الملك وقالوا إنه خليفة الله فى الارض ، ويحكم مفوضا من قبله ، وطلبوا من الرعية الطاعة التامة له ، واكدوا استقلال الكنيسة الفرنسية وإنفصالها عن الرقابة البابوية ، وكانت فرنسا فى عهده أقوى ممالك أوربا قاطبة ، واتبع ملوكها سياسة التوسع فى الخارج والحكم المطلق فى الداخل ، وقد حاول فريق من النبلاء تقييد سلطة الملك فى بدء حكمه ، وانتقده فريق آخر فى نهاية حكمه عند ما ظهرت العواقب السيئة من الوجهة الاقتصادية وكانت نتيجة السياسة الحربية التى اتبعها ، وإقترح المرشال فوبان (Marshall Vauban) تعديل الضرائب لمصلحة الشعب فى سنة ١٧٠٧ ، واعتبر العمل الزراعى أساس الثروة ، وطالب بتوحيد الضرائب ، وناقش كاتب آخر السلطة الملكية وهو يبحث فى المالية العامة ، وطلب المساواة فى فرض الضرائب ، ولكن ظلت الافكار السياسية خاضعة بصفة عامة للادارة الملكية ، ونجح الكردينال رشليو وزير لويس

الثالث عشر فى تثبيت مبدأ الملكية المطلقة فى فرنسا ، وقال إنها أفضل أنواع الحكومة لخير الدولة وصالحها العام ، وفى عصر لويس الرابع عشر نشر الاسقف جاك بوسيه (Bishop Gacques Bossuet) (١٦٢٧-١٧٠٤) وكان خطيبا بليغا ومعلما لأبن الملك المبدأ القائل بالملكية المقدسة وبنظرية التفويض الالهى ، وقد كتب رسالة سياسية ليتعلم منها ولى العهد فكرة سامية عن مركزه ومقامه وعن التبعات التى ستلقى على عاتقه بعد إعتلائه العرش ، وقد تأثر هذا الكاتب بآراء هوبز وأيد أقواله بالآيات الانجيلية ، ونادى بشرعية الحكومة لتنظم ميول الانسان وتكبح جماح الشهوات الفاسدة عند الافراد ، وقال إن الملكية الوراثية هى أفضل أنواع الحكومة واقدمها من الوجهة التاريخية ، وقال إنها مقدسة ، ومحرم على الفرد أن يهاجم شخص الملك ويجب إعتبار الملوك بأنهم مقدسون ، وطلب من الملك أن يرعى شعبه كما يرعى الوالد أولاده ، وقال عنه إنه مطلق فى تصرفاته غير مسئول ، وطلب من الرعية إطاعته إطاعة تامة ، ولكنه قال إنه مقيد باوامر العقل وممثل لله ، فعليه أن يحافظ على مركزه ومقامه ويحافظ على الدين ويتبع العدل ، ووصفه بأنه شخصية عامة مقدسة ، فأضاف صفة التقديس الى الصفات التى اتصفت بها السلطة العليا قبل ذلك .

الباب الثانى عشر

النظريات السياسية

فى النصف الاول من القرن الثامن عشر

١ـ الاحوال العامة فى نصف القرن الثامن عشر الاول:

لم تظهر مؤلفات ذات قيمة عظيمة فى النظريات السياسية فى الفترة التى وقعت بين لوك الانجليزى و منتسكيو الفرنسى ، وكل الذى حدث فى أثناء هذا العصر ان تقدم القانون الدولى تقدما قليلا ، وابتدأ الكتاب فى انجلترا ينتقدون نظرية العقد الاجتماعى وينقضون أصولها وقواعدها ، وكان العصر عصر ركود فكرى من وجهة الفلسفة السياسية اذا قارناه بالعصر الذى سبقه فى انجلترا ، وبالعصر الذى تلاه فى فرنسا وامريكا ، واشتغل الناس بالحروب الوراثية التى أثارها لويس الرابع عشر فى اوربا ، واشتركت فيها دول اوربا الرئيسية ، وتنافست انجلترا وفرنسا فى ميدان الاستعمار فى امريكا والهند ، وتنازعتا سيادة البحار والسيادة السياسية فى اوربا ، وتنافست بروسيا والنمسا وحاول كل منهما السيادة على المانيا ، وكثرت المحالفات والمعاهدات بين الدول العظمى جريا وراء المنافع ، وبين الدول الصغرى لتحافظ على استقلالها ، وتحفظ التوازن الدولى بين ممالك اوربا وإماراتها ، وقامت الحروب لتحقيق مطامع الأسر الحاكمة المستبدة ، امثال اسرة هبسبرج واسرة البربون واسرة هوهنزلرن تلك

الأسر التى اعتبرت ممالكها ضياعا شخصية ، واهملت مصالح الشعوب ، ونظر الملوك الى التجارة والصناعة وجعلوها مصدر ايراد للحكام ، وتقيدت التجارة الخارجية والتجارة فى المستعمرات بمختلف القيود التى رأتها الحكومات موصلة الى المكاسب المادية ، وظلت نظرية الملكية المقدسة مقررة بين الكتاب فى اوربا ، وبقيت مبادىء لوك وآرائه قليلة الأثر فيها ، وقصر الكتاب همهم فى بحث العلاقات بين الدول بعضهم ببعض ومع ذلك وضع الكتاب فى فرنسا اسس الآراء الثورية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر

تقدمت الروح الحرة فى فرنسا بعد موت لويس الرابع عشر فى سنة ١٧١٥ ، وكان الفرنسيون فى عصره لا يعرفون من الفلسفة الانجليزية السياسية الا فلسفة هوبز التى أيدت الملكية المطلقة ، ولكن بعد موته كثر اختلاط الفرنسيين بالأنجليز وتعلموا اللغة الانجليزية وترجموا المؤلفات والرسائل الانجليزية السياسية ، وتأثر فولتير ومنتسكيو وميرابو وغيرهم من فلاسفة فرنسا بآراء الانجليز ونظرياتهم ونظمهم السياسية ، وانتشرت آراء لوك وهيوم انتشارا كبيرا بين طبقات المفكرين الفرنسيين ، ودرس هؤلاء المفكرون دستور انجلترا واسباب الثورة التى قامت فيها ونتائجها ، وكونوا أساسا فلسفيا للثورة الكبرى فى كتابة روسو ، وكان الكتاب الفرنسيون يحملون على الكنيسة ونظامها فى النصف الاول من القرن الثامن عشر ولكنهم وجهوا حملاتهم فى النصف الثانى منه الى الدولة ونظمها السياسية

ثبتت الحكومة البرلمانية الحزبية فى انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ ، وتقرر مبدأ قيام وزارة مسئولة تشرف على أمور التنفيذ فى البلاد ، وكان

الحزبان المحافظون والاحرار قد إتفقا لمنع جيمس الثانى من العودة الى الحكم، ولكنهما إختلفا بعد أن تولى وليم ومارى الامر فى إنجلترا، وكان مبدأ المحافظين العمل على إرجاع آل إستيوارت الى الحكم، وأيد الاحرار مبدأ الانقلاب الذى حدث وناصروا أسرة هانوفر بعد ذلك ونجحوا فى إقامتها فى الحكم بعد موت الملكة آن عام ١٧١٤، وظلوا حزب الغالبية فى البلاد حتى منتصف القرن الثامن عشر، وعدل المحافظون اراءهم فى نظرية التفويض الالهى وتركوا المطالبة بعودة آل إستيوارت الى العرش، وعاضد الاحرار الملكية المقيدة والحكومة المركزية القومية، ودارت المعركة بين الحزبين على كراسى الحكم لا بسبب الاختلاف فى المبادىء إذ أيد الحزبان النظام الدستورى، وقصر الكتاب بحثهم فى تحليل طبيعة هذا الحكم وفى طريقة تنفيذه على أفضل وجه، واستقرت فى هذه المدة العلاقة بين الكنيسة والدولة وعرف كل منهما حدود عمله ودائرة إختصاصه

كان القرن الثامن عشر عصر احياء القانون الطبيعى، وقلت فيه الروح التاريخية ولم يحفل الكتاب إلا قليلا بحوادث الماضى وعبره، وارادوا التخلص من العادات والنظم القديمة ومدحوا قوانين الفطرة، وفضلوها على القوانين الكثيرة المعقدة التى سنتها الدول بعد أن تأسست والتى كان الناس يئنون من جراء تطبيقها، ونشدوا الحرية الفردية وطلبوا تقييد التدخل الحكومى الى أقصى حد ممكن، وقالوا إن الحكومة التى لاتحترم قواعد القانون الطبيعى مستبدة، ونشروا المبدأ القائل بالمساواة بين الناس وبالحقوق الطبيعية، وقد تأثر الناس بهذه الآراء ونظروا الى النظم القائمة بعين السخط والازدراء، وابتدءوا يبحثون فى الاصول التى يجب على

الحكومة اتباعها حتى تتفق مع القانون الطبيعى ، وفى نهاية هذا القرن هب الناس فى فرنسا ثائرين ليطبقوا بانفسهم المبادئ الطبيعية .

٢ — النظريات السياسية فى المانيا :

كانت حكومة امارات المانيا ودولها فى ابتداء القرن الثامن عشر حكومة مطلقة مستبدة ، وكانت الحياة العلمية فيها متأخرة وغامضة ، وكان تأثير رجال الدين فيها لايزال شديدا ، وقد اشتهر فيها كاتبان فى هذه الفترة وهما كرستيان توماسيوس (Christian Tomasius) (١٦٥٥—١٧٢٨) وكرستيان ولف (Christian wolff) (١٦٧٩ — ١٧٥٤) وفصل أولهما بين علمى القانون والأخلاق ، وميز بين القانون الطبيعى والايجابى وبين الحقوق الطبيعية التى ورثها الأنسان بالغريزة والحقوق التى اكتسبها من القوانين البشرية ، وقال إن الحرية والمواهب الطبيعية والحق فى الحياة وفى التفكير هى الحقوق الطبيعية ، اما الحقوق المكتسبة فهى حق الملكية وحق الاشتراك فى السلطة

اما ولف وكان استاذا فى جامعة هول فقد اشتهر شهرة عظيمة وكان محبوبا فى فرنسا لدرجة كبيرة ، واكب الناس على دراسة آرائه وقراءة مؤلفاته ، واتخذ نظريات جروتيوس وبفندورف أساسا لبحثه ، وكتب فى القانون الطبيعى وفى قانون الامم وفى نظرية الدولة متشبها بطريقة لوك ، واستنبط القانون الطبيعى من طبيعة الأنسان الخلقية ، والحقوق الطبيعية من واجبات الانسان الخلقية الغريزية ، وقال إن الناس متساوون لأن حقوقهم وواجباتهم متساوية ، وليس لانسان سلطة على انسان آخر بالطبيعة ، وتكونت الدولة بتنازل الافراد بمحض رغبتهم عن بعض حقوقهم

الطبيعية للمصلحة العامة ، وكان غرض الدولة تحقيق الأمن العام وترقية مصالح الفرد

تناول الكاتبان بعد ذلك القانون الدولى وكتبا فيها كتابة قيمة ، وميز توماسيوس بين الواجبات الكاملة للدولة وواجباتها الناقصة ، أما ولف فقد كتب فيه كتابة نظرية ورياضية ، واشتهرت لأن مشترعا سويسريا يسمى دى فاتل (E. de Vattel) (١٧١٤ — ١٧٦٧) فسرها وقدمها لرجال الادب والسياسة فى أوربا ، وقد كتب هذا العالم القانونى فى العلاقات الدولية كتابة تعد فى المرتبة الثانية بعد كتابة جروتيوس ، واتبع طريقة بفندروف فى وضع قانون الامم على أساس قانون الطبيعة ، ولكنه أضاف اليه قانونا ايجابيا مبنيا على الرغبة والاتفاق العام ، وقد اشتهرت مؤلفاته فى اوربا وامريكا ، وكان كثير من رؤساء الجمهورية فى الولايات المتحدة يتمثلون بآرائه وينقلون عنها

كانت كتابة توماسيوس ولف ينقصها الابتكار ، ولكنهما شجعا حركة العرفان الانسانية فى المانيا بسبب استعمالهما اللغة الالمانية فى كتبهما ورسائلهما ، وقالا يجب ان تشتق النظريات والآراء من العقل والخبرة ، وظلت كتابات ولف لها الاثر الاكبر فى المانيا حتى منتصف القرن الثامن عشر عند ما ترجمت مؤلفات لوك وغيره من الانجليز الى اللغة الالمانية

ارتقى فردريك الكبير عرش بروسيا فى سنة ١٧٤٠ وايد الاحرار وناصرهم ، وتقدمت حركة العرفان فى أثناء النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وقد قبل مبدأ القانون الطبيعى قبل أن يتولى الامر فى بروسيا ، وكان معجبا بنظريات لوك ومبادئه وعطف على العلماء فى عصره ، واعاد ولف الى كرسى استاذيته بعد ان اجبره رجال الدين على الاستقالة من الجامعة ، وارسل دعوة الى فولتير ليأتى الى برلين ويقيم بها ، وهاجم مبدأ

الملكية المقدسة معتقدا بأن الملوك انما يحكمون باتفاق شعوبهم، واكد الواجبات التى على الحاكم ان يؤديها، ودحض النظرية القائلة بأن الملوك يملكون الدولة وشعبها كما يملك الفرد ضيعة خصوصية، وقال إن الملك هو خادم الدولة ولا يكون حكمه شرعيا إلا اذا عمل على ما فيه مصلحة لشعبه، ثم كتب رسالة فى سنة ١٧٣٩ انتقد فيها آراء مكيافلى الخاصة بالمصلحة الذاتية والطمع والاستبداد. ولما ارتقى العرش تأثر بمبادئ العدل والاخلاق. ولم يستعمل سلطته فى اغراضه الذاتية، ولكنه وهو يعمل على مصلحة بلاده تناسى المبادئ التى انتقدها وطبقها فى سياسته، وتأثر بالقانون الطبيعى تأثراً كبيراً ظهر فى القوانين التى سنها وشرعها، وقد قال إن خير الدولة وخصوصا شعبها هو غاية كل اجتماع مدنى والغرض العام من كل القوانين، ويجب ألا تقيد القوانين واللوائح الحربية والحقوق الطبيعية إلا بالقدر الذى لايتعارض مع هذه الغاية وهذا الغرض، ويعتبر يوسف الثانى امبراطور النمسا من تلاميذ فردريك واتباعه السياسيين، وقد درس أصول القانون الطبيعى وقواعده واراد تطبيقها على الاحوال السائدة فى مملكته، وكان يريد الاصلاح ولكنه اخفق فى مهمته بسبب اهماله النمو التاريخى وبسبب المعارضة القوية التى قوبل بها من جانب من أراد خيرهم

٣ ـ النظريات السياسية فى ايطاليا:

أسس مشرع ايطاليا يسمى جيامبتستا فيكو (Giambattista Vico) (١٦٦٨ - ١٧٤٤) الطريقة التاريخية المبنية على علم النفس فى الفلسفة السياسية، وقد تأثر كثيرا بنظريات بيكون وجروتيوس وكان يشير كثيرا الى مكيافلى وبودان، وتعتبر نظريته معارضة لنظرية القانون الطبيعى التى كانت سائدة إذ ذاك، ولم يتفق مع غيره من الفلاسفة فى وجود قانون

يطابق العقل الكامل صالحا فى كل زمان ومكان ، وقال إن النظم والافكار السياسية تتأثر وتتقلب على حسب الوسط واخلاق الشعب القومية ، وإذن تتغير الحكومات والقوانين على حسب حالة العرفان العام وحاجات الشعوب فى وقت من الاوقات ، وقد تأثر منتسكيو فى كتاباته الاخيرة كثيرا بهذه الآراء

إستمد فيكو كثيرا من آرائه من دراسة التاريخ الرومانى ، ثم كتب نظريته فى قيام الحكومة واختفائها ، وقال إن الحكومة الاولى كانت الحكومة الربانية التى استندت فيها السلطة على ارادة الله وأظهرتها للخلق بواسطة المعجزات ، وأتت الحكومة الارستقراطية بعد ذلك وهى التى تكونت من رؤساء الاسر وكانت السلطة العليا فى أيديهم ، ثم جاءت الحكومة الديمقراطية بعد ذلك وهى التى يشترك فيها جميع أفراد الشعب ، وهى إما أن تكون جمهورية أو ملكية ، ويكون الملك فى الثانية نائبا عن الشعب فى ادارة الاحكام والسيطرة على الشئون ، وقال إن النوع المشترك من الحكومة وجد فى حالة الانتقال من نوع الى آخر من الانواع التى ذكرها ، وقد اعتقد فيكو أن هذا التتابع فى أشكال الحكومة مطابق للطبيعة البشرية وللمبادىء العامة للفلسفة ، ولم يشتهر هذا الكاتب فى عصره شهرة عالمية بل كان معروفا عند جماعة المشترعين فى نابولى وظلت مبادئه غامضة بجانب مبادىء كانت ونظرياته زمنا طويلا

٤ — النظريات السياسية فى انجلترا :

هدأت الاحوال فى انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ وتقرر المبدأ القائل بأن الامة مصدر السلطات ، ورغب الرجل العادى أن يترك حرا

يجرى وراء منفعته الخصوصية ، ومر قرن على البلاد بعد ذلك استطاعت فى أثنائه أن تزيد فى ثروتها العامة ، وتنمى تجارتها وزراعتها ، وتأسست المدن فمهدت الطريق أمام الانقلاب الصناعى ، وانسحب رجال الدين من الاشتغال بالأمور السياسية وقنعوا بحياتهم الدينية الهادئة ، واشتغل رجال السياسة بالمسائل الحزبية والعمل على تطهيرها من مساوئها ، واتخذت النظريات السياسية صبغة علمية أدبية ، وكانت تظهر فى شكل مقالات ، وتعتبر مقالة بوب عن الانسان (Pope's Essay on Man) أنموذجا لكتابة هذا العصر السياسية ، وقد اشتهر كاتبان من كتاب ذلك العصر وهما الفيكونت بولنجبروك (Viscount Bolingbroke) (١٦٧٨-١٧٥١) ودافيد هيوم (David Hume) (١٧١١ -١٧٧٦) وقد كان أولهما موظفا كبيرا فى عصر الملكة آن وخلفه ولبول عند ما اعتلت أسرة هانوفر العرش الانجليزى ، وأراد أن يقلب خلفه وينزع منه السلطة بتدبير مؤامرة مكونة من المحافظين والمنشقين من حزب الاحرار ، وهو أول من أسس جريدة تنطق رسميا بأراء حزب سياسى فى انجلترا ، وطلب حرية الصحافة حتى يتمكن من محاربة ولبول متحاشيا العقاب ، وكان يؤيد وهو فى الوظيفة مبدأ الحزبية ، ولكنه انتقد النظام الحزبى بعد أن خرج من الوظيفة ، وقال إن الاحزاب تسعى وراء السلطة وتهمل المصلحة العامة ، وكانت آراؤه متناقضة يعوزها الاخلاص ، ومدح النوع المختلط من الحكومة التى تتوازن فيه القوات الحكومية ، ووضع السلطة العليا فى الشعب كما قال غيره ، وقال إن العلاقة بين الحاكم والمحكومين تستند على تعاقد ، وأيد سياسة خارجية قوية. وطلب إتساع دائرة الحرية التجارية فى المستعمرات ، واعتقد أن واجب انجلترا أن تشجع التنافس بين النمسا وفرنسا حتى تتعارض

مصلحتهما فتقوم الحرب بينهما ، وأكد أهمية البحرية وقوتها لمصلحة البلاد ، وقد تأثر الملك جورج الثالث كما تأثر شاتام ودزرائيلى بنظريته القائلة بوجود حزب قوى على رأسه ملك وطنى يقف المنازعات الحزبية ويقضى على النضال الداخلى

أما هيوم فقد كانت فلسفته انتقادية وقوية ، إذ رفض رأى رجال الدين فى الدولة ، كما أنه رفض نظرية العقد الاجتماعى ، واستمد كثيرا من آراء لوك ونظريته ، ومن آراء الكتاب الاسكتلنديين الذين ربطوا الاخلاق والسياسة والاقتصاد برباط واحد ، وعارض استعمال التاريخ فى التدليل على نظريتى العقد الاجتماعى والتفويض الالهى ، وقال إن الفضيلة لا يمكن فصلها عن القانون الايجابى ، وعارض الكتاب البشريين ونظريتهم فى القانون الطبيعى ، واعتقد أن التاريخ وعلم النفس قادران على امدادنا بالمعلومات اللازمة للفلسفة السياسية ، وهاجم نظرية العقد الاجتماعى من مظهرها التاريخى والمنطقى ، فقال إن فكرة التعاقد الاختيارى فوق إدراك الرجل الفطرى ، ولم يثبت لنا التاريخ وجود عقد أصلى ، وان الخلف مرتبط بتعاقد السلف وإن السلطة مبينة على الاتفاق العام فكرتان مستحيلتان من الوجهة العملية والتاريخية وقال إن الدول انما تأسست بالغلبة والقهر ، وان الناس خضعوا لحكامهم بالطبيعة وحكم العادة ، فقد ولدوا فى الدولة ولم يلتفتوا الى أصل تكوينها أو سبب تأليفها ، وقال إن الثورات يقوم بتدبيرها نفر قليل ولا يبحث الكثير فى شرعيتها أو فى اسبابها المعقولة ، وعلاوة على ذلك فان المبدأ القائل باتفاق الناس بمحض رغبتهم على اطاعة الحكام معناه أنهم يستطيعون الانسحاب من الدولة وهذا يخالف الواقع ، وبعد أن ابان ان التاريخ والواقع

يكذبان نظرية التعاقد الأختيارى تناول الأساس الفلسفى للنظرية. فقال إن الدولة وجدت بسبب منفعتها الظاهرة، وإن الاعتقادات والآراء هى التى تقرر اعمال الأنسان لا العقل، وإن الناس لاتقبل المبادىء والنظريات الا اذا صادفت هوى فى نفوسهم من وجهة مصالحهم الذاتية، واتفق مع هوبز فى اعتبار الناس محبين لذواتهم، وقال إن القوانين والحكام ضروريان لمنع الاعتداء والظلم من جانب القوى على الضعيف، وعلى ذلك فان قيام الدولة ضرورى وعلى الافراد اطاعتها لا لأنهم وعدوا باطاعتها بل لأن الجماعة البشرية لاتوجد بغير ذلك

عارض هيوم مبدأ الحكومة الشعبية، ولكنه ضمن كتاباته كثيرا من الملاحظات الدقيقة الخاصة بالشئون السياسية التى شغلت بال المفكرين فى عصره،فاعترف بان السلطة الحاكمة تتأثر بتوزيع الثروة،واستشهد على ذلك بتقدم الديمقراطية فى انجلترا وميلها الى جعل مجلس العموم مركز السلطة الحقيقية فى البلاد، ورأى ضرورة وجود الاحزاب وضرورة حرية الصحافة فى حكومة شعبية ولقد كانت آراؤه الأقتصادية سابقة لأوانها، وعارض القيود التجارية ومذهب التجاريين القائل باستيراد الذهب وعدم تصديره، ونشد حرية المواصلات والمبادلة، وانكر تعارض الزراعة والصناعة، واعتقد بان الأجور العالية لها قيمتها الأقتصادية، ونادى بالمبدأ السياسى الذى وصفه بعض الكتاب الانجليز لدولتهم وهو انها توقع بين الدول حتى تحتفظ بسلامتها

تقدمت الآراء الديمقراطية فى انجلترا فى الفترة التى وقعت بين موت هيوم وظهور برك، وابتدأ الناخبون يراقبون ممثليهم فى البرلمان، وقد نجح هيوم فى القضاء على الأثر الذى احدثه لوك فى انجلترا بنظريته فى العقد الاجتماعى والقانون الطبيعى،ولكن ظلت ممالك قارة اوربا متأثرة بهذه المبادىء

وظهر هذا الأثر فى نظمها الحكومية ، وظهر بطل نظرية العقد الاجتماعى وهو جان جاك روسو وتأثر بالآراء الانجليزية ودون فلسفته فى فرنسا ، أما فى أمريكا فكانت نظريات لوك وآراؤه محبوبة ، وطبقت اقواله فى سيادة السلطة التشريعية وفى شرعية الثورات على المسائل السياسية فى عصره ، واتخذت فكرة الحقوق الطبيعية فى انجلترا شكل الفردية على الأساس المادى ومهدت الطريق أمام كتابة بنتام ومل وآدم سميث .

obeikandl.com

الباب الثالث عشر

البارون دى منتسكيو ، وجان جاك روسو

١ — الأحوال فى فرنسا بعد لويس الرابع عشر :

كانت فرنسا فى اثناء القرن الثامن عشر اقطاعية فى نظامها الاجتماعى ، واتوقراطية فى نظامها الحكومى ، فقد بلغ عدد سكانها نحو الخمسة والعشرين مليونا من الانفس ، فيهم نحو ربع مليون من النبلاء ورجال الدين وكان هؤلاء معافين من الضرائب ويستوعبون معظم أموال الخزينة فى المعاشات والمرتبات ، ووجدت طبقة وسطى بين النبلاء والفلاحين ، وهذه الطبقة كان سكان المدن عمادها ، وكانوا أغنياء ولكنهم محرومون من الامتيازات الاجتماعية والسياسية ، وكانت الحكومة مركزية ومستبدة ، وكانت الحرية الفردية واقعة تحت رحمة الملك وأعوانه ، ولم يوجد مجلس نيابى يكبح جماح السلطة الملكية ، وكانت السلطة القضائية تحت مراقبة النبلاء والأشراف وسببت الحروب الطويلة التى عادت على فرنسا بالوبال وتبذير الملك وبلاطه خراب خزينة الدولة ، وأثقلت كاهلها بالديون الفادحة ، وكانت السلف تعقد بشروط مرهقة ، وكانت الضرائب ثقيلة وغير موزعة توزيعا عادلا ، وعاقت الرسوم الجمركية الداخلية تقدم التجارة ، وكانت الضرائب تباع الى موظفين ارهقوا العباد وظلموا السكان ، وانحطت قيمة الأراضى الزراعية ، واتبعت الحكومة سياسة التجارة المقيدة . التى نادى بها التجاريون ، وقد تأثر الكتاب بالاحوال التى احاطت بهم ، ففى منتصف القرن ظهرت كتابات

جماعة الطبيعيين فى السياسة والاقتصاد، ونادوا بتطبيق الحقوق الطبيعية فى عالم الأقتصاد، واتخذت هـذه الحقوق شكل (اتركه حرا فى العمل)، (Laissez Faire) ثم اكدوا أن الزراعة هى المصدر الاساسى للثروة، واقترحوا أساليب اقتصادية لتعديل الضرائب وتخفيف وطأتها، فوسعوا بذلك الهوة بين الشعب والحكومة

شعر الناس بعد موت لويس الرابع عشر بالسياسة المستبدة التى اتصفت بها الملكية الفرنسية، وهبوا يطلبون حرية الرأى والفكر وأدخل الكتاب الفرنسيون مبادىء لوك فى كتاباتهم، ودرسوا النظم الانجليزية وتعشقوها ونشروها بين طبقات الشعب، وكان من نتائج ذلك أن احتقر الناس الملكية والكنيسة، وكرهوا النظم القائمة، وتحركوا يعملون على تغييرها، وانتقدوا الامتيازات الاجتماعية، وبرهنوا على عدم صلاحيتها أو مشروعيتها، وقد اشتهر من هؤلاء الكتاب غير منتسكيو وروسو كتاب كثيرون أمثال سنت بيير (Saint Pierre) الذى أبان مساوئ النظام الحكومى فى فرنسا وانتقده إنتقادا شديدا، واقترح تكوين مجالس لتشرف على ادارات الحكومة المختلفة ومصالحها المتعددة، وقد كان لرسالته «مشروع السلام الدائم» التى كتبها فى سنة ١٧١٣ أثر كبير فى أوربا ودولها التجارية حتى انهم عقدوا الحلف المقدس، ومثل المركيزدارجنسون (Marquis d'argenson) الذى إقترح تقييد سلطة ملوك البربه نو تغييرها الى ملكية معتدلة متنورة تعمل على خير الجميع، ومثل فولتير (Voltaire) (١٦٩٤ - ١٧٧٨) وكان أقوى ناقد فى عصره، وقد قضى ثلاث سنوات فى انجلترا، واتصل باللورد بولنجبروك اتصالا وثيقا، ودرس مؤلفات بيكون ونيوتن ولوك، وبذل جهده فى نشر الآراء الانجليزية فى فرنسا، ثم هاجم بقلم بليغ وأسلوب رائع سلطة رجال

الدين والخرافات التى نشروها بين العامة ، وأخذ بعد ذلك يحارب الاستبداد والظلم ويجاهد فى سبيل الحرية الفكرية والدينية والسياسية وطلب حرية الصحافة وحرية الانتخاب وحرية البرلمانات ، ونشد الحقوق الطبيعية للطبقة الوسطى التى كانت تزداد ثروتها التجارية والصناعية ، وكان يفضل الملكية المتنورة التى تعمل للخير ، اذ كان لايعتقد فى كفاية الطبقات الدنيا على حكم نفسهم بنفسهم ، ولما رأى أن الملوك لايستطيعون ان يحكموا شعوبهم حكما صالحا نادى بالحكومة الجمهورية المعتدلة ، وقال إن الناس جميعا لهم الحق الطبيعى فى الحرية وفى الملكية وفى حماية القانون ، وعارض الضرائب الأقطاعية معارضة شديدة والقوانين الملكية الظالمة ، ولكنه لم يعمل على الثورة بل طلب الأصلاح عن طريق الحكام انفسهم .

هذا وقد ظهر فريق من العلماء (The Encyclopedists) اشتركوا فى تأليف دوائر المعارف وشجعوا حركة العرفان فى فرنسا،واشتهر منهم ديدارو (Didero) (١٧١٣ — ١٧٨٤) والمبرت (D'alembert) (١٧١٧ — ١٧٨٣) ، فقد كتبا مؤلفا بلغت اجزاؤه ثمانية وعشرين جزءا ، وجمعا فيه الحقائق العلمية والتاريخية ليأخذا منها فلسفة الحياة والكون ، وفى هذا الكتاب الجامع عرفت الحرية الطبيعية تعريفا يتفق مع ماقاله لوك بان الافراد لهم الحق فيما ملكت ايمانهم ، يتصرفون فيه وفى اشخاصهم كما يرون ، لايخضعون الا للقانون الطبيعى وحده ، وإن الناس جميعا متساوون طبيعيا ، وبعد ان كونوا الجماعة المدنية اصبح لهم الحق فى الحرية المدنية .

٢ — البارون دى منتسكيو (١٦٨٩ — ١٧٥٥)

كان منتسكيو (Baron de Mantesquieu) عالما كبيرا فى الادب والتاريخ ، وكان يعطف عطفا تاما على الحركة الفكرية فى عصره ، وفى

سنة ١٧٢١ كتب رسالة سماها «الخطابات الفارسية»، انتقد فيها النظم السياسية والدينية والاجتماعية التى سادت فى فرنسا اذ ذاك، وسافر بعد هذا التاريخ الى البلاد الاجنبية ليدرس نظمها وأحوالها، ومكث فى انجلترا سنتين بعد سياحات طويلة فى ممالك أوربا وأماراتها، وفى انجلترا اتصل برجال السياسة الممتازين وتأثر بالآراء الانجليزية فى الحرية، وأعجب بالنظام الحكومى فيها، وفى سنة ١٧٣٤ نشر رسالة حلل فيها تحليلا فلسفيا نهوض رومية وأسباب سقوطها، واشتق منتسكيو من التاريخ الرومانى والنظم الانجليزية فلسفته السياسية، وفى سنة ١٧٤٨ كتب أعظم رسائله السياسية وهى «روح القوانين»، ونشرها بين الجمهور، ولقد كانت طريقته وهو يبحث فى المسائل السياسية عملية مستمدة من التجارب والخبرة، لا تنقاد بالخيال ولا تتقيد بالآراء النظرية، وكان يعتقد كغيره من الكتاب أن القواعد الاساسية للعدالة والقانون موجودة فى الطبيعة، ولكنه قال إن هذه القواعد لا تستخرج من الطبيعة عن طريق الاستنباط العقلى بل من حقائق التاريخ ومن المشاهدات العملية للحياة السياسية، ولم يعترف بالعدالة النظرية، كما أنه لم يحاول أن يؤسس نظاما قانونيا كاملا، ولذلك يعده الكتاب عضوا سابقا من أعضاء الحزب التاريخى الذى ظهر فيما بعد، وليس من فريق القانون الطبيعى، وكانت طريقته طريقة ارسطوطاليس وبودان لا طريقة افلاطون ولوك

كان منتسكيو يريد الاصلاح، ولا يريد مناصرة النظم السائدة أو هدمها، ولذلك فانه بحث فى المسائل العملية للعدالة، وفى الكفاية الحكومية ولم يبحث فى المبادىء الخاصة بحقوق الوطنيين وامتيازات الملوك وما لهم من حقوق فى السلطة، ولا تشير كتاباته الى السلطة العليا وطبيعتها أو الى

حقوق الانسان والمساواة الطبيعية الا قليلا ، واراد المحافظة على الروح الفرنسية وابقاء الملكية ، وطلب فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى يضمن الحرية للافراد ، وكان غرضه من الكتابة أن يفسر طبيعة النظم السياسية وطريقة تطبيقها بصفة عامة فى جميع الدول لا فى فرنسا وحدها ، ولذلك فان أثره فى سير الثورة الفرنسية كان قليلا ، وقد اشتملت مؤلفاته جميع النظم للوجود الاجتماعى ، وبحثت فى العلاقات بين البيئة الطبيعية والخواص الجنسية ، والعادات الاجتماعية والدينية والاقتصادية ، وبين النظم الحكومية من جهة ، والحرية المدنية والسياسية من جهة أخرى ، وأراد أن يؤسس نظرية المقارنة للقانون والسياسة ، مبنية على دراسة النظم الفعلية فى الممالك والازمان المختلفة ، ونظرية المقارنة للتشريع تتفق مع حاجات الحكومات على اختلاف اشكالها ، وإن أهم جزء فى مؤلفه هو الجزء الذى بحث فى الحرية وفى فصل السلطات كضمان ضرورى لهذه الحرية

وسع منتسكيو دائرة الفكرة عن القانون ، حتى شملت العلاقة العامة بين السبب والمسبب ، مخالفا بذلك الفكرة التى قالت إن القانون موجود فى الطبيعة ويمكن استنباطه من املاء العقل ، والفكرة التى قالت إن القانون هو أوامر صاحب السلطان فى البلاد ، واعتقد أن هناك عدة عوامل وأصول تعمل باستمرار لتقرير طبيعة النظم والتشريع . وقال إن قانون الامم نشأ عن العلاقات بينها ، ونبع القانون السياسى فى اية دولة من العلاقات بين الحكومة والمحكومين ، وكان مصدر القانون المدنى من العلاقات بين الوطنيين بعضهم مع بعض ، وقال إن قانون الامم مشترك بين الجميع ، أما القوانين المدنية والسياسية فانها تختلف بأختلاف الدول ومتوقفة على أحوال كل ، وان النوع الطبيعى للحكومة والنظام الطبيعى للقانون هما اللذان يتفقان مع المؤثرات

المتعددة التى تقرر طبيعة الافراد والاحوال التى يعيشون فى كنفها ، وهذه المؤثرات المعقدة هى التى تكون روح القوانين ، وقد تناول منتسكيو وهو يحلل هذه المؤثرات علوم الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والتشريع والسياسية

حاول منتسكيو أن يكتشف الاصول والقواعد التى بنيت عليها انواع الحكومات والدول ، وقسم الحكومات الى استبدادية وهى التى يحكم فيها الفرد من غير قانون ، والى ملكية وهى التى يحكم فيها الفرد طبق القانون ، والى جمهورية وهى التى فيها يمتلك الشعب السلطة السياسية ، ويكون هذا النوع الاخير ديمقراطيا أو أرستقراطيا ، وقال إن كل نوع بنى على قاعدة خاصة به ، فقامت الاستبدادية على الرهبة ، وقامت الملكية على الشرف ، والارستقراطية على الاعتدال ، وقامت الديمقراطية على الفضائل السياسية أو الوطنية ، ثم بحث فى الاخطار التى وجدت فى كل نظام ، وفى النظم والقوانين التى تتفق مع كل نوع من الانواع التى ذكرها ، وقد فسر وهو يكتب فى ذلك كثيرا من الاصول والقواعد السياسية فى ضوء علاقاتها مع نظام خاص أو ظروف خاصة ، ولم يفضل نوعا من الحكومة على نوع آخر بل قال إن قيمته نسبية ، فاذا تغيرت الروح التى امتاز بها نوع على غيره فأن الثورة تكون نتيجة طبيعية ، وتصبح الديمقراطية مستحيلة اذا اختفت الفضائل السياسية وذهبت معها روح المساواة ، ولا تعيش روح الارستقراطية اذا حادت عن الاعتدال بين الطبقات ، وتموت الملكية اذا ضعفت روح الشرف بين الحكام ، وأن الحكومة الاستبدادية غير ثابتة بطبيعتها ، ولا تتبع الثورات نظاما معينا ، بل يتوقف نوع الحكومة الجديد فى كل دفعة على الاحوال السائدة ، ثم قال إن نوع الحكومة يتوقف بصفة خاصة على اتساع رقعة الدولة فأن كانت رقعتها واسعة كانت الحكومة الاستبدادية

طبيعية ، أما اذا كانت معتدلة فى الاتساع فأن حكومتها تكون ملكية ، وتصلح الحكومة الجمهورية فى الدولة المحدودة المساحة ، وقال إن مساحة فرنسا واسعة فلا تصلح لها الحكومة الجمهورية ، وإن كل تغيير فى حجم الدولة يصحبه تغيير فى شكل حكومتها ؛ وقال إن اتساع الرقعة يؤدى الى قيام نوع من الحكومة غير مرغوب فيه ، وعارض فكرة التوسع مخالفا مكيافلى فى ذلك ، وأيد مبدأ الحكومة التعاهدية فى الدولة لتتجنب الصعوبات التى تعترض الجمهوريات الصغيرة وقد تأثرت امريكا بأفكاره عند ما كانت تطبق فى بلادها النظام التعاهدى

عنى منتسكيو عناية شديدة بمسألة الحرية ، واستمد معظم آرائه فى هذا الموضوع من نظريات لوك ومبادئه ، ولكنه لم يعن كثيرا بالحقوق الطبيعية أو الفردية ، وميز بين الحرية السياسية والمدنية وقال إن الأولى ناشئة عن علاقة الفرد بالدولة ، وهى حرية الفرد فى العمل طبق القانون وفى ظل حمايته وهى تتعارض مع الاستبداد ، أما الحرية المدنية فقد نشأت عن علاقة الفرد بأخيه الفرد ، وتتعارض مع الرق ، وهى مرتبطة بالقانون الطبيعى ، وقد انتقد النظريات التى ناصرت نظام الرق ، واقترح اتفاقية دولية تحرم الاتجار بالرقيق ، ثم بذل جهده فى وضع نظام حكومى يكفل الحرية السياسية ، ويضمن الخضوع للقانون وعدم اعتداء الأفراد كل على أخيه ، وكانت الحرية ممكنة فى دولة على رأسها حكومة مقيدة ، ومضمونة اذا انفصلت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن بعض ، كما كانت الحال فى انجلترا ، وكان فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية فى نظره مهما ، وطلب من السلطة العناية بأمر القانون الجنائى والاجراءات الخاصة به ، حتى يمتنع الظلم ، وقد أثرت نظرية الفصل بين السلطات تأثيرا كبيرا فى فرنسا ، وطبقت فى دستور الدولة وولاياتها

وقد روعيت ايضا فى قانون الاعتراف بحقوق الانسان الذى اصدرته الجمعية الوطنية الثورية فى فرنسا

اتفق منتسكيو مع بودان فى اعتباره تأثير البيئة الطبيعية على النظم السياسية والاجتماعية ، واعتقد ان الحرية السياسية طبيعية فى الدولة ذات الجو البارد ، والرق طبيعى فى الدول ذوات الجو الحار ، وتشجع الأصقاع الجبلية الحرية ، والسهول الخصبة الاستبداد ، وان الوحدات السياسية الصغيرة تساعد على نمو الحرية ، ويميل سكان الجزر الى الديمقراطية اكثر من اخوانهم فى القارة ، ثم قال إن القانون يتأثر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، ويجب أن يطابق العادات والتقاليد ، ثم اخذ يبحث فى مسائل السكان واعانة الفقراء ، وفى مسائل النقود والتجارة بحثا علميا متمثلا بحوادث التاريخ وبالحوادث التى رآها فى عصره وقال كما قال هارنجتون ان توزيع السلطة يتوقف على توزيع الثروة ، وإن التجارة لاتتفق مع كرامة الملكية ومقامها ، وطلب من الحكومة ألا تتسامح مع شركات الاحتكار والجماعات التجارية ، واتفق مع الطبيعين فى فائدة المنافسة والمجهود الفردى

كان منتسكيو يعتقد فى المسيحية ، ولكنه ناقش العلاقة بين الكنيسة والدولة ، وبين الدين والسياسة ، بروح تشبه روح مكيافلى ، وقال إن الاسلام يشجع الحكومة المطلقة (كيف يتفق هذا مع قوله تعالى وامرهم شورى بينهم) ، والمسيحية تشجع المقيدة ، وإن الكاثوليكية تصلح للملكية والبروتستنتية تصلح للجمهورية ، وايد التسامح الدينى ، وقال إن تنظيم المسائل الخلقية والدينية خارج عن دائرة اختصاص الحكومة ، وقد اتبع الطريقة الاستقرائية التى اتبعها كل من ارسطوطاليس ومكيافلى وبودان

وعنى مثلهم بالمسائل السياسية العملية ، ووسع ميدان التاريخ ، وبحث فى التاريخ القديم للامم غير المتمدينة ، وكانت استنتاجاته غير دقيقة وغير صحيحة فى بعض الأحوال

٣ — جان جاك روسو (١٧١٢ — ١٧٧٨)

كان جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) الكاتب الذى وصف الاحوال فى فرنسا فى عصره وصف خبير ، وكان غرضه أن يرفع الظلم السياسى والاجتماعى الذى أنّ الفرنسيون من جوره اذ ذاك ، وقد طبق نظرية العقد الاجتماعى فى فرنسا فى الوقت الذى كان هيوم يعمل على هدمها فى انجلترا من طريق المنطق ، ولقد كان قويا فى آرائه ومحبوبا وبليغا ، أثر بكتاباته على الرغم من تناقضها وعدم دقتها تأثيرا كبيرا فى العصر الذى جاء بعد ظهورها ، وكان عالما بالتاريخ وحوادثه ، متفقها فى الفلسفة السياسية القديمة ، وكان معجبا بالجمهوريات الاغريقية والرومانية ، وبالدول الديمقراطية الصغيرة ، ولعله تأثر فى ذلك بنظم جنيف حيث قضى ايام طفولته ، وقد استمد كثيرا من آرائه ونظرياته من كتابات بفندورف ولوك ومنتسكيو ، وقد اتفقت نظريته فى السيادة الشعبية مع نظرية الشسيوس فيها فى كثير من النقط والوجوه ، وكان يكره المبادىء التى قال بها كل من هوبز وجروتيوس ، وكانت آراؤه تنم على حقيقة شخصيته ، فقد كان مغرورا حساس العواطف ، الشعور محبا للحرية المطلقة ، ولذلك فانه ثار على القيود الوضعية ، وقلل من شأن السلطة والمدنية ، وعظم قيمة الحرية العامة ، وكان لايعطف على الأصلاح المعتدل كما أوصى به فولتير والطبيعيون ، اوكما طلبه منتسكيو ، بل طلب الحرية للفلاحين وافراد

الطبقة الوسطى . واراد مساواتهم فى الحقوق مع غيرهم من الطبقات الاخرى الممتازة . وانتقد الرأى القائل بان التقدم متوقف على درجة العرفان ، ولم يعتقد فى مدنية صناعية مبنية على الفنون والعلوم الأنسانية ، وكانت آراؤه ترمى الى تحقيق الديمقراطية المباشرة والمساواة ، وطلب تعديلا اساسيا فى كل النظم الاجتماعية والسياسية ، ولذلك كانت الثورة الكبرى نتيجة منطقية لتلك الآراء .

وضع روسو نظريته السياسية على أساس دولة لم تتكون سياسيا ، وكانت على حالة فطرتها الأولى ، وكان الناس فيها متساوين وقانعين بما عندهم من الارزاق ، مدفوعين فى سلوكهم بعامل المصلحة الذاتية ، وبشعور الرحمة والشفقة ، وقال إن الشرور نشأت عن تقدم المدنية ، وسبب توزيع العمل بين الافراد ميزات بينهم ، وامتاز الغنى عن الفقير بالتملك ، وقضت هذه الحالة على السعادة الطبيعية التى تمتع بها بنو الانسان ، وأصبح تأسيس الجماعة المدنية ضروريا ، وكان روسو يميل اكثر من هوبز ولوك الى تصوير الحالة الطبيعية بأنها تاريخية وحقيقية ، وقد خالف جروتيوس وهوبز وبفندروف وقلل من شأن العقل البشرى ، وقال إنه نتيجة للحياة الصناعية التى عاش فى وسطها الانسان بعد تكوين الجماعة السياسية ، وكانت هذه النتيجة سيئة على بنى الانسان ، وطلب الرجوع الى الحالة الطبيعية ، اذ كان الفرد غير متمدين ولكنه كان شريفا ونبيلا ، وقال إن الدولة ضرر نشأت عن عدم المساواة بين الافراد

تناول بعد ذلك كيفية تأسيس الدولة ونشر رأيه فى هذا الموضوع فى مقال سياسى خطير أسماه « العقد الاجتماعى » وأودعه من الافكار والآراء ما أثار الحمية فى قلوب القارئين . ومهد السبيل لاعظم ثورة فى تاريخ

الفرنسيين ، وقرر فيه أن الحكومة تكونت بمقتضى عقد اجتماعى ، لأن السلطة لا تكون شرعية ولاتتوفر الحرية للافراد إلا بالتعاقد والاتفاق ، وقد تأثر وهو يثبت ذلك بآراء هوبز ولوك فى هذا الموضوع ، واعتقد ان كل فرد نزل عن حقوقه الطبيعية للجماعة السياسية بصفتها وحدة قائمة بنفسها ، فتأسست وحدة سياسية لها حياتها وارادتها متميزة عن أفرادها وامتلك كل فرد جزءا متساويا مع غيره فى السلطة العامة واسترجع الحقوق التى نزل عنها تحت كنف الدولة وحمايتها ، ولذلك كان التعاقد الذى وصفه روسو اجتماعيا لاحكوميا ، وكان اتفاقا متبادلا بين الفرد والدولة ، ربط الفرد بغيره من الافراد بصفته شريكا فى السيادة العامة ، وربطه بصاحب السلطان بصفته عضوا فى الدولة ، وكان يعتقد انه لايوجد تعارض بين السلطة الممنوحة للافراد بصفتهم وحدة سياسية وبين حريتهم بصفتهم افرادا ، وقد برهن حكم الارهاب فى فرنسا على أن السلطة الشعبية إن لم تتقيد تصبح مستبدة مثل سلطة أى ملك مستبد آخر ، وعلى ذلك كانت نظرية روسو غير عملية ، ثم بحث فى الادارة العامة ، وقال إنها تتكون من ارادة الافراد الذين نزلوا بمحض رغبتهم عن حقوقهم وسلطتهم للدولة ، وقال ان الارادة العامة هى ارادة الاكثرية فى الدولة ، وتخطىء الاقلية اذا اعتقدت إن ارادتها هى الارادة العامة ، وقال إن وجود حزبين قويين خطر على الدولة ، وطلب تعدد الاحزاب ان كان ولابد من التحزب ، وفى رأيه كانت الارادة العامة هى المظهر الوحيد للسلطة ، واتخذ آراء هوبز و بودان التى عضدت الملكية المطلقة معوانا له لمناصرة الرقابة الشعبية ، وتعبر الارادة العامة عن مصالح جميع أعضاء الدولة ، وهى القانون دون سواها ، وعلى ذلك يجب ان يكون القانون مطابقا للمصلحة العامة وصادرا من الشعب ، وتتكون الهيئة الحكومية لتنفذ الاوامر العالية للهيئة المشرعة الحقيقية ، ويتضح من هذا

ان فكرة روسو فى القانون تقرب الفكرة الحديثة عن القانون الاساسى أو الدستور الذى تتمشى السلطات الحكومية على مقتضاه

أشار روسو من آونة الى أخرى الى الفرق بين الدولة والحكومة ، وقال إن الدولة هى جمهور الافراد مجتمعين فى وحدة سياسية ، تظهر نفسها فى الارادة العامة التى لها السلطة والسيادة العليا ، أما الحكومة فهى الافراد الذين انتخبتهم الجماعة ليطبقوا الارادة العامة ،ولم تتكون الحكومة بمقتضى تعاقد كما قال هوبز بل برغبة الافراد ، ولهم ان يغيروها متى شاؤا ، وماهى إلا وكيلة عنهم وللوكيل أن يكون دكتاتوراً اذا رأى فى دكتاتوريته تنفيذا للارادة العامة

قسم روسو الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ومختلطة، وطبق كثيرا من آراء منتسكيو الخاصة بتوزيع السلطة على حسب الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وقال إن ازدياد عدد السكان دليل على صلاحية نوع الحكومة ، وأيد الديمقراطية المباشرة حتى تشرع القوانين ، وقال إن المجالس النيابية علامة من علامات الاضمحلال السياسى ، ولما رأى ميل الحكومات الى توسيع نفوذها على حساب الشعب قال ان الارادة العامة لاتستطيع ان تبقى صاحبة السيادة إلا فى الدول الصغرى التى لم تتعقد أحوالها الاجتماعية ، وطلب انعقاد جمعيات شعبية دورية ، لتقرر عما اذا كانت الحكومة القائمة صالحة فتستمر فى عملها ، أو غير صالحة فتستبدل بها غيرها ويجب أن يقف كل تشريع من جانب الحكومة عند ماتكون هذه الجمعيات منعقدة ، وقد طبق كثير من ولايات أمريكا انعقاد الجمعيات الشعبية بصفة دورية

أثرت مبادىء روسو فى الحكومات وتقلباتها بعد موته، وكانت مبادئه الخاصة بالحرية الانسانية وبالسيادة الشعبية وبالرغبة الى الرجوع الى الحالة الطبيعية محبوبة، وطبق زعماء الثورة الكبرى كثيرا من آرائه فى التشريعات التى سنوها زمن الثورة، وتأثر الامريكان بهذه الآراء ونفذوها عمليا فى دساتيرهم ونظمهم الحكومية، وكان لنظرياته أثر كبير فى المانيا، واعتنقها الفلاسفة الألمان مثل كانت وفشت وهيجل

اختلف هوبز ولوك وروسو فى الكتابة عن نظرية العقد الاجتماعى فقال هوبز إن الانسان فى حالته الطبيعية كان محبا لنفسه، وإن حالة الطبيعة كانت حالة كفاح ونزاع بين الافراد، أما روسو فقد قال إن الإنسان الفطرى كان طيبا، وكانت الحالة الطبيعية حالة رخاء وسعادة، ووقف لوك وسطا بين الرأيين، وقال هوبز وروسو إن السلطة العليا مطلقة، أما لوك فقال عنها إنها مقيدة، وقال هوبز إن هذه السلطة يملكها فرد أو أفراد قليلون أو أفراد كثيرون، ومتى امتلكت لا يستطيع إنسان إبطالها أو سحبها، أما روسو فقد قال إن السلطة دائما فى أيدى الشعب، وإن القانون هو المعبر المباشر عن الارادة العامة، ولم يميز هوبز بين الدولة والحكومة، أما لوك وروسو فقد ميزا بينهما وعرفا كلا منهما، وقال هوبز إن تغيير الحكومة معناه إنحلال الدولة والرجوع الى الفوضى، وقال لوك إن الناس يستطيعون تغييرها إذا أساءت التصرف، أما روسو فقد اعتبرها مجرد وكيل يعبر عن الادارة العامة، واتحد روسو ولوك فى الاعتراف بسيادة الشعب وتقييد سلطة الحكومة، ولكن لوك قال بأن سلطة الشعب محتفظ بها ولا تظهر الا فى الحالات الضرورية مثل حالات الثورة، وقال إن كل أعمال الحكومة تعتبر شرعية وقانونية الا إذا اعتدت على

حقوق الشعب، أما روسو فقد اعتبر السلطة الشعبية موجودة دائما وعاملة، وقال إن إشتراك الشعب ضرورى لتشريع القانون

بقيت نظرية العقد الاجتماعى حية فى المانيا وأمريكا بعد موت روسو، واعترف بها كانت وفشت ولكنهما أنكرا وجودها تاريخيا، واتخذاها أساسا لاختبار صلاحية القوانين وعدلها، أما فى أمريكا فقد كان أثرها شديدا، وفى اعلان الاستقلال اعترف بها المستعمرون الامريكان، وطبقوها فى معظم الدساتير التى سنوها فى بلادهم، ولكن الكتاب الحديثين يعدونها من المناقضات التاريخية فى عالم الفلسفة السياسية فأنه على الرغم من مخالفتها للتاريخ والمنطق، قد إتخذها الكتاب أساسا ليبرروا به الثورة الانجليزية والثورة الفرنسية والثورة الامريكية، وأساسا فلسفيا للديمقراطية الحديثة والحرية المدنية

الباب الرابع عشر

التقدم الاقتصادى واثره فى النظريات السياسية

١ — العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة السياسية:

إعترف المفكرون منذ القدم بالعلاقة الوثيقة بين الآراء الاقتصادية والنظم السياسية فقال أرسطوطاليس إن السياسة لا يمكن فصلها عن الاقتصاد، وإن نوع الحكومة يتوقف على حالة توزيع الثروة بين الافراد وإن الثورات تقوم فى الغالب بسبب التنازع بين الطبقات الاقتصادية. وقال بضرورة وجود طبقة وسطى فى دولة منتظمة الحكومة ووصف الشعب الزراعى بالثبات والمحافظة والجد والنشاط، والشعب التجارى بالشغب وبسرعة الانقياد للزعماء الديماجوجين. واعترف مكيافلى بخطر شأن الجماعات الاقتصادية، ونصح للامير أن يوقع بينهما حتى يحتفظ بسلطته. وقال هارنجتون « إن السلطة السياسية تتبع توزيع الثروة » وطلب من السياسى أن يراقب التوزيع وقال إن وجود طبقة من الملاك ضرورى لثبات الدولة. وقال لوك إن وظيفة الدولة هى أصلا المحافظة على الملكية الخاصة وإن الحكومة إذا اعتدت عليها تتعرض لخطر السقوط والثورة. وانتشرت الآراء الشيوعية طالبة المساواة الاقتصادية فى عصر المسيحية الاولى وفى زمن الثورات التى قام بها الفلاحون فى

القرون الوسطى . وقد اعترفت الحكومات فى الدول الكبرى بالاساس الاقتصادى وانقسمت طبقات السكان الى نبلاء ورجال دين و طبقة سكان المدن وفلاحين وكانت لكل طبقة مصالحها الاقتصادية الخاصة بها واستمرت الحال على هذا المنوال حتى جاء روسو وكتب مبادئه النظرية عن المساواة والحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ، وطبقت عمليا فاهملت الفلسفة السياسية الحقائق الاقتصادية ، وحاولت أن تضع نظاما ديمقراطيا سياسيا من غير أن تلتفت الى الفوارق الاقتصادية والى كيفية توزيع الثروة ، وتناست أن هذه الفوارق لابد وأن تؤثر فى نوع الحكومة الذى كانت تنشده

٢ — المذهب التجارى :

إزدادت خطورة العلاقة بين الاقتصاد والنظريات السياسية بحلول القرن السادس عشر إذ نهضت فيه الامم الحديثة ، واشتغل الناس بالامور الاقتصادية مثل توفير الأموال والضرائب والتجارة الخارجية ، واتجهت الانظار الى العلاقة بين الدولة والثروة ، وتقدمت التجارة بعد كشف الدنيا الجديدة ، وازداد شأن الذهب والفضة ، وأهمل الناس الزراعة التى كانت عماد الثروة فى اثناء القرون الوسطى ، واكبوا على جمع المال من طريق التجارة الخارجية ، واشتد التنافس بين الممالك القوية فى ميدان الاستعمار ، وراقبت الحكومات الحركة التجارية وأشرفت عليها بعد أن كانت فى أيدى الافراد والنقابات ، وبذلت جهدها للحصول على المال من هذا السبيل اذ كانت حاجتها اليه عظيمة بسبب زيادة النفقات اللازمة للجيوش النظامية والمصالح الحكومية ، وأصبح لفريق التجار الذى أثرى ثراء كبيرا

شأن كبير فى المسائل السياسية ، وتأسست المستعمرات وبحث الكتاب والساسة فى علاقتها الاقتصادية بالدولة الرئيسية ، وكان المبدأ المقرر ان تقصر التجارة فى المستعمرات على الدولة المستعمرة وحدها ، وتقصر الصناعة فى المستعمرات على انتاج المادة الاولى التى تستطيع الدولة الرئيسية صنعها وبيعها فى مستعمراتها ، وادارت المصالح التجارية السياسية الخارجية للدولة، وساد الاعتقاد بأن واجب الحكومة أن تتدخل تلاخلا فعليا فى امر التجارة والصناعة فى الدولة لأن مصلحتها المادية لايمكن الحصول عليها إلا على حساب غيرها من الممالك ، وطبقت هذه المبادئ فى المنازعات التى قامت بين انجلترا وهولندا فى منتصف القرن السابع عشر ، وبين فرنسا وانجلترا فى أثناء المنافسة التى حدثت بعد ذلك بينهما

وقد نشأ عن هذه المظاهر ما سميت بالحركة التجارية أو المذهب التجارى فعظم الناس شأن الصناعة واعتبروها أفضل من الزراعة كمصدر للثروة الاهلية ، وفضلوا التجارة الخارجية على التجارة الداخلية وعملوا على زيادة الصادرات على الواردات حتى يزداد الذهب فى البلاد وشجعوا زيادة السكان لانهم مصدر قوة للدولة ، وعليها أن تتبع الخطوات التى تراها مؤدية الى زيادة ثروتها وقوتها ، ووضعت كل حكومة القيود والرسوم التجارية التى رأتها فى مصلحتها ، وشجعت الصناعة المحلية باعطاء الاعانات المالية وفرض الضرائب المانعة على الصناعات الاجنبية ، واعطت الاحتكارات ومنحت الامتيازات للشركات وانتشر التجار فى المستعمرات يجنون من المكاسب ما استطاعوا اليها سبيلا ، وظلت هذه السياسة التجارية قائمة من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ، واتخذ الساسة المذهب

التجارى وسيلة لتقوية دولهم وتكوين ممالك قوية تكون غنية بسكانها مستقلة بذاتها .

نفذ شارل الخامس المبدأ التجارى فى اسبانيا بعد أن استوى على عرشها عام ١٥١٦ وأصدر قرارات فى مصلحة بلاده تتعارض مع السياسة الاحتكارية التى اتبعتها جمهورية البندقية إذ ذاك وكان الكاتب الايطالى سرا (Serra) هو أول من وضع رسالة سنة ١٦١٣ ذكر فيها المبادىء والاساليب التى يجب على الدولة التى خلت أرضها من المناجم أن تتبعها حتى تكثر الذهب والفضة فيها ، وفى انجلترا اكد السير وليم بيتى (Sir William Petty) فى رسائل كتبها فى ستى ١٦٥٥ و ١٦٦٢ خطورة كنز الذهب والفضة والجواهر ، وحض الحكومة على تحسين طرق فرض الضرائب وجبايتها وعلى اتباع الاساليب العلمية لترقية الموارد الطبيعية فى الدولة، وفى سنة ١٦٦٤ نشر توماس مون (Thomas Mun) احد المديرين فى شركة الهند الشرقية رسالة اكد فيها خطر شأن التجارة الخارجية وخطر شأن الميزان التجارى ولكنه هاجم المبدأ القائل إن النقود وحدها مصدر الثروة ، واتخذ نهوض هولندا واضمحلال اسبانيا مثلا يؤيد به حججه ، وقد ظلت آراؤه الاقتصادية مرجع الاقتصاديين فى اثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأعيد نشر رسائله مرات كثيرة وبقيت لها المكان الاول حتى نشر آدم سميث كتابه « ثروة الامم »

كانت حكومة الاحرار فى انجلترا تكره فرنسا فى اواخر القرن السابع عشر ، واعتنقت نظريات التجاريين ووضعت القيود التجارية على سير تجارتها مع فرنسا ، ولكن المحافظين الذين أيدوا سياسة شارل الثانى فى صداقته لفرنسا عارضوا سياسة حماية التجارة التى اتبعها البرلمان ، وكتب

كاتبان فى سنتى ١٦٩٠ و ١٦٩١ رسائل تعاضد سياسة حرية التجارة قائلين إن العالم وحدة تجارية ، وإن الاثمان وربح رؤوس الأموال يجب أن يحددها العرض والطلب وليست القيود الحكومية ، وتعتبر كتاباتهما مقدمة لمبدأ « اتركه يعمل » « Laissez faire » ولسياسة التجارة الحرة التى ظهرت فى القرن الثامن عشر

اتبع جان كولبرت (Jean Colbert) (١٦١٩ - ١٦٨٣) وزير لويس الرابع عشر سياسة الحماية التجارية فى بلاده ، ونفذ القيود التجارية بكل دقة فى عالم الصناعة والتجارة ، وعمل على تنشيط الصناعة الفرنسية بفرض الضرائب المانعة على المصنوعات الأجنبية ، وحسن طرق فرض الضرائب وجبايتها ، وأسس بحرية قوية وحاول توسيع نفوذ بلاده فى المستعمرات فى امريكا وآسيا ، وتأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية فى سنة ١٦٦٤ بمعاضدته . وفى انجلترا اتبع الساسة نفس السياسة التجارية واصدرت الحكومة سلسلة من القوانين مثل قوانين الغلال وقوانين الملاحة تقيد بها سير التجارة الداخلية والخارجية ، وفى بروسيا فى عهد المنتخب العظيم وفردريك الكبير اصدرت الحكومة قرارات لتشجيع الزراعة والصناعة ولمراقبة التجارة الخارجية . وفى باقى ولايات المانيا وامبراتها ظهر فريق من العلماء وكتب فى النظريات السياسية والاقتصادية ، وبحث فى الاساليب التى تنمى دخل الحكومة وتزيد فى ثروة الامراء والحكام ، وقد عنى هذا الفريق من الكتاب بأمر التجارة المحلية وترقية الموارد الاهلية ، والكفاية فى الحكم اكثر من عنايتهم بمسائل التجارة الخارجية . واتفقوا مع التجاريين فى الفيود الحكومية فى الشئون الاقتصادية ، وفى الاعتراف بخطورة المعادن النفيسة ، والعمل على زيادة السكان والعظمة القومية . وقد اشتهر هؤلاء

الكتاب الألمان بمؤلفاتهم القيمة وبرسائلهم فى المسائل المالية وعرفوا باسم « الكمرلست » (The Kamaralists) أخذا من المكان الذى كان يخزن الأمراء فيه أموالهم.

٣ — الطبيعيون:

إن نظرية الحقوق الفردية التى قال بها كل من لوك وهيوم فى السياسة والاخلاق اثرت فى النظريات الاقتصادية أيضا فى منتصف القرن الثامن عشر ، اذ ان القيود والموانع التى فرضتها الحكومات على الافراد والشركات اصبحت ثقيلة غير محتملة ، واتخذ الكتاب نظرية الحقوق الطبيعية اداة يدفعون بها التدخل الحكومى فى الحرية الاقتصادية، وطلبوا منح هذه الحرية للفرد واطلاق العنان للمنافسة المشروعة حتى يستفيد الفرد والمجموع ، ونهض فريق من الكتاب يعرفون بالطبيعين فى فرنسا يعارضون مذهب التجاريين وينشدون الحرية الأقتصادية ، وظهر معهم فى انجلترا فريق آخر وعلى رأسهم آدم سميث يؤيد هذه النظرية وينشط حركة الانقلاب الصناعى التى ظهرت فيها اذ ذاك

ضج الناس والكتاب من جراء المساوىء التى نشأت عن القيود التجارية والسياسة المالية التى اتبعها كولبرت فى فرنسا ، وتعس الفلاحون فيها بسبب تنشيط الصناعة والتجارة على حساب الزراعة ، وبرهنت انجلترا عمليا على أن الزراعة الواسعة اذا تحسنت اساليبها وانفق عليها تكون اكثر ربحا من التجارة والصناعة ، فتأثر الفرنسيون واداروا ظهورهم الى مذاهب التجاريين والتفتوا الى خطر شأن الزراعة ، وهب فريق من الكتاب أمثال فوبان وفلون ينتقد سياسة الحكومة المالية ، ويقترح اصلاح الضرائب وحرية التجارة

والعناية بأمر الزراعة ، وكتب ريشارد كانتيلون (Richard Cantillon) رسالة فى سنة ١٧٥٥ يقول فيها إن الأرض هى المصدر التى يؤخذ منه كل الثروة ، وان التجارة المحلية افضل من الخارجية ، وانتشرت هذه الرسالة انتشارا واسعا فى فرنسا ومهدت السبيل أمام ظهور فريق الطبيعين

تأثر الطبيعيون بالمبادىء السائدة عن القانون الطبيعى ، وطبقوا مبادئه على العلاقة بين الدولة والتجارة والصناعة كما انهم تأثروا بالمبادىء التى نادى بها لوك وروسو وبالتقدم الذى ظهر فى العلوم الطبيعية فى عصرهم ، وقالوا إن انتاج السلع وتوزيعها يجب أن يتبع قوانين طبيعية ثابتة ، ويجب ألا تتدخل الحكومة فى أمره بفرض القيود والموانع ، ثم اكدوا خطر شأن الفرد وحقوقه ، وخصوصا حقه فى الملكية الخاصة ، وقالوا بوجوب منح الفرد حرية واسعة فى توزيع مايملكه ، وكانوا يعتقدون فى «النظام الطبيعى» الذى هو من عمل الله وتعبر قوانينه عن ارادة الله على عكس «النظام الايجابى» الذى هو من صنع الحكومات القائمة التى تعتبر قوانينها ونظمها ناقصة وغير كاملة ، وقالوا إن وظيفة الدولة هى حماية حياة الفرد وحريته وملكيته ، وإن الفرد يعرف مصلحته الخصوصية اكثر من معرفة الحكومة اياها ونادوا بمبدأهم المشهور « اتركه يعمل اتركه يمر » (Laissez faire, laissez passer)

اعتقد الطبيعيون أن الارض مصدر الثروة ، وان الجهد الذى يصرف فى الأنتاج الزراعى وفى استخراج المادة الاولى من الارض هو الجهد المثمر ذو الربح الوافر ، أما التجارة والصناعة فغير مثمرة وليست مهنا رابحة ونادوا بزيادة استغلال رؤوس الأموال فى الزراعه ، وبالغاء الرسوم التى تحصل على تجارة الحبوب فى داخلية البلاد فى فرنسا ، وبفرض ضريبة واحدة على الارض ، ثم انتقدوا نظام الضرائب المتبع انتقادا مرا فحركوا العواطف واثاروا الخواطر على الملكية الفرنسية المستبدة

ايد الطبيعيون من الوجهة السياسية الملكية الوراثية ، وقالوا إن الملك يجب أن يكون مستنيرا وحرا ، ولم يعنوا بأمر الحقوق السياسية ، وكرهوا النظام البرلمانى الانجليزى ، واعتقدوا فى الملكية الفردية المطلقة على شريطة ألا يكون الملك مصدر القانون ولكنه المنفذ لقواعد العدالة والفضيلة الطبيعية ، وقالوا يجب ان تعترف قوانين الدولة بالأصول الضرورية للنظام الأجتماعى الطبيعى ، وإن وظيفة الدولة المحافظة على حقوق الفرد الطبيعية وهذه تشمل أولا حرية الفرد فى أن يتصرف فى شخصه ، فله الحق ان يعمل ومتى عمل له الحق فى ان يتصرف فى نتيجة عمله ، وعلى الحكومة ألا تتدخل الا وقت الضرورة فى حرية الفرد وحرية عمله ، وطلبوا الغاء القوانين غير الضرورية ، وقالوا إن ابطالها افضل عمل تقوم به الهيئة التشريعية ، ولكنهم قالوا إن واجب الحكومة ان تقوم بأمر التعليم حتى يعرف الفرد المبادىء الأساسية للقانون الطبيعى ، ثم تناولوا العلاقات الدولية وشجعوا التجارة الحرة والسلام والاختلاط الدولى ، واعتقدوا ان الوطنية المعتدية والمنافسة الحادة بين الدول التى سادت فى عصرهم من الاضرار التى يمكن تجنبها

اشتهر من الطبيعيين فرنسوا كسناى (François Quesnay) (١٦٩٤ - ١٧٧٤) وجاك ترجوت (Jacques Turgot) (١٧٢٧ - ١٧٨١) وغيرهما وهؤلاء الكتاب هم أول من فهم أن الحقائق الاجتماعية متصلة بعضها ببعض بواسطة قوانين ضرورية ، وأول من أسس علم الاقتصاد ، وعلى الرغم من اعتبارهم أن الزراعة أفضل من التجارة والصناعة فانهم هم الذين مهدوا السبيل أمام المباحث الاقتصادية التى قام بها آدم سميث ومن جاء بعده من الكتاب فى القرن التاسع عشر . هذا وقد عاقت حوادث الثورة الفرنسية تقدم العلوم الاقتصادية واخضعتها للسياسة فى فرنسا ،

ونقلت النشاط العلمى الى انجلترا ، ومع ذلك فقد أثرت مبادىء الطبيعيين بعض الأثر فى دول أوربا وأمريكا وأعجب بنيامين فرنكلين أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة بمبادئهم وطبق بعضها فى بلاده ، كما طبق بعض هذه المبادئ والآراء كل من كترين الثانية فى الروسيا ويوسف الثانى فى النمسا وغستاف الثالث فى السويد ، وحاول ترجوت وهو وزير مالية لويس السادس عشر أن يخفف عبء الضرائب ويقوم باصلاحات مالية ولكنه أخفق بسبب معارضة النبلاء ورجال الدين لهذه المبادىء

٤ — آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

كان القرن الثامن عشر فترة خطيرة الشأن فى الانقلاب الاقتصادى فى انجلترا ، إذ ازدادت الثروة الاهلية زيادة كبيرة ، وتعس فريق من السكان فى الوقت عينه تعاسة لا حد لها ، وذلك بسبب اختراع الآلات لغزل القطن والصوف ونسجها ، واستخدام البخار فى توليد القوى والاستعاضة بالفحم عن الخشب ، وتقدم صناعة الحديد ، اذ ان كل هذا قلب الصناعة المنزلية التى انتشرت فى انجلترا فى أثناء القرن السابع عشر الى نظام المعامل التى انتشرت فيها فى القرن التاسع عشر ، واتبعت أساليب حديثة فى الزراعة ، وتحسن نظام الصرف وازدادت خصوبة الارض ، وتحسن انتاج الماشية ، وأدخلت نباتات جديدة فى البلاد ، واتسع نطاق الزراعة الواسعة ورخص النقل بفضل تحسين طرق المواصلات المائية والبرية ، وكان من نتائج ذلك أن هجر الفلاح الصغير مزارعه وقريته وسكن المدن التى أصبحت بمعاملها مراكز صناعية مكتظة بالسكان ، يسيطر على الصناعة

فيها فريق من اصحاب رؤوس الاموال كما سيطر فريق الملاك الكبار على الزراعة فى الاقاليم ، وتقدمت التجارة الخارجية وتقدم معها فن بناء السفن واتسع نطاقه ، وقضى استخدام الآلات على فريق كبير من العمال ، وأصبحت الحياة فى المعامل لا تطاق ، فازداد فقر الطبقات العاملة ومالوا الى الاجرام

حدث الانقلاب الصناعى فى انجلترا فى الوقت الذى أهملت فيه مبادىء التجاريين وطبقت مبادىء الطبيعيين ، ولذلك لم تتدخل الحكومة وتركت اصحاب المعامل والعمال يسوون مشاكلهم فيما بينهم ، وقد ساعدت الأحوال الاقتصادية الجديدة على القضاء على أفكار التجاريين ومذهبهم ، فان انجلترا احتاجت الى استيراد المادة الاولى لمعاملها كما أنها احتاجت الى الاغذية من الخارج ، واضطرت بسبب المنافسة أن تبيع سلعها المصنوعة باثمان رخيصة حتى تتغلب على غيرها ، وكان من صالحها أن تسير التجارة حرة من غير قيد ولا شرط ، وهب فريق من الكتاب فيها فى اواخر القرن السابع عشر يهاجم النظام التجارى ، وفى النصف الاول من القرن الثامن عشر خفض وزيرها الاكبر ولبول الرسوم المقررة على مائة سلعة من السلع التجارية فى التصدير والتوريد ، وأهمل تنفيذ قانون الملاحة وعارض نظام الاحتكار التى اتبعته انجلترا فى المستعمرات ، ولما حاول جورج الثالث أن يتبع سياسة التجارة فى المستعمرات قابله المستعمرون بالرفض وساعدهم فى ذلك فريق كبير من الانجليز الذى اعتقد فى المنافسة والتجارة الحرة ، وعلاوة على ذلك قد أكد الكتاب السياسيون فى انجلترا الحقوق الطبيعية والحرية الفردية والاقتصادية ، وكتب الكتاب الرسائل الاقتصادية والسياسية واشتهر منهم آدم سميث بكتابه « ثروة الامم » الذى نشره عام ١٧٧٦

درس سميث مؤلفات التجاريين وكتابات فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقرأ مذهب الطبيعيين وتأثر بالمحاضرات التى سمعها فى جلاسجو من استاذه فرنسيس هاتشنسون على التشريع الطبيعى ، وعرف منها آراء بفندورف وجروتيوس ولوك ، وتقابل وهو يطوف فى فرنسا مع ديدارو وكسناى وترجوت ، وكثيرا ما تباحث مع الاخير منهم فى مسائل الضرائب والتجارة الخارجية ، واستمد من معاصريه ج . تكار (J. Tuckar) وآدم فرجسون (Adam Ferguson) أفكارا وآراء فى السياسة والاخلاق والاقتصاد ، كما أنه تأثر الى حد كبير فى آرائه الفلسفية بنظريات هيوم الخاصة بالطبيعة الانسانية والروح التاريخية والحرية التجارية ، وبمعارضته لآراء التجاريين وقيودهم التجارية . حاضر سميث بعد ذلك فى جامعة جلاسجو وتناول النظم السياسية الخاصة بالتجارة والمالية والمؤسسات الدينية والحربية ، وقال إن المصلحة الذاتية هى العامل الاول بين عوامل الجماعة البشرية وإن الافراد يملكون حقوقا طبيعية ، وإن العالم يحكم بوساطة الله الذى يحب الخير للجميع ، وإن التدخل الحكومى يجب أن يصل إلى حد قليل لا يتعداه ، وقال مخالفا رأى الطبيعيين إن العمل وليست الارض هو مصدر الثروة ، واتفق معهم فى رفع القيود التى وضعها المشرعون على كاهل الانسان ، وكان عمليا وماديا فى آرائه أكثر منهم وأوجد مبررات للشىء النافع حتى ولو كان مخالفا للقانون الطبيعى ، فربط بذلك الطبيعة والفلسفة والمادة ، واعتقد أن وظيفة الدولة يجب أن تقصر على حماية نفسها من شر الاعتداء الاجنبى ، وأن تقوم بتنفيذ القانون ونشر العدل ، وتشرف على بعض الاعمال والمعاهد العامة مثل الطرق والموانى والمدارس والكنائس ، وفى بعض الاحوال الضرورية أباح للحكومة

التدخل فى حرية التجارة والصناعة ومخالفة المبدأ «اتركه يعمل اتركه يمر» كأن تتدخل مثلا فى تنظيم شئون المصارف والاشراف على الفائدة وفرض الرسوم على السلع الواردة التى لها نظائر فى المصنوعات الاهلية ، ومقابلة ضرائب الدول الاجنبية على السلع الانجليزية بضرائب تماثلها ، وتنظيم العلاقة بين المستخدم وصاحب العمل وما شا كل ذلك

كان الجو مشبعا بالآراء الثورية فى عالم الصناعة والفلسفة والسياسة عندما نشر سميث كتابه ، وكان الناس يترقبون تفسيرا لهذا النظام الاجتماعى الجديد ، كما انهم كانوا يطلبون تسامحا دينيا وسياسيا وحرية اقتصادية ، وايد الطبيعيون فى فرنسا والتجار الاحرار فى انجلترا طلب هذه الحرية وذلك التسامح ، فلما نشر سميث كتابه وصادفت مبادئه هوى فى النفوس اقبل الناس على قراءته اقبالا عظيما ، واعيد طبعه فى حياة مؤلفه خمس مرات ، وترجم الى عدة لغات وتأثر به المشترعون فى دول او ربا المختلفة ، واعتنق الاقتصاديون فى انجلترا وفرنسا آراءه وطبقوها ، وكان وليم بت الصغير تلميذا لسميث وعدل آراءه السياسية حتى تتفق مع ماجاء بكتاب ثروة الامم ، واستطاع أن يقوم بعدة اصلاحات على الرغم من شدة تمسك التجار ومحافظتهم على مبدأ التجاريين ، وشجع السياسة الحرة مع المستعمرات ، ووحد انجلترا وايرلندا حتى يقضى على الرسوم التجارية بينهما . وانتشرت مبادىء سميث بسبب الحوادث التى وقعت بعد موته ، واعتنق زعماء الانقلاب الصناعى فى انجلترا آراءه الخاصة بتقسيم العمل وتوسيع نطاق الاسواق ، ورحب اصحاب المعامل برأيه القائل بعدم تدخل الحكومة بين العامل واجوره وبينهم ، وبرأيه المعارض لقوانين الغلال التى رفعت الاثمان وادت الى ارتفاع الأجور ، ولما قامت الثورة الامريكية بسبب سياسة التجارة المحمية التى ارادت انجلترا

تنفيذها برهنت على صدق آراء سميث و بعد نظره ، وقد انكر كما انكر تكر ضرورة المستعمرات لنجاح التجارة ، ونادى الماديون امثال بنتام و مِل بان المستعمرات مصدر للثورات السياسية والحروب ومؤذية من الوجهة المالية

نفذت « جماعة منشستر » (Manchester School) وهى جماعة مؤلفة من رجال الصناعة والتجارة وكان على رأسها ريشارد كبدن وجون بريت مبادىء آدم سميث ، فأنهم أيدوا قوانين المعامل الخاصة بحماية الاطفال ، وناصروا الحرية الفردية ، واعتقدوا أن التدخل الحكومى مضر للتجارة والصناعة ، وعملوا على نقض قوانين الغلال. هذا ويرجع الفضل فى تقدم انجلترا التجارى والصناعى الى المذهب الفردى الذى نادى به سميث ومع ذلك فأن تطبيقه أدى الى اضرار جسيمة بطبقة العمال بسبب أنانية أصحاب المعامل وايثارهم مصلحتهم الذاتية على مصالح العمال البائسين ، وان تقدم المذاهب الاشتراكية فى عصرنا الحالى ومبدأ التدخل الحكومى لمصلحة العمال دليل ساطع على النتائج العملية التى نشأت عن تطبيق مبادئه

٥ — نظرية السكان :

بحث كتاب كثيرون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر مسألة السكان ، وقال التجاريون إن ازدياد السكان أمر مرغوب فيه إذ أن هذه الزيادة تؤدى الى الرخاء المادى العظيم ، وكانت الحكومات واصحاب الاعمال يؤيدون هذه الزيادة و يعملون على تحقيقها ، لأن الحكومة كانت فى حاجة الى الجيوش الجرارة ولا تصل الى ذلك الا بزيادة السكان ، ورغب اصحاب الاعمال فى هذه الزيادة حتى تكثر الايدى العاملة فتنخفض الاجور ويزداد ربحهم ، وشجعت الحكومات فى المانيا الاسر العامرة وعاونتهم

ماديا ، وكانت لا توظف الا الأزواج ، وقد تناول منتسكيو مسألة السكان بسبب الاحوال التى سادت بين الفلاحين فى فرنسا وبحثها وعضد زيادتها ، وفى انجلترا بحثت الحكومة المسألة بحذافيرها بسبب الانقلاب الصناعى . وفى نهاية القرن الثامن عشر ظن المفكرون أن الارض ضاقت بمن عليها لارتفاع أثمان الحاجات وكثرة الايدى العاملة وانتشار الفقر وزيادة السخط العام

وزاد عدد السكان فى ايرلندا زيادة جعلت توماس روبرت ملتس (Thomas Robert Malthus) (١٧٦٦-١٨٣٤) يقول إن الزيادة فى السكان تسبب التعاسة وتؤدى الى الشقاء ، وقال إن هذه الزيادة لا تزول الا بالامراض والطواعين والمصائب التى تقلل من عدد السكان ، ثم قرر فى الرسالة التى كتبها ونشرها فى سنة ١٧٩٨ ان زيادة عدد السكان أسرع من زيادة الطعام ، وإن سكان أى دولة يتضاعف عددهم كل خمس وعشرين سنة واستشهد على صحة قوله بما حدث فى الولايات المتحدة إذ تضاعف عدد سكانها فى ربع قرن ، ثم برهن بوساطة عمليات حسابية وهندسية على أن عدد السكان يتجه دائما نحو الزيادة بأسرع من زيادة مواد الغذاء التى يمكن الحصول عليها وذلك بسبب قانون تناقص الغلة ، ووصف العلاج الذى يحول دون هذه الزيادة وشجع الوسائل الذميمة التى تمنع الحمل ، وحض على عدم الزواج إذا لم تتوافر الموارد المالية الكافية للانفاق على الاسرة ، إلى غير ذلك من الاوصاف التى أثارت انتقاد الكتاب على نظريته ومعارضتها معارضة شديدة ، ونشر وليم جودوين (William Godwin) رسالة قال فيها إن الحكومة التى هى ضرر لا بد منه مسئولة عن الشقاء والتعاسة التى يرزح تحتها الانسان ، وأن الطبيعة جادت بالخيرات التى

تكفى جميع السكان إذا وزعت هـذه الارزاق والخيرات بطريقة عادلة ومتساوية ، وقد تناول ملتس ما كتبه معاصروه فى هذه النظرية ورد على ما جاء من الآراء مخالفا له ولنظريته ووجد له من يناصره فى رأيه ، وقد تأثرت الحكومات بما كتبه فيما يختص بأعانة الفقراء وبالمهاجرة ، وتأثر دارون بهذه المبادىء وهو يكتب فى نظريته الاختيار الطبيعى ، كما تأثر بها جون استيوارت مل الذى امتنع عن طلب تدخل الحكومة لمصلحة العمال بسبب هذه النظرية

هذا وقد برهن التاريخ على عدم صدق هـذه النظرية فى وقتنا الحاضر لأن بعض الدول تشكو من قلة السكان لا من زيادتها وتتخذ الخطوات للاكثار وليس للتقليل كما قال ملتس .

الباب الخامس عشر

الخلقيون والمشترعون فى نهاية القرن الثامن عشر

١ — الأحوال السياسية فى نهاية القرن الثامن عشر :

انتهت حرب السنين السبع بعد موت روسو بسنة واحدة وخرجت منها انجلترا وحليفتها بروسيا فائزة بعد أن دحرت عدوتها فرنسا وحليفتها النمسا فى ميادين القتال فى اوربا وفى المستعمرات ، واستولت انجلترا على مستعمرات فرنسا فى حوض نهرى السنت لورنس والمسسبى وقضت على آمالها الاستعمارية فى الهند،وقد خسرت الملكية الفرنسية علاوة على ماتقدم عطف شعبها لتحالفها مع اسرة هبسبرج المكروهة منها ولأنها حملته ديونا فادحة اثقلت كاهله ، وعجلت بوقوع الكارثة المالية والاضطرابات الاجتماعية مما ادى الى الثورة الكبرى ، وكانت المحاكم العليا فى فرنسا قد ارادت ان تدافع عن الحريات الفردية ضد استبداد الملكية متأثرة بنظرية الفصل بين السلطات التى قال بها منتسكيو ولكن الملكية تغلبت عليها واقفلتها فى سنة ١٧٧١ وظل الملك مستبدا حتى قامت الثورة بعد ذلك بنحو عشرين عاما

أما انجلترا فقد خرجت من الحرب وقد اتسعت دائرة مستعمراتها واصبحت سيدة البحار والاستعمار فى العالم ، وحاول جورج الثالث الذى ارتقى عرشها عام ١٧٦٠ ان يزيد فى نفوذه ويوسع فى دائرة اختصاصه على حساب البرلمان ورئيس الوزراء ولكنه قوبل بمعارضة شديدة ، وهبت الاحزاب فى وجهه وأخذ الكتاب يبحثون نظريات منتسكيو الخاصة بفصل

السلطات ويظهرون فضل النظام الحكومى الانجليزى ويقررون خطر شأن البرلمان، ولما ارادت الحكومة الانجليزية أن تستبد بالمستعمرين وتنفذ قوانين الملاحة، وتطلب من الامريكان أن يتحملوا نصيبا من النفقات التى صرفت فى الحرب بينها وبين فرنسا فى كندا غضب المستعمرون وعارضوا مطالب الحكومة وايدهم فريق من الكتاب والسياسين فى انجلترا وازدادت المشادة بين الفريقين مما أدى فى النهاية الى الثورة الامريكية فحرب الاستقلال

أما بروسيا فقد ازداد شأنها بين دول اوربا واصبحت قوية بفضل مكاسبها الاقليمية والحربية ، وكان ملكها فردريك الكبير مثالا عظيما لملوك هذا العصر المستنيرين الذين بذلوا جهدهم لخير شعوبهم مثل كترين الثانية فى روسيا ويوسف الثانى فى النمسا وشارل الثالث فى اسبانيا، فأنهم جميعا تأثروا بالاقتراحات التى قدمها منتسكيو وجماعة الطبيعيين، وقاموا باصلاحات فى دولهم عادت عليها بالسعادة والرخاء وحسنوا حالة الرقيق ، وعدلوا أساليب فرض الضرائب وجمعها ، واصلحوا الاساليب القضائية والادارية ، ورفعوا قيودا كثيرة عن كاهل التجار والصناع ، وعملوا على تقليل الامتيازات التى تمتع بها النبلاء ورجال الدين ،وهاجموا تدخل الكنيسة واحتكارها مراقبة الحركة العلمية وقللوا من نفوذ البابا والجزويت

كان الملوك فى هذا العهد يعضدون الفلاسفة ويرحبون بآرائهم ونظرياتهم السياسية ، وتأثرت الحكومات المختلفة بذلك واستخدمت نفرا منهم فى مناصب مسئولة، فعين ترجوت وزيرا للمالية فى عهد لويس الخامس عشر واعطى الفرصة لينفذ آراء الطبيعيين، واستدعى فردريك الكبير فولتير الى برلين ليسترشد بآرائه، ولجأت بولندا وكرشيقا الى روسو حتى يقدم لهما

المشورة والمعونة فى المسائل الخطيرة التى اعترضتها ، واستدعت كترينة الثانية مشرعا فرنسيا يسمى مرسير دى لافير (Mercier de la Rivier) ليساعدها فى سن القوانين فى املاكها ، وكان يوسف الثانى معجبا بآراء ترجوت وروسو ودرسها دراسة وافية ، أما أثر منتسكيو فقد كان عظيما فى الأصلاحات الاجتماعية ولكن الملوك المستنيرين لم يعنوا الاقليلا بنظريته القائلة بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، واستمروا يحكمون مهملين المجالس النيابية حتى قامت الثورة الفرنسية

كانت السياسة الخارجية فى هذا العهد غير مقيدة بقواعد العدالة الطبيعية ، وكانت قواعد القوانين الدولى غير ملتفت اليها واتبع الملوك الاساليب التى توصلهم الى المكاسب القومية والى اضعاف منافسيهم معتنقين الفكرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة ، وكانت الحروب الطاحنة تقوم بين الدول لأتفه الاسباب ، وكانت المعاهدات لا تحترم شروطها اذا رأت الحكومات أن فى مخالفتها مكاسب فردية تعود عليها ، وتدل الاساليب التى اتبعها فردريك الكبير فى مهاجمة النمسا وتلك التى اتبعتها الروسيا والنمسا وبروسيا فى اقتسام بولندا على اتجاه دول أوربا نحو السياسة المكيافلية

امتازت الفلسفة السياسية فى أواخر القرن الثامن عشر بروح التفاؤل واعتقد الفلاسفة انهم يستطيعون اصلاح النقائص الاجتماعية والسياسية إذا طبقوا العقل البشرى ، ودونوا آراءهم فى التشريع وكتبوا القوانين المطولة محاولين تأسيس حكومات دائمة وكاملة ، وقد نجحوا فى اقتلاع بعض المساوىء الحكومية وأثاروا السخط العام على النظم القائمة ، ولما أراد الكتاب بعد الثورة الكبرى أن يعيدوا النظام الى نصابه واجهتهم المصاعب من كل جانب ، وعرفوا أن قلب النظام المستتب واستبدال غيره به ليس من الامور الهينة

٢ ـ الفلسفة الاجتماعية والخلقية فى فرنسا :

اشتغل الكتاب السياسيون فى الفترة التى وقعت بين موت روسو وقيام الثورة الكبرى فى فرنسا بشئون الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وقد اقترحوا للوصول الى ذلك بعض التحسينات السياسية، وقبلوا المبادئ التى قال بها منتسكيو وروسو ، وقد اجمع هؤلاء الكتاب على أن الحالة فى فرنسا أصبحت غير محتملة، ورأوا أن لاعلاج لها إلا بتطبيق العقل البشرى والرجوع الى النظم الطبيعية، فقال الطبيعيون بالالتفات الى الزراعة والعمل على تقدمها ، وطلبوا توحيد الضرائب وفرضها على الارض الزراعية ، والغاء القيود التجارية فى داخل المملكة واتباع سياسة « اتركه يعمل » حتى تظهر القوانين الطبيعية وتعمل عملها . ونادى فريق آخر من الكتاب بأن الملكية أصل الداء واس الفساد وطلبوا الغاءها وبخاصة ملكية الاراضى، ونشروا الشيوعية والاشتراكية وقد اشتهر من هذا الفريق الكاتبان الشهيران مورلى (Morelly) والاب مابلى (Abbé Mably) وكان مورلى من الذين تنبؤا بسقوط ملوك البربون وقيام دولة فى فرنسا تكون حرة من الامتيازات الاقطاعية ، وهاجم عدم المساواة فى الملكية وناصر مبدأ التوزيع العام للاراضى الزراعية، وقد كانت آراؤه ذات أثر كبير فى النظريات الاشتراكية التى ظهرت فى أثناء الثورة الفرنسية . أما جبريل دى مابلى (Gabreil de Mably) (١٧٠٩ - ١٧٨٥) فقد اعتنق مبادئ روسو وقال إن توزيع الثروة غير العادل واغتصاب الملاك للسلطة هما مصدر الظلم الاجتماعى والسياسى، وقال إن الناس متساوون بالطبيعة « فاذا كانت حاجاتهم واحدة وقواهم العقلية واحدة يجب أن يعطوا قسطا

متساويامن المادة ومن الفرص العلمية » . وقد نشأ عدم المساواة عن القوانين السيئة خصوصا القوانين التى أقرت الملكية الخصوصية وقال لايمكن علاج هذه الحالة إلا بتشريع عادل يقوم به مشرع عاقل يسترشد بمبادىء العقل الطاهر والعدل المجرد . وكان مابلى معجبا بنظم اسبرطة و رومية وكثيراً ما أشار إلى قوانين صولون وليكرغوس وكاتو . وتأثر بآرائهم فيما يختص بالملكية الزراعية ، وكتب فى القانون الدولى وعارض السياسة المكيافلية التى سادت فى عصره ، وحض على احترام المعاهدات وعلى عدم الاعتداء على بضائع الافراد فى أثناء الحروب البحرية

انتقد كتاب آخرون أمثال هلفتيوس (Helvetius) وهولباش (Holbach) الآراء الخلقية والدينية التى سادت فى عصرهما وطالبا بالتسامح الدينى وبحرية الصحافة،وقال هلفتيوس إن الناس جميعا متساوون طبيعة من الوجهة العقلية، وقرر خطر شأن التعليم والثقافة العامة فى التقدم القومى،وقال إن جميع الحكومات تحب السلطة وهى استبدادية بطبعها وأن أفضلها هى الحكومة المستنيرة واستحسن المجهودات والسياسة التى يتبعها الملوك المستنيرون فى بروسيا وروسيا ه النمسا ، وطلب من الحكومة الفرنسية اصلاح القوانين اصلاحا عاما و تعديل النظام الاجتماعى والسياسى فى فرنسا ، وقد تأثر كل من بنتام وبكاريا (Beccaria) بنظرياته المادية . أماهولباش وكان فيلسوفا فرنسيا من اصل المانى فقدهاجم الدين مهاجمة عنيفة وقال إنه مصدر كل المساوىء البشرية .وطلب استبدال نظام عام به من الثقافة والتعليم مبنيا على المصلحة الذاتية المستنيرة ، وكان يعتقدان دراسة العلوم تقرب الناس من الطبيعة ، وقد انتقد روسو فيما يختص بالمتوحش النبيل ولكنه اعتنق مبادئه فى العقد الاجتماعى والادارة العامة، واتفق مع لوك بان

أساس السلطة تعاقد بين الحكام و الوطنيين، و ان الوطنيين فى حل من الطاعة للحكام اذا عجز هؤلاء عن العمل على ترقية المصلحة العامة ، واتبع رأى منتسكيو القائل بتوزيع السلطة بين جهات متعددة حتى تكفل الحرية الفردية ، وقد انتقد النظم الحكومية القائمة انتقادا مرا وطلب اصلاحا عاما فمهد السبيل أمام الثورة. وكتب كاتب آخر يسمى شاستلكس (Chavalier de Chastellux) (١٧٣٤-١٧٨٨) يؤيد تقدم الزراعة وزيادة السكان، وقال كل ما يعمل على زيادة عدة السكان والخيرات فى الارض مثمر ومفيد ومفضل على كل الاشياء الأخرى، وطلب العمل على السعادة المادية، وقال إنها غاية الحكومة، وقال عن الدين بأنه نظام عتيق وإن الاخلاق فرع من الطب ، وكان مثله الاعلى أنه توجد عصبة من الامم تتألف منها وحدة عالمية تتمتع بالرزق الوافر والراحة التامة

إنقسم الكتاب الذين نشدوا الاصلاح فى فرنسا فى اثناء القرن الثامن عشر الى اربع طبقات : الطبقة الاولى وتسمى « المدرسة الحرة » وكان يمثلها منتسكيو وارجنسون وفولتير وكانت تاريخية فى اسلوبها معتدلة فى آرائها مستحسنة نظام الحكومة الانجليزية وطلبت تطبيقه فى فرنسا. والطبقة الثانية وهى « المدرسة الديمقراطية » وكان يمثلها روسو وديدارو وهلفتيوس وهولباش وطلبت اصلاح النظم القائمة واعتمدت على العقل البشرى حتى تتكون دولة كاملة . أما الطبقة الثالثة فكانت طبقة الطبيعين الذين ناصروا الملكية ولكنهم طلبوا اصلاحا اقتصاديا عاما . والطبقة الرابعة وتسمى «المدرسة الثورية » وكان يمثلها مابلى قالت بأن الثورة ضرورية حتى تقوم السيادة الشعبية. وقد اتفقت الطبقات الاربع على أن الناس يملكون حقوقا طبيعية، وأصبح هذا المبدأ من المبادىء الاساسية للثورة الفرنسية

٣ — المشترعون الايطاليون :

إشتهر كاتبان ايطاليان فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وكانا مشترعين عظيمين وهما قيصر بكاريا (Cesare Beccaria) (١٧٣٥—١٧٩٤) وجيتانو فلنجيرى (Gaetano Filangieri) (١٧٥٢—١٧٨٨) وقد درسا منتسكيو وآراءه دراسة وافية ، ووجه بكاريا اهتمامه الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ونشر رسالته الاولى مقترحا فيها ما رآه من سبل اصلاح العملة ونظامها فى ولاية ميلان وأماراتها ، ثم كتب رسالة مجيدة تناول فيها المسائل الجنائية وعقابها ، ونشرها فى سنة ١٧٦٤ وترجمت الى اللغة الانجليزية بعد ذلك بثلاث سنوات ، وطلب فيها من السلطات أن تحاكم المجرمين محاكمة علنية ، وتمتنع عن وسائل التعذيب والاتهام السرى وتحقق العقاب ولكنها تنفذه بحزم ، وايد منع عقوبة الاعدام وطلب أن تحاكم الافراد من كل الطبقات على قدم المساواة ، وأن تمتنع السلطات عن مصادرة الاملاك كعقاب للمجرم إذ أنها تؤدى الى حرمان الابرياء من أفراد الاسرة ، وقال إن العمل على منع الجرائم أفضل من العقاب عليها بعد ارتكابها ، وقال إن هذا لا يتأتى الا بنشر العرفان وتقرير العقوبات المؤكدة الحاسمة . وقد اتخذ الاعتقاد الشائع بأن المصلحة الذاتية هى الدافع للافراد فى معترك الحياة أساسا لنظرياته ، وقال إن الناس مستقلون طبيعة وانتظموا فى الجماعة البشرية بمحض رغبتهم ، وأن الغرض من التشريع هو توفير الخير لاكبر عدد ممكن من أعضاء الدولة ، وقال إن المصلحة العامة هى مجموعة المصالح الفردية أى أنها مصلحة الاغلبية والاكثرية بين السكان ، وعلى ذلك فأن القوانين والعقوبات تكون عادلة اذا كانت ضرورية لبقاء الدولة

وكانت مستمدة من الذكاء البشرى ، وقد ترجم مؤلفه هذا الى لغات كثيرة واستفادت منه دول أوربا فى تعديل قانون عقوباتها ، وتأثر بارائه جون هوارد وبنتام فى انجلترا

أما جيتانو فلنجيرى فقد كان مصلحا قويا ، وانتقد المساوىء التى انتشرت فى عصره انتقادا مرا ، واشتق معظم آرائه من منتسكيو وطبقها فى المسائل العملية للأصلاح ، وقد بحث منتسكيو فى روح القوانين أما هو فانه بحث فى محتويات القوانين ومشتملاتها مؤسسة على الخبرة والعقل الراجح ، وكانت أوربا فى رأيه قد وصلت الى درجة من السلام تمكن الفرد من التمتع بحريته ، وتمكن الامم من الاثراء والرخاء بوساطة التجارة والصناعة، ولذلك ظن أن الوقت مناسب للدراسة القانونية العلمية، وبحث فى الكتاب الاول من رسالته التى نشرها فى سنة ١٧٨٠ فى القواعد التى يجب أن يسير عليها ، وخصص كتابه الثانى بالمسائل الاقتصادية مناصرا التجارة الحرة طالبا الغاء القيود الصناعية والتجارية، وبحث فى كتابه الثالث فى أصول التشريع الجنائى وفى الكتاب الرابع تناول مسائل الاخلاق وشئون التربية والتعليم ، وقد أخذ نظرياته فى القانون الجنائى وإجراءاته من بكاريا ، واتبع منتسكيو فى آرائه الحكومية ، ولكنه انتقد النظام الحكومى الانجليزى بسبب تنافس الاحزاب فيها فى عصر جورج الثالث وكان يعتقد أن النظام التى تتبعه ولايات أمريكا ودولها يقرب من الحالة الطبيعية التى وصفها الفلاسفة ، وقد تكهن باستقلال أمريكا وولاياتها عن أوربا

٤ ـ الفلسفة القضائية والخلقية فى انجلترا :

ظهر شىء من التغيير فى النظريات السياسية الانجليزية بعد أن انتصف القرن الثامن عشر بسبب الاحوال السياسية التى سادت انجلترا إذ ذاك

وقد ظهر اثر منتسكيو فى الكتابة التى نشرها أحد رجال الدين المسمى جون براون (John Brown) (١٧١٥ - ١٧٦٦) فانه كتب رسالة فى سنة ١٧٥٧ انتقد فيها الشئون السياسية والدينية ، وحمل على العادات والحالة الخلقيـة فى عصره ، ووصفها بانها حالة ترف وأنوثة ووازن الحالة فى انجلترا بالحالة التى كانت عليها قرطاجة ورومية قبل سقوطهما، وقال إن العظمة التجارية مؤذنة بالاضمحلال ، وإن فرنسا ستقضى على انجلترا إلا إذا أعيدت اليها البساطة الطبعية ، وكان لا يعتقد فى الحكومة الشعبية بل يعتقد فى قيام حاكم مستنير على رأس الدولة يقودها بحكمته وثاقب رأيه على النحو الذى وصفه بولنجبروك . هذا وقد تلقى الفلاسفة الاسكتلنديون عن هيوم مبادىء منتسكيو ونظرياته، واشتهر منهم كاتب يسمى آدم فرجسون (Adam Ferguson) (١٧٢٣-١٨١٦) وكان أستاذا فى جامعة ادنبرغ ونشر رسالتين أحدهما فى سنة ١٧٦٧ والثانية فى سنة ١٧٩٢ ، وقد امتازت كتابته بأسلوب أدبى متين ، حلل فيها ما دونه الكتاب والفلاسفة تحليلا منطقيا بديعا ، وعلى ذلك كانت كتابته محبوبة بين طبقات الشعب على الرغم من خلوها من الابتكار والافكار الجديدة ، وقد اشتق آراءه من منتسكيو ومن هيوم وآدم سميث ، وقال إن الغريزة والعادة هما اللذان كونا الجماعة البشرية لا العقل ، وقال إن التشريع لا يؤثر الا قليلا فيما لا بد من وقوعه من الحوادث ، وإن الدولة لم تؤسس بالتعاقد ، وانتقد رأى روسو القائل بان الحالة الطبعية كانت حالة ثبات وسلام ، واعتقد أن المنافسة والمعارضة بين الافراد طبعية ومفيدة ، وقال بضرورة المنافسة فى السياسة والتجارة والصناعة وفى الحرب بين الدول ، وقال لا يمكن الاحتفاظ بالحرية إلا بالتنافس والتنابذ المستمر بين أعضاء الدولة ، وأن المصلحة الذاتية هى الدافع القوى للافراد

والامم فى معترك الحياة، واعتقد أن سلطان الدولة مقيد بحقوق الانسان الطبعيـة، ونادى بتقييد الحرية وقال إن الحرية ليست معناها المساواة وعارض الاستبداد والديمقراطية الشعبية، وانتقد التطرف وكان لا يعطف على الحركات الثورية ولا على الفلسفة الاصلاحية

اشتهر كاتب آخر يسمى السير وليم بلاكستون (Sir William Blackstone) (١٧٢٣ - ١٧٨٣) إذ نشر رسالة فى سنة ١٧٦٥ حلل فيها دستور انجلترا وقوانينها، واتبع ذلك ببحث الفلسفة العامة للدولة، وقد استمد كثيرا من آرائه من بفندروف ولوك ومنتسكيو، وقد كان أثر رسالته عظيما فى انجلترا وفرنسا وأمريكا، وكان المحامون والقضاة الفرنسيون متهمين باتباع طريقة بلاكستون أكثر من اتباع قوانين بلادهم، وقد بيع نحو الاربعة عشر ألف نسخة من رسالتـــه فى أمريكا قبل ظهورها ويقال إن الافكار الخاصة بالحقوق الطبعية والحرية الفردية التى انتشرت فى أمريكا عند قيام الثورة فيها كانت كلها مستمدة من بلاكستون، وقد قال عن أصل الدولة إنه نتيجة المجهودات الفردية التى قام بها الافراد للوصول الى مآربهم الذاتية ورفض فكرة الحالة الطبعية والعقد الاجتماعى، وقال انها لا توجد فى التاريخ ولا يؤيدها حوادثه، ومع ذلك كان كتابه محشوا بالمناقضات إذ لم يميز بين الحكومة والدولة، معتقدا أن الحكومة تملك السلطة المطلقة العليا ونزلت عنها الى الهيئة التشريعية وهى الملك فى البرلمان، وفى الوقت نفسه قال بالحقوق الطبعية، وقال إن غرض الدولة الاول هو العمل على حماية الافراد وحماية أشخاصهم وممتلكاتهم وطلب للفرد حرية حمل السلاح وحرية التكلم وحرية التقدم الى المحاكم بالشكوى، ثم عظم النظام الحكومى فى انجلترا وفخم دستورها، وقال إنه خليط كامل من المبادىء الملكيـة والارستقراطية والديمقراطية، واعتقد أن الحرية السياسية والمدنية قد قاربت الكمال فى

انجلترا . ولم يتعرض فى كتابته الى الوزارة وتكوينها أو الى الاحزاب ونظامها ولا إلى المسئولية الوزارية ، وكان رأيه فى امتيازات الملك وحقوقه عتيق كما أن نظريته بأن مجلس النواب يمثل كل الافراد الملاك كانت خطأ إذ أن المدن الصناعية كانت غير ممثلة فيه، والخلاصة ان كتابة بلاكستون كان لها شأنها فى تاريخ النظريات السياسية بسبب الانتقاد الذى وجهه اليها كل من بنتام وأوستن إذ برهنا على فساد فلسفته التشريعية

كتب مشترع سويسرى يسمى جان دى لولم (Jean De Lolme) (١٧٤٠ - ١٨٠٦) فى الدستور الانجليزى وقد كان متوطنا فى انجلترا بسبب جريمة سياسية ارتكبها فى بلاده وهى رسائله السياسية، ودرس وهو فى منفاه الحكومة الانجليزية ونظامها ، وكتب مظهرا فوق هذا النظام وقد استعمل جورج الثالث آراءه التى ضمنها كتابه ضد المعارضين له ولسياسته وقد وجد لولم سر الحرية فى التوازن الدستورى بين السلطة الملكية، والسلطة الشعبية ، وأكد خطر شأن استقلال السلطة القضائية ، وحرية الصحافة، والنظام الحزبى، وفوق السلطة المدنية على السلطة العسكرية، ومدح نظام المحلفين وعدم القبض على الاشخاص الا بمسوغ قانونى، ولكنه لم يذكر شيئا عن الوزارة ورئيسها، وعارض حكم الجماهير، وخالف روسو فى مبدئه القائل بان الحرية تتوقف على اشتراك الافراد المباشر فى أمور التشريع

كانت سياسة جورج الثالث سياسة أوتوقراطية فغضب الانجليز ونقموا عليه وعارضوه معارضة شديدة، ومالوا إلى دراسة آراء الكتاب الذين ايدوا الحرية الشعبية والارادة العامة ، وأقبل العلماء على قراءة روسو إقبالا عظيما وتأثروا بنظرياته ، وبدأ هذا الاثر واضحا فى مقالات جون ولكس (John Wilkes) وغيره من الكتاب فانهم هبوا جميعا وطالبوا بالحرية ورحب الاحرار بآراء روسو فيما يختص بالحقوق الطبعية والسيادة

الشعبية ، ونشر يوسف برستلى (Joseph Priestly) (١٧٣٣-١٨٠٤) رسالة فى أصول الحكومة سنة ١٧٦٨ قال فيها إن الناس متساوون ويملكون جميعا حقوقا طبعية متساوية ، وإنه لا يمكن حكمهم إلا باتفاقهم وإن الحكومة قائمة على مقتضى تعاقد نزل فيه الطرف الاول عن حريته المدنية إلى الطرف الثانى فى مقابل اشتراكه فى التشريع معه ، وعلى ذلك يستطيع الشعب صاحب السلطان أن يقاوم الحكومة إذا اعتدت على حقوقه الطبعية ، ويجب على الحكومة أن لا تتدخل إلا فى الأحوال الضرورية فى أعمال الفرد وخصوصا فى تجارته ، وقال إن سعادة أغلبية السكان ورخاءهم هما الميزان الذى يوزن به كفاية الحكومة على ادارة الشئون ومن هذا الرأى اشتق بنتام عبارته المشهورة « أعظم سعادة لاعظم عدد » وتأثر كاتب آخر يسمى الدكتور ريشارد بريس (Richard Price) (١٧٢٣ - ١٧٩١) بقيام الثورة الامريكية ، وكتب متبعالوك ومنتسكيو فى الحقوق النظرية قائلا إن الحرية تعتمد على الحكومة الشعبية المباشرة وإن الناس أحرار طبيعة ومتساوون ، وأنهم يملكون حق الثورة على من حاول حرمانهم من حق الحرية أو الملكية ، واتفق مع براون فى أن الترف علامة من علامات الاضمحلال فى انجلترا ، ويعتبر برستلى وزميله بريس يمثلان آراء الاحرار فى أثناء الثورة الامريكية، أما حزب المحافظين فقد مثل آراءه كاتب يسمى جوزيا تكر (Josiah Tucker) (١٧١٢-١٧٩٩) فانه كتب رسالة فى الحكومة المدنية عام ١٧٨١ خالف فيها آراء روسو عن « المتوحش النبيل » وعن الحالة الطبيعية، وقال إن السيادة الشعبية معناها حكم الغوغاء ، وإن حق الناس فى تغيير الحكومة يؤدى إلى العنف والفوضى وأنكر على المستعمرات الامريكية حقها فى الثورة ، ولكنه اعترف بان بقاء

المستعمرات فى يد انجلترا غير مثمر وغير مفيد ، ونصح للحكومة أن تتركها حتى تقر المال الذى يصرف على ادارتها ، وأيد التجارة الحرة

تقدمت الآراء الحرة فى انجلترا تقدما كبيرا فى أثناء الثورة الامريكية ولكن تطرف الديمقراطية فى فرنسا فى أثناء ثورتها وعداء نابليون لانجلترا بعد ذلك أثرت فى هذا التقدم وجعلت الانجليز يميلون إلى آراء الكتاب المحافظين ، ومن ثم بقيت أراء برك وهو من المحافظين لها المكانة الأولى فى البلاد نحو ربع قرن من الزمن .

الباب السادس عشر

النظريات السياسية للثورتين الأمريكية والفرنسية

١ — طبيعة الثورتين الأمريكية و الفرنسية :

كان النزاع قائما بين المستعمرين الامريكان وحكامهم الانجليز قبل قيام الثورة الامريكية بنحو خمسين عاما ، ولكنه كان نزاعا داخليا تناول الشئون المحلية الصرفة مثل نفى المجرمين واصدار النقود وفرض الضرائب ، ولم تقع حوادث تستحق الذكر لاعتقاد المستعمرين فى عدل الحكومة البريطانية ، ولأن ولبول وخلفاءه سلكوا سبيل الحكمة والرشاد فى ادارة البلاد داخليا وخارجيا ، ولكن لما جاء جورج الثالث ومال الى الحكم الاوتقراطى فى انجلترا والمستعمرات قامت المعارضة فى وجهه وايدوا المستعمرين ، وابتدأ النزاع عندما حاولت الحكومة الانجليزية تنفيذ قانون الملاحة وكان مهملا اذ عارض التجار فى انجلترا الجديدة الذين كانوا يتاجرون مع أفريقيا وجزائر الهند الغربية التنفيذ ، واخذوا يحاربونه بكل قواهم ، واشتد هذا النزاع واخذ دورا خطيرا لما أرادت الحكومة الانجليزية أن تفرض على المستعمرين جزءا من النفقات التى تتحملها فى سبيل بقاء الجيوش والقوات العسكرية فى كندا ، وفى سنة ١٧٦٥ قرر البرلمان الانجليزى قانون الطوابع واحتج المستعمرون على اصداره ، وقالوا إن فرض الضرائب عليهم عمل استبدادى لأنهم غير ممثلين فى البرلمان ، وأن جمعياتهم الوطنية هى التى لها هذا الحق دون سواها . وكتب الكتاب فى طبيعة الامبراطورية

البريطانية وفى سلطات البرلمان على اجزائها ، ونحا كل فريق نحوا يؤيد وجهة نظره الخاصة ، وتراجعت الحكومة الانجليزية واستبدلت الرسوم الجمركية على البضائع المرسلة الى المستعمرات بقانون الطوابع ، ولكن المستعمرين عارضوها أيضا ، واتفقوا على مقاطعة البضائع الانجليزية ، فأرسلت جيوشا الى أمريكا لتراقب تنفيذ ما أصدرته من القوانين ، وأدت هذه السياسة الى اتساع الخرق بين المستعمرات والدولة الرئيسة ، وكونت المستعمرات حكومة مستقلة لها ، ثم عقدت مؤتمرا وطلب المؤتمر رفع المظالم والغاء القوانين الأخيرة ، ولما رفضت الحكومة الانجليزية قامت الحرب وانتصر المستعمرون واعلنوا استقلالهم واتحدوا

انتهزت فرنسا الفرصة وثأرت لنفسها من انجلترا وساعدت الامريكان ماديا فى حروبهم ضد انجلترا ، ورأى الفلاسفة الفرنسيون ان الثورة الامريكية ماهى الا تطبيق للمبادىء التى ينادون بها اذ استطاع الثائرون وهم أقرب الى الفطرة من غيرهم أن يتخلصوا من حكومة ارادت الاستبداد فيهم ، ويقيموا بالاتفاق غيرها مقررين حقوقهم الطبيعية ، وتأثروا باراء الكتاب الامريكان وازداد نشاطهم ونشروا الآراء الثورية فى فرنسا ، وقد سارت الحوادث سراعا باشتراك فرنسا فى حرب استقلال امريكا ، اذ كانت الملكية فيها فى دور الانحلال يكتنفها الفساد من جميع جهاتها ، ولم يستطع ترجوت ونيكر أن يقوما بتنفيذ اصلاحاتهما المالية بسبب معارضة الاشراف ورجال الدين ، واقترح رجال السياسة عدة اصلاحات ولكنها لم تأت بالفائدة المطلوبة واضطرت الحكومة أن تعقد فى سنة ١٧٨٩ مجلس النواب الذى لم يعقد منذ قرنين ونصف تقريبا ، وما لبث هذا المجلس أن انقلب الى جمعية وطنية تعبر عن الارادة العامة للشعب الفرنسى ، وأخذت على عاتقها ادارة

الدولة، والغت الامتيازات واصدرت قانونا بحقوق الأنسان، وشرعت دستورا جديدا للبلاد، وعارض الملك وحزبه رغائب الشعب ولعبت الدسائس دورها، فخرجت الثورة عن طور اعتدالها واعتنقت الجماهير مبادئها واشتد لهيبها، وظهر زعماء الشعب الذين ارادوا قلب الامور رأسا على عقب، والغيت الملكية وشنق الملك، وأعلن الحكم الجمهورى، ثم جاء حكم الادارة ولما فشل ظهر نابليون وسيطر على البلاد وحكمها حكما امبراطوريا وفى اثناء هذه الحوادث سن المشترعون دساتير متعددة ونفذوها، وأصبح سن الدستور وتسطيره من المبادىء المقررة فى عالم النظريات السياسية

اعلنت الجمعية الوطنية فى فرنسا عام ١٧٩٠ بأن الأمة الفرنسية تعارض الحروب التى تكون غرضها الفتح وتقبحها، وأنها تعد الشعوب بأنها لا تلجأ الى القوة أبد الابدين فى محاربة حرياتهم، وقدم الأب جريجوار فى سنة ١٧٩٣ مشروعا للاعتراف بقانون الأمم يكون ملحقا لقانون الاعتراف بحقوق الانسان الذى أصدرته الجمعية فى سنة ١٧٨٩، وقد اشتمل هذا المشروع على آراء متقدمة فى العدل الدولى، ويعبر عن الروح الكاملة التى كانت تريد تحقيقها الثورة الفرنسية عند بدء قيامها، ولكن تدخل الممالك المجاورة فى شئون فرنسا الداخلية قلب الثورة الاصلاحية الى ثورة هجومية، وترك الثائرون وزعماؤهم المبادىء الكاملة التى كانوا ينشدونها وحركوا شعوب أوربا ضد ملوكهم، وقامت حرب أوربية عامة وقفت فيها انجلترا موقف المحايد أولا ولكنها ما لبثت أن زعمت المعارضة فى أوربا ضد نابليون وامبراطوريته، ونجحت هى وحلفاؤها فى ارجاع فرنسا الى حدودها الأصلية قبل الثورة، وقد اهملت القوانين الدولية فى أثناء هذه الحرب اهمالا تاما، مما أدى الى قيام حرب فى سنة ١٨١٢ بين الولايات

المتحدة والدول المتحاربة ، ولما انتهت الحرب فى أوربا عقد مؤتمر فينا واتخذ مبدأ شرعية العروش أساسا لعمله ، وأهمل عوامل الديمقراطية والقومية ، وتغلبت عليه الروح الرجعية فكانت قراراته مثيرة للثورات والحروب فى أثناء القرن التاسع عشر

٢ — النظرية السياسية للثورة الامريكية :

لم يكتب أحد من الكتاب الامريكان رسالة سياسية بحث فيها النظرية السياسية التى بررت أسباب قيام ثورتهم وأدت الى حرب استقلالهم، ولكنهم بحثوا فى مبررات الثورة فى الخطب التى القوها من على المنابر فى الكنائس والمجتمعات العامة ، وفى المقالات التى نشروها على صفحات الجرائد ، وفى القرارات التى اتخذوها للاتفاق فيما بينهم وللقيام فى وجه الحكومة الانجليزية ، وظهرت روح نظريتهم واضحة جلية فى الدساتير الكثيرة التى سنوها لأنفسهم ، ولقد كانت مباحث الكتاب فى بدء الثورة قاصرة على بحث العلاقة القانونية بين المستعمرات والدولة الرئيسية ، وكان بحثهم فى دائرة القانون وحيز الدستور ، اذ رفعوا شكواهم الى الملك ضد قرارات البرلمان ، واستندوا على الوثائق والعهود الكتابية التى تأسست على مقتضاها مستعمراتهم ، وعلى اعتراف الحكومات الانجليزية المختلفة بحقهم فى فرض الضرائب ، وعلى الحقوق التقليدية التى يتمتع بها الانجليز ولما تقدمت الثورة واستعر لهيبها بنى الكتاب نظريتهم على نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعى ، وقال فريق منهم إن الملك خالف العقد ووجبت مقاومته ، وقال آخر إن العقد أصبح باطلا وعاد الافراد الى حالتهم الطبيعية ولهم أن يكونوا دولة أخرى جديدة

أخذ المستعمرون آراءهم من تقاليد القرن السابع عشر وسوابقه

التاريخية فى انجلترا ، وكانوا يتمثلون باقوال ونظريات ملتون وسدنى وهارنجتون ولوك فى الحقوق الطبيعية ، والعقد الاجتماعى والسيادة الشعبية وحق المقاومة والثورة ، كما أنهم كانوا يستندون على أقوال بفندروف وفتل وجروتيوس فى القانون الطبيعى ، ولكنهم عند ماطبقوا هذه المبادىء من الوجهة العملية فى بلادهم بعد استقلالهم فاقوا انجلترا فى ديمقراطيتها . هذا ولم يتأثروا الا قليلا بأراء الكتاب الفرنسيين وقبلوا مبادىء منتسكيو التى أخذها من النظام الانجليزى ، وطبقوها وهم يسنون دستورهم

أما مبادىء روسو فقد أهملوها ، وكان محور جدلهم وهم يناقشون الحكومة الانجليزية يدور حول البرلمان والملك وقالوا إنه ليس للبرلمان الحق فى فرض الضرائب عليهم ، وهم لايدينون بالطاعة إلا للملك الذى على مقتضى وثائقه أسست مستعمراتهم ، وأن جمعياتهم العمومية تقوم مقام البرلمان الانجليزى فى بلادهم ، ولكن ميز فريق منهم بين الضرائب الداخلية والخارجية ، وأباح للبرلمان حق التصرف فى الخارجية دون الداخلية ، ثم قالوا إن البرلمان لا يحق له ان يفرض عليهم الضرائب لأنهم وهم انجليز لايمثلون فيه بمندوب من قبلهم ، وعلى ذلك سقط عن البرلمان حقه هذا وأصبح من حق الجمعيات الوطنية العمومية ، ويلاحظ أن هذه الحجج ضعيفة لأنهم استندوا على ما كان للملك من السلطة قديما ونسوا أن البرلمان قد زادت سلطته وأصبح مصدر التشريع لا للملك فى انجلترا ، كما أنهم نسوا أن البرلمان كان يمثل الطبقات فى انجلترا إذ ذاك ولم يكن يمثل السكان والشعب عامة مثل ما كانت عليه الحال فى المستعمرات

ظهرت بجانب هذه الآراء الدستورية آراء أخرى بنيت على نظرية الحقوق الطبيعية ، وقال أصحابها إن الناس كانوا أحرارا ومتساويين طبيعة وهم على فطرتهم ، وانهم كونوا الجماعات البشرية بمحض رغبتهم وأقاموا عليهم

حراسا من أنفسهم يعملون على مصلحة الجميع وخيره ، وليس لهؤلاء الحراس أن يعتدوا على حقوق الأفراد أو يتدخلوا فى شئونهم الذاتية ، وللشعب صاحب السلطة العليا أن يقيلهم من وظائفهم إذا أساؤا اليه ، وله الحق فى المقاومة والثورة ، وكانت الحقوق فى نظرهم هى حق الملكية وحق الحرية وحق الارتزاق ، وحرية العبادة والخطابة والحصانة القانونية والمحاكمة السريعة فى حالة الاجرام ، ثم قالوا إن الحكومة التى أقامها الأفراد برغبتهم واختيارهم تستند على إرادة المحكومين وتستمد سلطتها من رضائهم ، ويجب أن يكون التشريع وخصوصا فرض الضرائب مستمدا من رغبة الذين يطيعون القوانين ، اذ أن فرض الضرائب ان لم يكن بوساطة ممثلى الشعب يكون استبدادا ، وقالوا إن الشعب مصدر السلطة العليا ، وان الذين يتولون السلطة هم وكلاء الشعب وهم مسئولون أمامه ، وله أن يستبعدهم اذا اعتدوا على حقوقه الطبيعية ، وان الثورة واجبة على كل فرد يعشق الحرية وهى حق من حقوقه ، وفى وثيقة اعلان الاستقلال تظهر نظرية الامريكان واضحة فى القرارات والقوانين التى أصدرتها الجمعيات العمومية للمستعمرات

كانت الحكومة الملكية مقبولة فى أمريكا عند بدء قيام المشادة ، وكان المعارضون لها قليلين ، ومدح جيمس اوتس (James Otis) وجون ادمز (John Adams) وهما من أشهر كتاب أمريكا فى ذلك العصر النظام الحكومى والاساليب الدستورية فى انجلترا ، ولكن لما قامت الثورة وتبعتها الحرب ودبت فى النفوس فكرة الجمهورية ، وحرك كاتب شهير يسمى توماس بين (Thomas Paine) (١٧٣٧ — ١٨٠٩) العواطف بكتاباته ورسائله الثورية ، وكان يكره النظام الملكى وما يحيط به من نبلاء بالوراثة كراهية شديدة ، وقال إن الملوك يكلفون الدولة الاموال الطائلة ولا يعملون عملا مفيدا أو منتجا ، وسخر بنظرية التفويض الآلهى والملكية المقدسة

وقال ان رجلا أمينا واحدا يساوى الف ملك متوج ، وقال إن فكرة ارتقاء الملك على العرش بسبب الوراثة فكرة خاطئة ومضرة ، وحض المستعمرين على طلب الاستقلال واعلانه قائلا إن الدول الأجنبية لا تتدخل لمساعدة الامريكان ما داموا متمسكين بولائهم للعرش الانجليزى ، ثم أخذ يكتب فى طريقه التمثيل والانتخاب والحكم ، وتأثر الأمريكان بآرائه الى حد كبير ، وانتقد الاساليب الحكومية فى انجلترا مخالفا منتسكيو انتقادا مرا ، وقال إن وظيفة الحكومة هى سن القوانين وتنفيذها ، وفى هذه الفكرة اختلف عن الزعماء الامريكان ، وكان من رأيه أن عدم تسيطر الدستور فى انجلترا نقص معيب فى نظامها واعتبر النظام الامريكى فى سن الدستور وتسطيره من الخطوات التى أفادت العلوم السياسية ، وقال إن الحكومة ضرر لابد منه ولذلك يجب تقييد سلطتها تقييدا إذ أن حقوق الانسان أغلى ما تصبوا اليه النفوس

شذ فريق من الامريكان عن اخوانهم وخرجوا على اجماعهم مؤيدين فكرة الولاء للعرش ومعارضين الثورة ، وكان هذا الفريق محافظا فى آرائه نطق بلسانه أحد رجال الدين فى ولاية فرجينيا يسمى جونثان بوشر (Jonathan Boucher) (١٧٣٨ — ١٨٠٤) واتبع منطق فلمر واسلوبه ، وقال إن الحكومة من الله وإن الملوك يحكمون بارادته ، وانكر ان الحكومة ضرر ، وقال إنها نعمة من نعم الله على بنى الانسان ، وعارض فكرة الحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ، واعتقد أن الديمقراطية هى الفوضى وأن الثورة مبدأ مكروه مشتق من ابليس رب الثورات والعصيان

٣ — الوثائق والدساتير الامريكية :

ظهرت فى فترة الثورتين الامريكية والفرنسية عدة وثائق حكومية هامة

اشتملت على الفلسفية السياسية فى ذلك العصر ، مثل وثيقة اعلان الاستقلال ووثيقة الدستور العام والدساتير الفرعية فى الولايات ، ووثيقة اتحاد الولايات وتكوينها دولة مستقلة ، وقد اتبعت هذه الوثائق فى تقرير الحرية الفردية التقاليد التى ورثها الانجليز عن قانون العهد الاكبر وملتمس الحقوق واعلان الحقوق وقانون الحصانة الشخصية وماشاكلها ، كما اتبعت آراء لوك فى تقرير الحقوق الطبيعية للفرد . هذا وتعتبر وثيقة اعلان الاستقلال من أخطر الوثائق شأنا فيما يختص بالحرية المدنية وحق الثورة ، أما الدساتير الامريكية فانها تعتبر المحاولة الأولى التى نجحت فى تكوين نظام حكومى مبنى على أصول الفلسفة السياسية ، إذ كانت وثائق أساسية شرعها ممثلون عن الأمة منتخبون لهذا الغرض ، ثم عرضت على الأمة فأقرتها ولاتستطيع أى حكومة تغييرها أو الاعتداء عليها ، لأنها قوانين البلاد الأساسية التى ضمنت الحرية الفردية وصانتها من عبث العابثين

تأثرت الدساتير الامريكية المسطورة بالآراء السياسية التى استمدتها من الفلسفة السياسية الانجليزية والفرنسية ، كما أنها تأثرت بالأحوال والنظم الحكومية الامريكية التى سادت البلاد إذ ذاك ، ولذلك لم تقر النظام الملكى ، ولم تعترف بطائفة من النبلاء ذوات الأمتيازات ، ولم تسمح بمبدأ الوراثة فى الوظائف الحكومية ، وفصلت بين السلطات وحفظت لكل منها سلطتها واستقلالها ، ونظرت الى الحكومة كأنها خادم للشعب يجب محاسبتها والاشراف عليها ، وقيدتها بمختلف القيود ، واعطت شيئا من السلطة للمجالس النيابية ، وأقرت مبدأ التصويت العام ، وقصرت أجل المجالس النيابية حتى تأمن شر استبدادها ، ونظرت الى الجيوش الجرارة نظرة شك وريبة ، واعتبرتها مصدر خطر على البلاد وحرياتها ، واوصت باشراف السلطة المدنية على السلطة العسكرية ، وعارضت مبدأ الحكومة

المركزية وشجعت الحكومة اللامركزية ، ومع ذلك فان الكتاب يأخذون عليها نقصها فيما يختص بالنساء وحرمانهن من التصويت ، وبأقرارها مبدأ الرق فى البلاد مما يخالف المساواة الطبيعية ، وبحرمانها الكاثوليك من أشغال الوظائف الهامة فى الدولة الى غير ذلك من المسائل التى ابعدتها عن الديمقراطية المطلقة التى كانت الثورة تنشدها

درس فلاسفة السياسة فى أوروبا دساتير امريكا دراسة دقيقة وتأثروا بمبادئها ونشروها بين بنى أوطانهم ، ووصف رشارد بريس فى انجلترا الثورة الامريكية بانها فتح جديد فى تاريخ العالم ، أما فى فرنسا فقد كان اثر هذه الثورة ووثائقها ودساتيرها عظيما ، اذ رجع الفرنسيون الذين ساعدوا الامريكان فى حروبهم مع انجلترا وهم يحملون الى بلادهم لواء الحرية والمساواة ، وبالجملة كانت هذه الثورة مشكاة ونبراسا انبثق نوره فأضاء أوربا وعلمها كيف تنال الحرية الفردية وكيف تعمل على تحقيقها ، وكيف تسن الدساتير وتسطرها وتحيطها بسياج من حديد يرد عنها كيد الكائدين وشر المستبدين

٤ — النظريات السياسية للثورة الفرنسية :

ظهرت الفلسفة السياسية فى فرنسا فى اثناء ثورتها الكبرى كما ظهرت فى أمريكا على شكل رسائل سياسية كتبها الكتاب باسماء مستعارة يطلبون الأصلاح وينشدون قلب النظم وتغييرها ، وهب النبلاء ورجال الدين والحكام يعارضون هذه الآراء ويعملون على احباط الأصلاح ، ويدافعون عن النظم القائمة ، واشتد الجدل بين الفريقين ونشطت الاقلام وازدحمت دور الكتب بالقراء ، وتأسست النوادى السياسية ، وفى ربيع سنة ١٧٨٩

نشر رجال السياسة « نشرات انتخابية » « Cahiers » بين جمهور الناخبين ، وكانت معتدلة اللهجة بينت مواطن الشكوى التي يتألم منها الشعب الفرنسي ، واقترحت الاصلاح لازالتها ، وكان غرض كتابها ارشاد اعضاء مجلس النواب الى المساوىء الحكومية السائدة حتى يعملوا على اصلاحها متى اجتمع مجلسهم ، وكانت كل طائفة تسرد فيها النقائص والمظالم التي تقع عليها ، وتطلب نوع الاصلاح الذي تنشده ، فكان الفلاحون يطلبون الاصلاحات الاقتصادية وتعديل الضرائب ، وكان رجال الدين الأصاغر يطلبون تقييد سلطة رؤسائهم الدينية والاشتراك معهم في بعض مواردهم المادية ، أما النبلاء فكانوا يطلبون تقرير خطة سياسية رشيدة تنشل البلاد من وهدتها ، وعلى ذلك اتفقت كل الهيئات والطوائف في فرنسا على وجوب اصلاح الحالة الحكومية ، وطلب بعض الناخبين من نوابهم ألا ينظروا في الاصلاح أولا بل في انشاء دستور للبلاد تتمشى على أصوله وتراعى قواعده ، كما انهم اتفقوا على وجوب بقاء النظام الملكي في البلاد مع اشتراك نواب الامة معه في امور التشريع ، أما السلطة التنفيذية فيقوم بها الملك بوساطة وزراء مسئولين أمام المحاكم المدنية أو مجلس النواب ، وعلى مجلس النواب الاجتماع من آن الى آخر ليقرر الضرائب المطلوبة لمدة معينة ، وتقوم في الأقاليم مجالس محلية يكون لها الاشراف على أمور الادارة فيها ، وتعدل اجراءات المحاكم وتحسن معاملة المتهمين

كتب الأب سايس (Abbé Siéyès) (١٧٤٨ — ١٨٣٦) رسالة سياسية في سنة ١٧٨٨ مثلت آراء المصلحين السياسيين ومطالبهم ، اذ هاجم فيها امتيازات الاشراف ورجال الدين ، وطلب اشتراك الطبقات

الشعبية الأخرى فى ادارة شئون البلاد السياسية، لأنها هى التى تقوم بانفع الاعمال وافيدها، وكان يعتقد كما اعتقد روسو بان الدولة تكونت من أفراد تنازلوا برغبتهم عن ارادتهم حتى يكونوا الارادة العامة، ولكنه اختلف عن روسو وقال إن نواب الشعب يستطيعون فى دولة كبيرة التعبير عن الارادة العامة، وطلب انعقاد مؤتمر وطنى ليقرر دستورا مسطورا تتمشى عليه البلاد، ولا يكون هذا الدستور مقيدا لسلطة الأمة العليا، بل تستطيع الأمة ممثلة فى مؤتمر وطنى آخر تغييره أو تعديله، ولكنه يكون مقيدا السلطة الحكومة التى تتكون على حسب نصوصه وأصوله. وقد نصح لنواب الطبقة الثالثة أن يجتمعوا منفصلين عن نواب الطبقتين الاخيرتين (الاشراف ورجال الدين) و يكونوا جمعية تشريعية أهلية، وقد تأثر الفرنسيون بارائه الى حد كبير حتى أن الجمعية التشريعية التى قامت فى فرنسا فى سنة ١٧٩١ اتبعت تعاليمه ونفذت آراءه

اشتهر كاتب آخر فى ذلك العصر وهو المركيز كوندرسيه (Marquis De Condorcet) (١٧٤٣ - ١٧٩٤) فأنه نشر رسالة سياسية فى سنة ١٧٨٨ أبان فيها التفصيلات التى يجب أن تتبع فى انشاء الدستور و تسطيره ولقد كان عالما فى الدساتير الامريكية عارفا بدقائقها، وكان من المؤيدين لفكرة قيام مؤتمر دستورى ليعبر عن الارادة العامة فى شكل وثيقة مسطورة، وقال إن الحرية الكاملة والحكومة الكاملة يمكن تحقيقها بوساطة تطبيق قواعد الفلسفة العقلية، وطالب تدوين القوانين التى تكفل الحقوق الفردية فى جسم الدستور، وكان من رأيه أن الجيل الحاضر لا يقيد الجيل المستقبل بل كل حر فى اختيار النظم التى تتفق مع ميوله ومصالحه وقد انتقد طريقة فصل السلطات فى امريكا ووصفها بانها معطلة للارادة العامة، واختلف عن روسو فى تقديره للمدنية، وقال عنها أنها أفادت النوع

البشرى وعملت على اسعاده ، وتنبأ بالحوادث التى قامت فى أوربا بعد ذلك فقال إن الحرية الديمقراطية ستقتصر على المبادئ الرجعية ، وأن القيود التجارية ستلغى بين الأمم وإن نفوذ أوربا سيتسع ويمتد فى آسيا وافريقيا ، وأن أمريكا ستتقدم ويزداد خطرها

٥ — الوثائق والدساتير الفرنسية :

ظهرت عدة وثائق سياسية ودساتير مسطورة فى أثناء الثورة الفرنسية اذ نشر الكتاب امثال لافيت وسايس وكوندرسيه وميرابو قبل اجتماع الجمعية الأهلية نماذج للدساتير الكافلة للحقوق الفردية ، وكانت النشرات الانتخابية كما قدمنا تطلب من النواب تقرير القوانين التى تكفل الحقوق المدنية كما حدث فى امريكا ، وحث لافيت الجمعية الاهلية فى فرنسا على اتباع مثل أمريكا فى تقرير هذه الحقوق ، ولكن رجال الدين فى الجمعية عارضوا هذه الفكرة ، وقالوا إن الاحوال فى فرنسا غيرها فى أمريكا ، وطلبوا اصلاح النظم والقوانين القائمة بدلا من قلبها رأسا على عقب ، وبعد جدال عنيف بين الطرفين تقرر قانون الاعتراف بحقوق الانسان فى سنة ١٧٨٩ واندمج فى الدستور الذى ظهر بعد ذلك بسنة ، ولقد كان هذا القانون اكثر انطباقا على المنطق وادق ترتيبا عن نظيره الامريكانى ، كما أنه اكد المساواة اكثر من تأكيده الحرية ، وخلط الحرية مع الديمقراطية ، وكان من جرائه عند التطبيق أن أساءت الديمقراطية الى الحرية ، ولكن مع ذلك كان تأثير هذا القانون كبيرا فى أوربا

صدر أول دستور مسطور فى فرنسا عام ١٧٩١ ، وفيه وضعت السلطة العليا فى الشعب كما طلب روسو ، وفصلت السلطات واعطى كل منها امتيازات وحقوقا كما طلب منتسكيو ، وطبقت مبادئ سايس فيما يختص بمجلس نواب يعبر عن إرادة الأمة ، وظلت الملكية قائمة ولكنها تقيدت

بوساطة جمعية ذات مجلس واحد لها كل السلطة التشريعية والتنفيذية ، واعيد تقسيم فرنسا من الوجهة الادارية ، واعطى كل قسم قسطا وافرا من السلطة المحلية ، وجعل الانتخاب غير مباشر ولم يكن عاما بل مقصوراً على الملاك . انقسمت الامة الفرنسية بعد ذلك الى احزاب وشيع اشتد الجدل بينها ، وتنافرت وتنازعت ، ثم قامت الحرب بين فرنسا وغيرها من دول أوربا ، وحاول امراء المانيا أن يتدخلوا فى شئونها الداخلية ، وازداد نفوذ الغوغاء فى باريس ، وضعف نفوذ المعتدلين وتقوى الزعماء الذين طالبوا بالحكم الجمهورى ، واهمل الدستور فى سنة ١٧٩٢ وحلت محله وثيقة سياسية من عمل الغرنديين ، كان أثر كوندرسيه ، بين ظاهرا فيها ، ولكنها ما لبثت أن اهملت هى أيضا وتغلب اليعقوبيون واعدم الملك ، واقيم النظام الجمهورى فى البلاد وسن دستور جديد فى سنة ١٧٩٣ اعطى حق الانتخاب لجميع الذكور البالغين ، ونص على وجود برلمان مكون من مجلس واحد يتجدد انتخابه كل سنة ، ويكون له الأشراف العملى على الحكومة ، وتكون قراراته خاضعة للاقرار أو الالغاء الشعبى ، واهملت فى هذا الدستور نظرية الفصل بين السلطات ، ويتولى السلطة التنفيذية مجلس يكون مسئولا أمام السلطة التشريعية وقد أقر الشعب الفرنسى هذا الدستور ، ولكنه أبطل بسبب الحرب القائمة بين فرنسا وغيرها من الدول الاوربية وقرر المؤتمر الوطنى إقامة حكومة ثورية ما دامت فرنسا فى خطر من الغزو الاجنبى ، وظلت الأمور ساءة حتى انتصرت البلاد على اعدائها ، ورجع المؤتمر الى تشريعاته سنة ١٧٩٥ وسن وثيقة دستورية أخرى وصفت بأنها أكثر اعتدالا من غيرها ، اذ حذفت فيها كثير من نصوص قانون الحقوق ، وأعيد قصر الناخبين على الملاك ، وروعى فصل السلطات واقيمت

حكومة الادارة ، واعطى لها سلطة مركزية واسعة ، ولما قامت الحكومة القنصلية وتعين نابليون بعد سقوطها أمبراطورا أبطلت الدساتير المبنية على النظريات السياسية ، وحلت محلها وثائق مبنية على المبدأ القائل بأن الامبراطور نائب الأمة ويحكم البلاد وكيلا عنها ، وظهرت هذه الفكرة واضحة فى دستور سنة ١٨٠٠ إذ نص على وجوب وجود سلطة مركزية قوية ، ثم انتشرت المذاهب الرجعية بعد أن سقط نابليون وأعيد النظام الملكى الوراثى الى فرنسا

٦ــ آراء الكتاب الانجليز فى نظريات الثورتين الامريكية والفرنسية:

اختلف كتاب السياسة فى انجلترا فيما بينهم وهم يحللون أسباب قيام الثورة الأمريكية وشرعيتها ، فاعتبرها الكتاب الأحرار أنها دفاع عن الحقوق الفردية التى كان فريق من أحرار الانجليز ينشدها ، ونظر اليها المحافظون كأنها ثورة ضد العرش ، وشعر كثير من الانجليز بأن السياسة التى اتبعتها انجلترا مع المستعمريين كانت سياسية استبدادية ، وعارضوا استعمال القوة مع الامريكان ، وكان اللورد شثام (وليم بت الكبير) يؤيد هذا الرأى وناصره ادموندبرك (Edmund Burke) (١٧٢٦-١٧٩٧) بقلمه ولسانه

درس برك كما درس منتسكيو الدولة وأصلها بوساطة التاريخ وليس عن طريق الفلسفة كما فعل غيره من الكتاب ، وقد انتقد نظرية العقد الاجتماعى ووصفها بأنها جعلت من الدولة نظاماً صناعياً وليس طبيعيا كما يجب أن تكون ، وقال إن الدولة نمت نموا طبيعيا ، ورفض فكرة الحقوق الطبيعية وقال إنها مؤدية للفوضى وكان يعتقد فى الحقائق العملية مهملا النظريات الخيالية التى تنشد المثل الاعلى وتطلب الكمال ، ومع انه كان محافظا فى آرائه

السياسية إلا انه كان يميل الى المبادىء الحرة ، ولقد كان أقدر خطيب بين الاحرار فى نضالهم مع جورج الثالث ، وانتقد سياسة البرلمان مع الامريكان وقال إنها غير عادلة ووصفها بالجور والعدوان ، وتمنى للامريكان النجاح فى ثورتهم إذ رأى ان فى نجاحهم ضمانا للحرية الانجليزية ، ويعتبر الكتاب آراءه فيما يتعلق بالادارة الاستعمارية وحكم الشعوب الخاضعة سابقة لأوانها بنحو نصف قرن من الزمن ، وكان ينشد النظام ويعمل على استقرار الحالة بادخال الاصلاح تدريجيا على ما رآه ناقصا من شئون الدولة وأمورها ، وكان لايثق بالجماهير بل وثق فى حكومة ارستقراطية ، وكان من المعجبين بالدستور الانجليزى وطريقة تكوينه وقال عنه بأنه افضل من اى وثيقة انسانية أخرى ، وكان من أشد اعداء الثورة الفرنسية ، وانتقد ميلها الى النظريات الخيالية ، وهجومها على النظام الدينى ومحاولتها محو الماضى وخلق جديد عوضا عنه ، ووقف بجانب النبلاء الفرنسيين ، وحث الانجليز على كراهية المبادىء الفرنسية الحرة ، ثم تناول مبادىء المساواة والسيادة الشعبية وحق الفرد فى الثورة وانتقدها انتقادا مرا ، وقال إن الناس غير متساويين طبيعة ، ويجب ان يخضعوا لحكم من تؤهلهم مواهبهم لتولى زمام الامور ، وعليهم واجبات يجب عليهم تأديتها أرادوا أم لم يريدوا ، وقال إن الأفراد خلقوا فى الدولة وعليهم احترام نظمها والخضوع لسلطانها ، وقد وجدت لتوفير حاجاتهم وليس لضمان حقوقهم ، وكل ما تعمله لنيل هذه الحاجات عادل وشرعى ، ثم قال إن لكل دولة نظما خاصة مبنية على تاريخها وتقاليدها ، وإن كل محاولة من جانبها لتقليد غيرها فى نظمها مقضى عليها بالاخفاق ، وتنبأ بقيام الدكتاتورية فى فرنسا على انقاض الديمقراطية

عرف برك تعقد الحياة السياسية اكثر مما عرف غيره من الكتاب وطلب دراسة النظم الفعلية وطبيعة الاصلاح المتدرج الناجح ، وقد مثل

فى انجلترا الفلسفة الرجعية التى انتشرت فى أوربا بعد انقضاء حكم الارهاب فى فرنسا وسقوط نابليون بعد حروبه ، ويتضح لك ميوله السياسية من قوله « انا نخاف الله ونخشى الملك ونحب البرلمان ونحترم القساوسة والنبلاء ونؤدى الواجب نحو الرؤساء والحكام »

ظهر فريق من الكتاب فى انجلترا أيد مذاهب الثورة الفرنسية وناصر مبادئها ، اشتهر منهم توماس بين ووليم جودوين وجيمس مكنتوش فقد كتب بين رسالة رد فيها على مزاعم برك ودافع عن الثورة الفرنسية ، وقال إن الجيل الحاضر غير مرتبط بما سلفه ، وانه حر فى ان يعمل ما يرى فيه مصلحته غير متقيد بالتاريخ أو التقاليد ، وميز بين الحكومة والدولة ، وقال إن الدولة نتيجة ضرورية لطبيعة الانسان وحاجاته ، والحكومة نظام صناعى ضرورى كبح الرزائل البشرية وهى عرضة للخطأ والاستبداد ووجب تقييدها وحصر سلطتها فى ميدان ضيق ، وقال إن العقد الذى تكونت الدولة على مقتضاه هو تعاقد بين أفراد متساويين وليس بين حاكم ومحكومين كما قال برك ، وإن الحكومة الجمهورية والدستور المسطور ضروريان لقيام حكومة منتظمة ، وإن الملوك والقساوسة ورجال السياسة الذين يدبرون الحروب ويشرفون عليها من أخطر الكائنات على بقاء الدولة ورخائها ، وإن الناس أحرار ومتساوون ويملكون الحقوق الطبيعية فى الامن والحرية والملكية ، وإن السلطة مستمدة من الشعب ، ثم قال إن الدولة خلقت للانسان وإن الحكومة خادمة له ، وقد أثبت فى الجزء الثانى من كتابه « حقوق الانسان » الذى نشره فى سنة ١٧٩١ وجوب الزامية التعليم واصلاح قانون الفقراء والمعوزين الى غير ذلك من مواضيع السياسة العملية الانشائية

أما وليم جودوين (William Godwin) (١٧٥٦ — ١٨٣٦) فقد كان فيلسوفا فوضويا طلب الغاء الحكومات حتى ولو كانت مستبدة غير ،

وقال إن مصدر الرذائل الانسانية هو النظم الاجتماعية التى جعلت الانسان جاهلا ومستعبدا ، وقال إن الانسان يكمل بوساطة التعليم المنتظم والحكومة العادلة ، ونادى بضرورة قيام نوع من السلطة فى الدولة بسبب الجهل المنتشر بين الأفراد ، وتكون متقيدة تعمل على حفظ النظام فى الدولة ونشر السلام بين ربوعها ، ثم أخذ يهاجم بعد ذلك الملكية الخصوصية ، وقال إن التفاوت فى الملكية مخالف للمساواة الطبيعية بين الافراد ، ورأى أن تقدم العلم ونشر التعليم بين طبقات الأمة يؤدى الى ازالة المساوىء التى نجمت عن الثروة والملكية ، كما أنه يؤدى الى ازالة تلك المساوىء التى نشأت عن الظلم وقيام الحكومة الجائرة ، والخلاصة أن مبادئه كانت خليطا من مبادىء افلاطون ومور الخيالية ، ومن فلسفة القانون الطبيعى فى اثناء القرن الثامن عشر ، ومن المبادىء المادية والفردية التى ظهرت فى اثناء الانقلاب الصناعى ، ولم تكن محبوبة يوما من الايام فى انجلترا

كره الانجليز مبادىء الثورة الفرنسية وفلسفتها السياسية بسبب عداء نابليون وقيام الحروب بين الدولتين ، وانصرفوا عن فلسفة بين وجودوين الحرة الى فلسفة برك التى مثلت رأى المحافظين ، ولما قرر المؤتمر الوطنى فى فرنسا عام ١٧٩٢ الغاء الملكيات القائمة ووعد بمساعدة الشعوب التى تناهض ملوكها ، فقد الانجليز عطفهم على الاحرار الفرنسيين ، وقابلوا اعدام لويس السادس عشر بالازدراء والسخط ، ولم يستطع حتى الاحرار منهم أن يقولوا كلمة واحدة تؤيد الثوار ، وساد البلاد نوع من المبادىء الرجعية ظهر اثرها فيما سنه البرلمان من القوانين ضد الأجانب وضد حرية الكلام والكتابة وغير ذلك من القوانين الأستثنائية ، ومع ذلك فأن التغييرات الاقتصادية

التى سببت قيام المدن الصناعية وظهور طائفة من التجار الأغنياء جعلت الاحرار ا الانجليز يعارضون المحافظين و يطلبون حرية التجارة أولا ثم الحرية السياسية ثانيا واشتد ساعدهم بفضل ما كتبه بنتام و بمؤازرة جماعة منشستر، وهب الافراد فى منتصف القرن التاسع عشر ينشدون الاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى